(ISSN: 2356 - 9492)

دور الوساطة الجمركية في تيسير التجارة الخارجية المصرية

د. محمد جلال محمد السيد خطاب
أستاذ الاقتصاد العام المساعد
قسم المالية العامة - كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

الملخص باللغة العربية :

تلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية علي حد سواء، ويتولي عمليات الاستيراد والتصدير مجتمع الاعمال، الذي يستخدم الوسيط الجمركي من أجل إجراء عمليات التخليص الجمركي علي الواردات و/أو الصادرات. ومن هنا يلعب الوسيط الجمركي دوراً هاماً في تيسير التجارة الخارجية، خاصة بعد أن حققت الدول تقدماً ملحوظاً في خفض الضرائب والرسوم الجمركية ونظم الحصص، مما أدي لزيادة حجم التجارة الدولية. ومع التطورات ظهرت الحاجة لإدارة أكثر كفاءة للتعاملات التجارية. بيد أن عدم الشفافية بشأن النظم واللوائح، وعمليات التخليص الطويلة ، وكثرة المستندات المطلوبة بأشكالها العديدة، وعناصر بياناتها المختلفة تؤدي مجتمعةً لزيادة تكلفة المعاملات التجارية وأمدها. ويُنظر اليوم لهذه الحواجز على أنها أكثر إعاقة للتجارة مما تفعل الضرائب والرسوم الجمركية ونظم الحصص. لذا تم وضع إطار العملSAFE كخطة عمل دولية من منظمة الجمارك العالمية في ٢٠٠٥ لمواجهة تأمين التجارة الدولية وضع معايير تيسيرإجراءات حركة البضائع للأطراف الملتزمة بالقوانين واللوائح المحلية والدولية.

ويتحدد نطاق مشكلة الدراسة وهدفها في معرفة دور الوساطة الجمركية في تيسير التجارة الخارجية المصرية. وتنبع أهمية هذه الدراسة من أنها تسعي لتبيان المشاكل التي تحد من دور الوسيط الجمركي لتيسيرالتجارة الخارجية المصرية ومقترحات حلها، ومعرفة الدور الحالي وتوقع الدور المستقبلي للوسيط الجمركي في تيسير التجارة الخارجية من خلال المنهج العلمي التجريبي الذي يجمع بين الإستقراء والإستنباط. وفي ضوء ما تقدم تتناول خطة الدراسة الآتي:

المبحث الأول: الوساطة الجمركية وتيسير التجارة الخارجية.

المبحث الثاني: الوساطة الجمركية وتيسير التجارة الخارجية المصرية.

الكلمات المفتاحية: الوسيط الجمركي – تيسير التجارة الخارجية – معوقات الوساطة الجمركية – اتفاقية كيوتو المعدلة– اتفاقية تيسير التجارة – نظام النافذة الواحدة – التسجيل المسبق للشحنات – الرقم التعريفي للشحنة.

Abstract :

Foreign trade plays an important role in the economies of developed and developing countries alike. Import and export are handled by the business community, who use the customs broker to carry out customs clearance on imports and/or exports. Hence, the customs broker plays an important role in facilitating foreign trade, especially after countries have achieved remarkable progress in reducing taxes, customs duties and quota systems, which led to an increase in the size and value of international trade. With the developments, the need for a more efficient management of commercial transactions has emerged. However, the lack of transparency about systems and regulations, the lengthy and excessive clearance processes, the large number of required documents in its many forms, and its various data elements, all together increase the cost and duration of commercial transactions. Today, these barriers are seen as more disincentive to trade than do taxes, tariffs, and quotas. Therefore, the SAFE framework was developed as an international plan by the World Customs Organization in 2005 to meet the security of international trade and to set standards for facilitating procedures for the movement of goods for parties committed to local and international laws and regulations.

The scope and objective of the study is determined by knowing the role of customs mediation in facilitating Egyptian foreign trade. The importance of this study arises from the fact that it seeks to clarify the problems that limit the role of the customs broker in facilitating the Egyptian foreign trade and the proposals to solve it, knowing the current role and anticipating the future role of the customs broker in facilitating the foreign trade through the experimental scientific method that combines induction and deduction. In light of the above, the study plan will include two sections as following:

(ISSN: 2356 - 9492)

Section I: Customs Mediation and Facilitating Foreign Trade.
Section II: Customs Mediation and Facilitating Egyptian Foreign Trade.

Keywords: Customs Broker - Facilitating Foreign Trade - Barriers of Customs Mediation – Revised Kyoto Convention - Trade Facilitation Agreement - Single Window System – Advance Cargo Information - Advance Cargo Identification

تمهيد وتقسيم

تلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية علي حد السواء، فقد بلغت نسبة صادرات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي في مصر عام ٢٠١٩ نحو ١٧,٥% . في حين تصل الي ٤٤,٣% في العالم العربي، ٣٣,٣% في الدول مرتفعة الدخل، ٢٤,٦% في الدول متوسطة الدخل (https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS)، بينما نسبة واردات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي تعادل٢٥,٨% . في حين تصل الي ٣٩,٦% في العالم العربي، ٣٢,١% في الدول مرتفعة الدخل، ٢٤,٦% في الدول متوسطة الدخل والتي منها مصر. ttps://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.ZS

ويتولي عمليات الاستيراد والتصدير المجتمع التجاري، وعند اجتياز الحدود الجمركية يجد هذا المجتمع ضرورة التعامل مع الادارة الجمركية من أجل القيام بإجراءات التخليص الجمركي سواء علي البضائع المصدرة و/أو المستوردة. وهذا يتطلب معرفة القوانين التي تنظم هذه العملية. وقد تختلف هذه القوانين من دولة لآخري، بل قد تختلف في الدولة الواحدة بين مدينة لأخرى، فضلًا عن عوامل واعتبارات أخرى مثل اختلاف القوانين التي تحكم نوعية البضائع والمنتجات التي يجري التعامل بها والغرض من عملية الاستيراد وما إلى ذلك. وبالتالي تصبح عملية التخليص الجمركي تعني استيراد أو تصدير البضائع بما يتلاءم مع القوانين الموضوعة والتي تنظم العملية التجارية في الدولة الواحدة، لضمان السماح بعملية الاستيراد أو التصدير ودون مواجهة أية عوائق فيما يخص الأمور القانونية.

وبالنظر إلي المجتمع التجاري نجد منهم من علي دراية بهذه القوانيين التي تحكم عمليات التصدير والاستيراد ويتولي بنفسة عملية التخليص الجمركي أو من خلال إدارة التخليص بشركته، ومنهم من علي دراية ويعهد بأمر التخليص الجمركي لشخص أو شركة تتولي ذلك الأمر شأنه في ذلك شأن من ليس له دراية. ولعل الأمر في هذه الحالة يحتاج الي الوسيط أو المخلص الجمركي والذي يعمل بمثابة صلة وصل بين المجتمع التجاري وبين الجهات الحكومية المسؤولة وبصفة خاصة الادارة الجمركية.

ومن أهم وأبرز الأسباب التي تدفع المستوردين أو المصدرين إلي الحصول على خدمات الوسيط الجمركي سواء أكان فرد أو شركة تخليص، الخبرة والمعرفة الجيدة التي يمتلكها أوتمتلكها ذلك الفرد أو الشركة ، خاصة أن القوانين الجمركية المعمول بها في غالبية الدول معقدة بعض الشيء وتستلزم مؤهلين ذوي خبرة جيدة فيها حتى يمكنهم التعامل معها وتخليص الشحنات من على الحدود. ويتولي الوسيط أو السمسارالجمركي العديد من المهام منها: استخراج الوثائق والمستندات المطلوبة لعملية التخليص الجمركي، وأية أوراق ضرورية لعملية الاستيراد أو التصدير، مثل شهادات الاستيراد ، وشهادات الجودة ومدى مطابقتها للقوانين المحلية، واستخراج الموافقات الصحية بالنسبة للمنتجات الغذائية والزراعية والتجميلية التي يتطلب استيرادها موافقات الجهات الصحية في غالبية الدول، وسداد الرسوم والضرائب المختلفة الخاصة بالبضائع التي يتم استيرادها أو تصديرها، والخدمات اللوجستية المتعلقة بالنقل والشحن والتخزين، والمساعدة في التوسع والوصول إلى أسواق جديدة خارج أو داخل حدود الدولة الواحدة، وغيرها من المهام.

ويتزايد عدد الأعضاء في منظمة الجمارك العالمية الذين يستخدمون خدمة الوسطاء الجمركيين الاختيارية خاصة بعد الانضمام إلي اتفاقية كيوتو المعدلة، حيث تتبع مبادئ السوق الحرة ، ويكون إشراك خدمات الوسيط الجمركي أو غير ذلك قرارًا تجاريًا للتجار، وتعد فعالية التكلفة وجودة الخدمة المهنية من العوامل الرئيسية التي تؤثر على مثل هذا القرار. ومع ذلك ، لا يزال الاستخدام الإلزامي لخدمات الوسطاء المرخصين سائدًا في العديد من الدول، على سبيل المثال في منطقة البحر الكاريبي أو في بعض البلدان

(ISSN: 2356 - 9492)

الأفريقية ، وهذه الأخيرة تتبع القواعد التي يُسمح للوسطاء المرخصين بمعالجة جميع تخليص الاستيراد/ التصدير، باستثناء لبعض البضائع المحددة مثل السيارات الشخصية.(World Customs Organization.,2016:2)

كما يوجد نماذج متنوعة للتنظيم والتراخيص التي اعتمدتها إدارات الجمارك لتفويض الأشخاص الاعتباريين و/ أو الطبيعيين للعمل كوسيط جمركي. ويوجد لدى العديد من الإدارات متطلبات ترخيص محددة للعمل كوسيط ، بينما يسمح البعض الآخر ببساطة لأي شخص بتأسيس عمل تجاري حر تولي وظيفة وكيل التخليصclearing agent نيابة عن الآخرين. كما أن ثمة إختلاف في متطلبات الترخيص من دولة لأخري، ولكنها يجب أن تشمل بشكل عام المعرفة السليمة بقوانين الجمارك والمتطلبات التنظيمية الأخرى ؛ سجلات تتبع نظيفة من حيث الأمن ومسائل الامتثال الأخرى ؛ الملاءة المالية ، وديعة ضمان ؛ الحد الأدنى من المؤهلات التعليمية ؛ خبرة العمل المحددة ؛ في بعض الحالات امتحان كتابي و/ أو شفهي وحتى الحد الأدنى من ساعات التدريب. تفرض بعض الإدارات أيضًا التزامات ترخيص معينة للوسطاء فيما يتعلق بأخلاقيات العمل والسلوك المهني ؛ العناية الواجبة تجاه العملاء ؛ و/ أو صحة المعلومات المقدمة. أضف لذلك، أن هناك بعض الدول بها قانون للوسيط الجمركي كأساس قانوني قائم بذاته وليس جزءً من قانون الجمارك، كما هو الحال في كوريا.

ويلعب الوسيط الجمركي دوراً هاماً في تيسير التجارة الخارجية، خاصة بعد أن حققت الدول، خلال العقود الماضية، تقدماً ملحوظاً في خفض الضرائب والرسوم الجمركية ونظم الحصص، مما أدي لزيادة حجم التجارة الدولية. ومع التطورات ظهرت الحاجة لإدارة أكثر كفاءة للتعاملات التجارية. بيد أن عدم الشفافية بشأن النظم واللوائح، وعمليات التخليص الطويلة والزائدة عن الحد، وكثرة المستندات المطلوبة بأشكالها العديدة، وعناصر بياناتها المختلفة تؤدي مجتمعةً لزيادة تكلفة المعاملات التجارية وأمدها. ويُنظر اليوم لهذه الحواجز على أنها أكثر إعاقة للتجارة مما تفعل الضرائب والرسوم الجمركية ونظم الحصص. لذا تم وضع إطار العمل SAFE كخطة عمل دولية من منظمة الجمارك العالمية في ٢٠٠٥ لمواجهة تزايد معدلات المخاطر وتأمين

التجارة الدولية وضع معايير تيسيرإجراءات حركة البضائع للأطراف الملتزمة بالقوانين واللوائح المحلية والدولية. ويرتكز اطار العمل علي ثلاث ركائز:الأولي، التعاون بين المصالح الجمركية للدول الأعضاء. الثانية،التعاون بين الجمارك والمجتمع التجاري. الثالثة، التعاون بين الادارات الجمركية مع الادارات الأخري.

وتعد منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الجهات الدولية التي قدمت اتفاقيتي كيوتو المعدلة وتيسير التجارة ومبادرات من أجل تيسير التجارة الدولية. وقد إنضمت مصر لاتفاقية كيوتو المعدلة للاستفادة من المعايير الدولية الجمركية لتحديث واستكمال منظومة التطوير التي بدءتها، وتم إيداع وثيقة الإنضمام في مقر منظمة الجمارك العالمية في بروكسل في ٢٠٠٨/١/٨. كما تم قبول الملحق العام والملاحق الخاصة، ولم تتحفظ الجمارك المصرية على أي شيء. كما أنضمت مصر لاتفاقية تيسير التجارة في اطار منظمه التجارة العالمية منذ أن صدقت على الاتفاقية في ٢٤ يونيو ٢٠١٩.

مشكلة الدراسة

تم اتخاذ العديد من الإجراءات من أجل الاصلاح الجمركي في مصر، فصدر قانون جديد للجمارك هو القانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠، وتناول الجوانب المتعلقة بالوسيط الجمركي في المواد (٥١) حتي (٥٧)، كما تم تطبيق نظام النافذة الواحدة القومية للتجارة الخارجية، ونظام التسجيل المسبق للشحنات، والتخليص المسبق، وذلك بجانب نظام المشغل الأقتصادى المعتمد، وإدارة المخاطر، والمراجعة اللاحقة، من أجل تيسير التجارة الخارجية المصرية وتخفيض تكلفة المعاملات التجارية وزمن الافراج الجمركي. إستناداً إلى ما تقدم يتحدد نطاق المشكلة البحثية في دراسة **ما هو دور الوساطة الجمركية في تيسير التجارة الخارجية المصرية في ضوء القواعد الحاكمة لممارسة مهنة التخليص الجمركي في قانون الجمارك؟**. وينبثق من هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل في الآتي:

١- ما هو الوسيط الجمركي؟ ما هو الإطار المؤسسي والتنظيمي لعمله ؟

٢- ما هي جوانب التعاون بين الوسيط الجمركي والادارة الجمركية دوليا؟

(ISSN: 2356 - 9492)

٣- ما هو دور الوسيط الجمركي في تيسيرالتجارة الخارجية في بعض التجارب الدولية ؟
٤- ما هو الإطار المؤسسي والتنظيمي للوسيط الجمركي في مصر؟
٥- ما هي جوانب التعاون بين الوسيط الجمركي والادارة الجمركية في مصر ؟
٦- ماهي المشاكل التي تحد من دور الوسيط الجمركي في تيسيرالتجارة الخارجية المصرية ؟
٧- ما هو دورالحالي والمرتقب للوسيط الجمركي في تيسيرالتجارة الخارجية المصرية ؟

أهداف الدراسة

١- التعرف علي مفهوم الوسيط الجمركي والإطار المؤسسي والتنظيمي لعمله في التجارب الدولية ومصر.
٢- تبيان جوانب التعاون بين الوسيط الجمركي والادارة الجمركية في التجارب الدولية ومصر.
٣- بيان دور الوسيط الجمركي في تيسيرالتجارة الخارجية في بعض التجارب الدولية.
٤- عرض المشاكل التي تحد من دور الوسيط الجمركي في تيسيرالتجارة الخارجية المصرية ووسائل حلها.
٥- بيان الدور الحالي والمستقبلي للوسيط الجمركي في تيسيرالتجارة الخارجية المصرية.

أهمية الدراسة

تظهر من خلال تفعيل دور الوسيط الجمركي سواء في الأجل القصير أو الأجل المتوسط والطويل في تيسير التجارة المصرية من خلال تخفيض زمن الإفراج الجمركي، وبالتالي تخفيض تكلفة المعاملات التجارية بشكل يتوقع معه التأثير ايجاباً على حركة الواردات والصادرات المصرية.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة بصفة أساسية علي المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى معرفة تفصيلية ودقيقة بمشكلة الدراسة وتحديد الظاهرة قيد البحث بوضوح، والمتمثلة في دور الوساطة الجمركية في تيسير التجارة الخارجية المصرية في ضوء التجارب الدولية، حيث تركز على دراسة الواقع وتصفه بدقة من خلال معرفة مفهوم الوسيط الجمركي وإطاره

المؤسسي والتنظيمي في التجارب الدولية ومصر، وأوجه التعاون ين الوسيط الجمركي والادارات الجمركية ومعرفة المشكلات التي تحد من دور الوسيط الجمركي في تيسير التجارة. ومن خلال المنهج الاستنباطي يمكن الوصول إلي النقاط التي تؤدي لتفعيل دور المخلص الجمركي في تيسير التجارة الخارجية المصرية، وبالتالي اقتراح مجموعة من التوصيات لتفعيل هذا الدور ويتحقق تبعا لذلك هدف البحث.

خطة الدراسة

المبحث الأول: الوساطة الجمركية وتيسير التجارة الخارجية.

المبحث الثاني: الوساطة الجمركية وتيسير التجارة الخارجية المصرية.

المبحث الأول

الوساطة الجمركية وتيسير التجارة الخارجية

تمهيد وتقسيم

بادئ ذي بدء يتعين التنويه إلي أن مصطلح الوساطة الجمركية Customs mediation، له أكثر من اسم في الكتابات الأجنبية المختلفة مثل المخلص الجمركي أو سمسار الجمارك Customs Brokers، الوكيل الجمرك Customs agent ،الممثل الجمركي Customs representative ،الطرف الثالثThird party،وكيل التخليصcustoms clearing agents أوclearing agent. وفي بعض الأحيان يجمع المخلص الجمركي بين عمليات التخليص الجمركي والشحن أو كمرحل للبضائع. ويلعب الوسيط الجمركي دوراً هاماً في تيسير التجارة الخارجية. ويعد تيسير التجارة الدولية من التحديات التى تواجه العاملين في مجال التجارة والحكومات، نظرا لأبعاده السياسية والاقتصادية والتجارية والتنفيذية، ناهيك عن الأبعاد المالية التي تقع ضمن اختصاص الجمارك، والتي يتعين أخذها في الحسبان عند قيام أي دولة بوضع استراتيجيتها لتيسير التجارة. في ضوء ما تقدم نتناول ما يلي:

المطلب الأول: الوساطة الجمركية.

المطلب الثاني: تيسيرالتجارة الدولية.

المطلب الثالث: الوسيط الجمركي وتيسير التجارة الدولية.

(ISSN: 2356 - 9492)

المطلب الأول

الوســــــاطة الجمـــــركية

(المفهوم -الإطار المؤسسي والتنظيمي- التعاون مع الجمارك)

تمهيد وتقسيم

تعددت التعريفات المرتبطة بالوسيط أو المخلص الجمركي في التشريعات المختلفة، وبالتالي قد يختلف الإطار المؤسسي والتنظيمي لوظيفة المخلص الجمركي من دولة إلى لآخري ليس هذا فحسب، بل قد يختلف من فترة زمنية إلي أخري داخل نفس الدولة تبعا لتغير الظروف الاقتصادية أوالاجتماعية أوالسياسية . وتبعا لذلك نتناول المفهوم والإطار المؤسسي والتنظيمي لوظيفة المخلص الجمركي وجوانب تعاونه مع الادارة الجمركية من أجل تيسير التجارة الخارجية، وذلك علي النحو التالي:

أولاً: مفهوم الوسيط الجمركي.

ثانياً: الإطار المؤسسي والتنظيمي لوظيفة المخلص الجمركي.

ثالثاً: التعاون بين الوسطاء الجمركيين والادارة الجمركية.

أولاً: مفهوم الوسيط الجمركي

تعددت التعريفات المرتبطة بالوسيط أو المخلص الجمركي في التشريعات المختلفة نذكر منها علي سبيل المثال الآتي:

– المخلص الجمركي هو الشخص التي تتضمن مهنتة تخليص البضائع من الحواجز الجمركية للمستوردين والمصدرين. ويشمل ذلك إعداد المستندات والتقديمات الإلكترونية، وحساب ودفع الضرائب والرسوم، وتسهيل التواصل بين السلطات الحكومية والمستوردين والمصدرين .(R. Karthika & A Kavipriya,2017:76)

– المخلص الجمركي هو الشخص أو الجهة التي تكون على دراية ومعرفة جيدة بكل القوانين التي تنظم عمليات الاستيراد والتصدير، وقادر على التعامل معها بسهولة ومرونة وتخليص كل الأمور الجمركية المتعلقة بعملية استيراد أو تصدير ما (https://www.magltk.com/customs-brokerage/)

– وسطاء الجمارك هم أفراد أو شركات أو اتحادات خاصة تهدف للربح مرخصة ومنظمة ومفوّضة من قبل الجمارك لمساعدة المستورد والمصدرين في تلبية المتطلبات التي تحكم التجارة العالمية.
(Evgeny P. Bondarenko, Fedor P. Tkachyk.,2017:178), (Bryan Lee,2013)

– وسطاء الجمارك وفقا لاتفاقية كيويو المعدلة هم " طرف ثالث" وتعني أي شخص ممن يتعاملون مباشرة مع الجمارك لمصلحة أي شخص آخر، أو بالانابة عنه فيما يتعلق بإستيراد البضائع أوتصديرها أو نقلها أو تخزينها.

– المخلص الجمركي وفقا للمادة (١٩/١) من القانون الجمركي المصري رقم ٢٠٧ في ٢٠٢٠ هو" كل شخص طبيعي أو معنوي مرخص له من المصلحة بالقيام بإعداد البيان الجمركي وتوقيعه وتقديمة للجمارك، وإتمام الاجراءات نائبًا عن صاحب البضاعة".

في ضوء التعريفات سالفة الذكر يمكن وضع تعريف من وجهة نظر الباحث يتفق مع هدف البحث ويكون جامعاً مانعاً، وذلك علي النحو التالي: المخلص الجمركي هو **"أي شخص طبيعي أو معنوي مرخص، يتولي الوساطة بين مجتمع الأعمال والإدارة الجمركية من جانب والإدارة الجمركية والإدارات الأخرى ذات الصلة من جهة اخرى، تحقيقا لأهداف المجتمع** ". وتتمثل أركان هذا التعريف في الآتي:

الركن الأول: المخلص الجمركي أي شخص طبيعي أو معنوي مرخص

يسمح لكل من الأفراد (الأشخاص الطبيعيين) والشركات (الأشخاص الاعتباريين) بأن يصبحوا وسطاء مرخصين ، وذلك في الحالات التي يكون فيها الترخيص مطلوبًا، من أجل ضمان تكافؤ الفرص للجميع وتوفر أوسع للوسطاء. ويتم تحديد نطاق خدمتهم عادة عن طريق الترخيص/ الأطر التنظيمية، وغالباً ما يكون لدى مخلصي الجمارك قيود وظيفية وجغرافية في تقديم خدماتهم، ومع ذلك هناك مخلصي الجمارك غير الرسميين الذين يستأجرون ترخيص مخلص مرخص للتعامل مع التخليص الجمركي والأعمال الأخرى ذات الصلة. ويعد الأصل جعل استخدام خدمات المخلص الجمركي "اختياري" للمستورد/ المصدر، ومع ذلك مازال هناك استخدام إلزامي من جانب بعض

(ISSN: 2356 - 9492)

الدول. ويعد التعليم المتخصص وبرنامج التطوير المهني من المتطلبات الأساسية للمخلصين الجمركيين، لأن ذلك يعزز معدل الامتثال لمتطلبات الاستيراد والتصدير الوطنية بما في ذلك تحصيل الإيرادات ومتطلبات السلامة والأمن. وتختلف متطلبات الترخيص للمخلصين الجمركيين، عند الاقتضاء، من بلد إلى آخر وتعتمد على التشريعات الوطنية وجداول الأعمال المحلية. وتتحمل إدارة الجمارك مسؤولية التنظيم والتراخيص للمخلصين الجمركيين في أغلب الدول. ويتعين على مخلصي الجمارك المرخصين، عند الاقتضاء، الوفاء بالعديد من الالتزامات والمسؤوليات حسب التشريعات واللوائح الوطنية للبلد المرخص لهم فيه، وذلك أثناء أداء العديد من الأنشطة نيابة عن التجار. ويمكن لجوء الدول لعدة عقوبات محتملة –عند الإخلال بالتزامتهم– منها الإيقاف عن العمل والإنهاء والغرامة والعقوبة والمقاضاة، وكلها عقوبات يمكن اللجوء لمزيج منها ولا يستبعد كل منهما الآخر. ولعل وجود رابطة للمخلصين الجمركيين يعد مورداً قيماً لإدارات الجمارك والمخلصين على حد سواء ، حيث يمكن للرابطة تقديم رؤى من أعضائها وعنهم إلى الجمارك ، مع دعم أعضائها بالمشورة والتدريب.

الركن الثاني: الوساطة بين مجتمع الأعمال والإدارة الجمركية والإدارات الأخرى ذات الصلة

يعد الأصل هو قيام التجار بأعمال التخليص الجمركي علي البضائع المستوردة و/أو المصدرة، كما يخضع التجار الذين يقومون بالتعامل مع إجراءات التخليص الجمركي الخاصة بهم لمتطلبات مشابهة إلى حد كبير لمتطلبات مخلصي الجمارك اعتمادًا على تشريعات ولوائح الدولة. وفي حالات كثيرة يقوم المخلص الجمركي بدور الوساطة بين التجار أو مجتمع الأعمال والادارة الجمركية. ويتم تحديد نطاق خدمتهم عادة عن طريق الترخيص والشروط المنصوص عليها فيه وعلى النحو المتفق عليه بينه وبين التاجر. وتتمثل أهم مهام المخلص الجمركي في: استيفاء عملية الاستيراد أو التصدير لكافة الأنظمة والشروط والقوانين المحددة، ويعمل بمثابة صلة وصل مجتمع الأعمال والإدارة الجمركية والإدارات الأخرى ذات الصلة وبين الجهات الحكومية المسؤولة عن هذا النوع من الأنشطة، يقوم باستخراج كل الوثائق والمستندات المطلوبة

لعملية التخليص الجمركي، وأية أوراق ضرورية لعملية الاستيراد أو التصدير مثل شهادات الاستيراد والكشوفات المالية، وشهادات الجودة ومدى مطابقتها للقوانين المحلية، يقوم باستخراج الموافقات الصحية بالنسبة للمنتجات الغذائية والزراعية والتجميلية التي يتطلب استيرادها موافقات الجهات الصحية في غالبية البلدان، سداد الرسوم المالية والضرائب الخاصة بالمنتجات التي يتم استيرادها أو تصديرها، المساعدة في التوسع والوصول إلى أسواق جديدة خارج أو داخل حدود البلد الواحد، كذلك خدمات الشحن والنقل والتخزين لمختلف أصناف البضائع والمنتجات أيضًا يمكن أن تجدها لدى الجهات المتخصصة في التخليص الجمركي، وحتى لم تكن ذات الجهة هي من تقدم هذه الخدمات ولكن دائمًا ما تمتلك شبكة علاقات واسعة مع جهات مختلفة تمكنها من تقديم الخدمة لعملائها. وأخيرا، عادةً ما يكون المخلصون الجمركيون على احتكاك واتصال دائم بمشاريع وأعمال وأنشطة تجارية مختلفة، وهذا ما يعطيهم الكثير من الخبرات ليس فقط في أمور الاستيراد والتصدير والأمور الجمركية فقط، بل حتى يمكن لهم تقديم نصائح وإرشادات وتفاصيل مهمة عن جوانب أخرى للمشروعات المتاحة أو النشاط التجاري ، مثل عمليات التخزين والنقل والتسويق للبضائع والمنتجات التي يتم استيرادها، إرشادات فيما يتعلق بالجوانب الإدارية للمشروع وغير ذلك. (https://www.magltk.com/customs-brokerage/)

وتتعدد مصادر التعاون والتشاور بين الجمارك ومخلصي الجمارك منها مذكرات التفاهم واتفاقيات الشفافية وغيرها. وتتمثل مجالات التعاون في مجالات تحديث الجمارك ومبادرات تيسير التجارة، بما في ذلك السياسات والبرامج الجديدة مثل الأتمتة والمشغلين الاقتصاديين المعتمدين والإدارة المنسقة للحدود وتنفيذ نظام النافذة الواحدة. كذلك ضمان الامتثال لمتطلبات الجمارك والوكالات الحكومية الأخرى بما في ذلك العناية الواجبة بوجودة البيانات. أيضا التشاورمع مخلصي الجمرك من أجل التنفيذ الفعال للاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف مثل اتفاقيات التجارة الحرة. والتعاون في بناء القدرات وأنشطة التدريب وقياس الأداء مثل دراسات زمن الإفراج، التعاون في تحديد أسعار خدمات الوساطة.(World Customs Organization, 2016)

(ISSN: 2356 - 9492)

ويتمثل أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة في بيئة التجارة (Grainger, A., 2011.,54) في **مجتمع الأعمال ،والوسطاء مثل: النقل والخدمات ذات الصلة:** خطوط الشحن ، الناقل المشترك غير المالك للسفن ، الخطوط الجوية ، مشغلي الطائرات المستأجرة ، شركات النقل بالشاحنات والنقل ، شركات السكك الحديدية ، مقدمو الخدمات اللوجستية ، وكلاء الشحن ، الوسطاء الجمركيون ، البنوك وشركات التمويل ، شركات التأمين. **كذلك المرافق والبنية التحتية:** الموانئ البحرية ، المطارات ، محطات السكك الحديدية ، موانئ الحاويات الداخلية ، مشغلو الموانئ وعمال الشحن والتفريغ ، مناولي الشحن ووكلاء المناولة ، مشغلو المستودعات ، مشغلو الترانزيت ، مقدمو خدمات تكنولوجيا المعلومات. وأخيرًا **الحكومة ممثلة في :** الجمارك؛ وزارة النقل؛ سلطات الموانئ ؛ وزارة الأغذية والزراعة؛ مجالس التسويق؛ هيئات معايير التجارة؛ وزارة التجارة والصناعة؛ سلطة الطيران المدني ؛ مسؤول الصحة والسلامة؛ خدمات الهجرة؛ وزارة المالية؛ وزارة الداخلية؛ خدمة فحص الحجر الصحي. خدمة التفتيش الحجر الصحي. خدمة فحص الصحة النباتية ؛ الشرطة؛ هيئة الطرق السريعة ؛ ممثلو الدولة الثلاث ؛ شركات الفحص والاختبار المتعاقد معها.وجميعها جهات يتعامل معها المخلص الجمركي.

الركن الثالث: تحقيق أهداف المجتمع

أي مجتمع وبصفة خاصة النامي يهدف إلي تحقيق النمو والتنمية المستدامة. وتلعب التجارة الدولية دوراً هاماً في تحقيق ذلك ، الأمر الذي يتطلب اتخاذ التدابيراللازمة لتيسير عملياتها المختلفة استيراداً وتصديراً. وهنا يلعب المخلص الجمركي دوراً هاماً في تحقيق ذلك من خلال المساهمة في تيسير التجارة، ودوره في سلسلة التوريد للتجارة، والتمويل والعمليات المالية، والمسائل الأمنية والامتثال، وأداء الموانئ، وغيرها. استنادًا إلى أدبيات التجارة الدولية ومراجعة موقع الويب الخاص بوسطاء الجمارك ، تم إنشأ قائمة تشمل ٢٣ خدمة يمكن أن يقدمها وسطاء الجمارك عبر عملية التجارة الدولية القياسية أو المعيارية.(Roberts R., 2000) وقد تم تصنيفها مبدئيًا في ست فئات ، حيث تتوافق الفئة الأولى مع الخدمات التقليدية لوسطاء الجمارك ، أما

الفئات الأخري تم تصنيفها علي أنها خدمات غير تقليدية تلعب دوراً هاماً في سلاسل الامداد،وذلك كالآتي(Ximena Gutierrez& et al.,2005:7)

١-الخدمات التقليدية: تصنيف المنتجات، الامتثال لقواعد تجارة الصادرات والاستيراد، وتجهيز وتقديم مستندات التجارة، حساب تكلفة الأرضيات، رد الرسوم / الضرائب، مسك السجلات نيابة عن العملاء، تدقيق الامتثال، التقارير الإدارية.

٢-الخدمات اللوجستية:إدارة وتوزيع المستودعات، ترتيب النقل الدولي، الخدمات اللوجستية العكسية.

٣- الاستشارات: خدمات الاستشارات التجارية، خدمات استشارات المنطقة الحرة، الاستشارات لدخول أسواق جديدة، خدمات قانونية.

٤-الوساطة:وسيط في المنتجات المالية، وسيط في منتجات التأمين، خدمات نيابة عن وسطاء آخرين.

٥- التفتيش: خدمات تثمين المنتج، خدمات التفتيش المادي.

٦- أخرى: خدمات أتمتة التجارة، إدارة أمن سلسلة التوريد.

وجدير بالذكر أنه في ضوء ما سبق يمكن التفرقة بين مفهومين للوسطاء الجمركيين: (https://www.alroshd.com/ar/)

- **المفهوم الضيق:** يتضمن قيام الوسيط أو المخلص بتنفيذ الاجراءات الجمركية المختلفة للتخليص علي البضائع الواردة والنقل وصولا لمخازن العميل، وكذلك النقل من مخازن العميل وتنفيذ الاجراءات الجمركية المختلفة للتخليص علي البضائع الصادرة.

- **المفهوم الواسع:** تولي أمر البضائع المستوردة و/أو المصدرة من الباب إلي الباب، بالاضافة إلي الاستشارات الجمركية. وهنا يقوم الوسيط أو المخلص الجمركي بدور الناقل ووكلاء الشحن أو ما يطلق عليه مرحلي البضائع[١].

ثانياً: الإطار المؤسسي والتنظيمي لوظيفة الوسيط الجمركي

١ يطلق على مرحل البضائع Freight Forward أو Forwarding agent أو Non- vessel operating common carrier (NVOCC) واستخدام المصطلح الأخير للتأكيد على الفرق بين الناقل الفعلي carrier وهو مالك السفينة أو وسيلة النقل وبين مخطط ومنسق الشحن الذي لا يملك ولا يشغل السفينة بنفسه وهو مرحل البضائع.

(ISSN: 2356 - 9492)

على الرغم من أن الوسطاء الجمركيين يلعبون دورًا رئيسيًا في تيسير التجارة العالمية، إلا أنه يلاحظ أن تنظيم عمله يختلف من بلد إلى آخر، لذا نتناول فيما يلي الإطار المؤسسي والترتيبات المختلفة المرتبطة بهم في دول مختلفة في نقطتين ، وذلك علي النحو التالي:

النقطة الأولي: إطار عمل الوسطاء الجمركيين.

النقطة الثانية: رابطة الوسطاء الجمركيين.

النقطة الأولي: إطار عمل الوسطاء الجمركيين

قبل تناول إطار عمل الوسطاء الجمركيين، فإن السؤال الذي يطرح نفسة **هل يمكن للتجار أو مجتمع الأعمال القيام بأنفسهم بعمليات التخليص الجمركي علي بضائعهم ؟ وهل يخضعون لمتطلبات مشابهة لتلك المتطلبات الخاصة بمخلصي الجمارك؟** في الواقع يخضع التجار الذين يقومون بالتعامل مع إجراءات التخليص الجمركي الخاصة بهم لمتطلبات مشابهة إلى حد كبير لمتطلبات مخلصي الجمارك، اعتمادًا على تشريعات ولوائح الدولة. ووفقا للاستبيان التي قامت به منظمة الجمارك العالمية[٢]، ذكر ١٩ من الأعضاء أنه يمكن للتجار في هذه البلدان، إذا رغبوا في ذلك، التعامل مع الإجراءات الجمركية الخاصة بهم دون أي متطلبات من الجمارك. وفي بعض الحالات، يقتصر هذا الأمر على المصنعين والهيئات الحكومية فقط. ويطلب ٤٧ عضوًا أن التجار يحتاجون إلى تسجيل أعمالهم لدى الحكومة قبل أن يتمكنوا من معالجة إجراءات التخليص

٢قامت منظمة الجمارك العالمية وعدد أعضائها ١٨٠ عضوا في أكتوبر ٢٠١٥ بعمل إستبيان عن الممارسات المتعلقة بالمخلصين الجمركيين - متطلبات الترخيص، والغرامات / العقوبات، والالتزامات، والقيود، والتعاون والتحديات. وقد استجاب ٩٩ عضوًا ممثل٥٥٪ من أعضاء منظمة الجمارك العالمية. وكان ذلك علي إثر موضوع "مخلصي الجمارك - الإطار المؤسسي والترتيبات" Institutional Framework and Arrangementsالذي ناقشته لجنة السياسات التابعة للمنظمة في دورتها الثانية والسبعين المعقودة في ريسيفي ، البرازيل ، في الفترة من ٨ إلى ١٠ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤. وصرح ٩٦٪ من عينة الدراسة أن بلدهم لديه سماسرة Customs brokers / وكلاء agents / ممثلون representatives / أطراف ثالثة third parties تعمل نيابة عن التجار للتعامل مع التخليص الجمركي والأنشطة ذات الصلة، بينما ذكر ٤% أعضاء فقط أنه ليس لديهم وسطاء جمارك. وغني عن البيان أنه سوف يتم الاستشهاد بهذا الاستبيان في مواضع مختلفة بالبحث. لمزيد من التفصيل فضلا راجع : (World Customs Organization,2016:7)

الجمركي الخاصة بهم فيما يتعلق ببضائعهم الخاصة (World Customs Organization, 2016:22)

ويتمثل إطار عمل المخلصين الجمركيين في أربعة عناصر رئيسية، يتم تناولها علي النحو التالي:

العنصر الأول: نمط استخدام خدمات الوسيط الجمركي.

العنصر الثاني: متطلبات ترخيص الوسيط الجمركي.

العنصر الثالث: نطاق ممارسة الوسيط الجمركي.

العنصر الرابع: التزامات ومسؤوليات وسطاء الجمارك المرخصين.

العنصر الأول: نمط استخدام خدمات الوسيط الجمركي

وفقا لاتفاقية كيوتو المعدلة (The Revised Kyoto Convention.,2011)- المعيار ٨-١ من الملحق العام- جعل استخدام خدمات المخلص الجمركي "**اختياري**" للمستورد / المصدر، أي يكون للأشخاص المعنيين خيار التعامل مع الجمارك إما بشكل مباشر أو عن طريق تعيين "طرف ثالث" للتصرف نيابة عنهم (World Customs Organization, 2018:4). وتتدرج أنظمة ترخيص الوسطاء الجمركيين على المستوى الدولي بين التقييد الضعيف إلي التقييد الالزامي كالتالي: (Libing Wei,2016:75)

- لا توجد شروط مسبقة، كما هو الحال في ألمانيا وهونج كونج الصين وماكاو الصين وسويسرا.

- يجوز للتجار إجراء الإجراءات الجمركية الخاصة بهم أو الاستفادة من خدمات المخلص الجمركي، والاختبارات المهنية مطلوبة لترخيص الوسطاء والتجار الجمركيين، كما هو الحال في الولايات المتحدة ، لوكسمبورج ، ماليزيا ، نيجيريا ، الهند ، سنغافورة ، المغرب

-التعامل مع الوسيط الجمركي إلزامي باستثناء ظروف محددة، والاختبارات المهنية للترخيص مطلوب اجتيازها من مخلصي الجمارك، كما هو الحال في بوتسوانا،

(ISSN: 2356 - 9492)

الكاميرون، تشيلي ،الكونغو، كوستاريكا، جواتيمالا، الكويت ، بيرو ، جنوب أفريقيا ، ترينيداد وتوباجو ، أوغندا ، أوروجواي.

– مشاركة الوسيط الجمركي إلزامية الفحوصات المهنية لترخيص وسطاء الجمارك مطلوبة، كما هو الحال في بنجلاديش ، هايتي ، منغوليا ، موزمبيق ، بابوا غينيا الجديدة ، الفلبين ، ساو تومي وبرينسيبي ، سريلانكا ، تنزانيا.

وبالرجوع لاستبيان منظمة الجمارك العالمية تبين أن أغلبية من الدول تشكل نسبة٧٣٪ نصت تشريعاتهم على استخدام اختياري لوسطاء الجمارك ، بينما أوضح ٩٪ أن لديهم شرطًا إلزاميًا لاستخدامهم. كما أشار ١٤٪ إلى أن استخدامهم إلزامي باستثناء فئات معينة (مثل السلع المحددة ، الأمتعة الشخصية، البضائع التي تقل عن حد معين). كما ذكر ٣٪ أنهم يسمحون باستخدام أطراف ثالثة tبخلاف المخلصين الجمركيين للتخليص الجمركي. (World Customs Organization, 2016:8)

بعد أن تبين أن استخدام مخلصي الجمارك اختياريا في الغالب الأعم، فإن السؤال الذي يطرح نفسه الآن **هل الوسطاء الجمركيين المرخصين أفراداً أم شركات أم كليهما؟** بين الواقع قد يكون المخلصون الجمركيون المرخصون أفراداً أو شركات أو كليهما. بالرجوع لاستبيان منظمة الجمارك العالمية، تبين أن ٥٣٪من الأعضاء يمكن أن يكون الوسطاء الجمركيون المرخصون أفرادًا أو شركات. بينما ٢٩٪ من الأعضاء تكون فيها الشركات فقط مخلصين جمركيين مرخصين. في حين أن ١٨٪ من الأعضاء يكون فيها وسطاء الجمارك المرخصون هم أفراد أو أشخاص طبيعيون فقط[٣] (World Customs Organization, 2016:12)

٣يُسمح لموظفي الجمارك السابقين بالتواجد في وسطاء العمل من قبل بعض الأعضاء الخاضعين لشروط محددة، على سبيل المثال في كوريا ٥٤٪ من الوسطاء هم حاليًا رجال جمارك سابقون. ولم يكن هناك اتجاه معين بالنسبة للأعضاء الذين يسمحون للأفراد بالحصول على تراخيص مخلصين جمركيين، لاحظ ٣٣ عضوًا أن عدد الأفراد الذين يحملون رخصة مخلص جمركي آخذ في الازدياد ، بينما وجد ١٠ أعضاء أن العدد آخذ في التناقص. في ١٢ عضوًا، لم يتغير عددهم على نطاق واسع. في حالة الشركات التي تم ترخيصها كمخلصين جمركيين، ذكر ٣٧ عضوًا أن عدد الشركات التي تحمل ترخيص وسيط جمركي آخذ في الازدياد ووجد ٥ أعضاء فقط أن العدد آخذ في الانخفاض ، بينما لاحظ ٢٣ عضوًا أن العدد لم يتغير.(World Customs Organization.,2016:12)

العنصر الثاني: متطلبات ترخيص الوسيط الجمركي

تختلف متطلبات الترخيص licensing requirements من بلد لآخر وتعتمد على التشريعات الوطنية والاحتياجات المحلية. (World Customs Organization, 2016:8). وبالرجوع لاستبيان منظمة الجمارك العالمية تبين أن أغلبية بنسبة ٨٨٪ من الأعضاء أن الوسطاء الجمركيين يجب عليهم تلبية متطلبات معينة قبل السماح لهم بالتخليص الجمركي[٤]. بينما١٢٪ ليس لديهم أي متطلبات مطبقة، لذا يمكن لأي شخص القيام بالتخليص الجمركي نيابة عن آخرين . (World Customs Organization, 2016:9-10)

العنصر الثالث: نطاق ممارسة الوسيط الجمرك

يتم تحديد نطاق خدمات وسطاء الجمارك عادة عن طريق الترخيص والشروط المنصوص عليها فيه وعلى النحو المتفق عليه بين المخلص والتاجر. وتشمل طيف من الأنشطة، من أبرزها: إعداد مستندات الاستيراد والتصدير والمستودعات التي تطلبها الجمارك والجهات الحكومية الأخرى، استكمال وتقديم الإقرارات الجمركية للاستيراد والتصدير والترانزيت، استكمال وتقديم الإقرارات الجمركية الخاصة بالتخزين ، استكمال وتقديم مستندات أو بيانات استيراد أو تصدير أخرى تطلبها السلطات الحكومية ، دفع الرسوم والضرائب والرسوم التنظيمية الأخرى على الواردات والصادرات، كشف أو فحص البضائع من قبل سلطات الجمارك والوكالات الحكومية الأخرى، تقديم طلبات استرداد الرسوم والضرائب وتعديلات الإقرارات الجمركية، التشاور في الأمور المتعلقة بالتصنيف والتقييم وتحديد المنشأ للواردات والصادرات وبشأن الأمور المتعلقة بالمتطلبات

٤ تشمل متطلبات الترخيص للدول الأعضاء في منظمة الجمارك العالمية بصفة عامة ما يلي: المعرفة السليمة للجمارك والقوانين الأخرى المتعلقة بالمتطلبات التنظيمية الحدودية، والمعرفة بمسائل النقل والتمويل المتعلق بالتجارة ، وسجلات امتثالو تتبع نظيفة من حيث الأمن ومسائل الامتثال الأخرى، الملاءة المالية، الحد الأدنى من المؤهلات التعليمية ، الحد الأدنى من الخبرة في العمل، وفي بعض الحالات امتحان كتابي و/أو شفهي وحتى الحد الأدنى من ساعات التدريب، والقدرة على الإرسال الإلكتروني، والضمان المالي. وتتراوح بعض المتطلبات الأخرى من مقابلة شفهية أو معرفة اللغة الوطنية إلى الشخصية الأخلاقية لمقدم الطلب. ولعل السبب وراء هذه المتطلبات هو تأمين الضرائب والرسوم ، وكذلك ضمان الامتثال المستمر للجمارك والمتطلبات التنظيمية الأخرى.(World Customs Organization, 2018:7)

(ISSN: 2356 - 9492)

الحكومية للواردات والصادرات، مسك السجلات والوثائق الداعمة والبيانات المتعلقة بمعاملات الاستيراد والتصدير والعبور كما يقتضي القانون. (World Customs Organization, 2017:12). ويختلف نطاق وظيفة المخلص الجمركي اختلافاً كبيراً بين الدول وبصفة خاصة بين الأعضاء في منظمة الجمارك العالمية. ووفقا لاستبيان المنظمة ، يسمح نحو ٩١% من الأعضاء للمخلصين الجمركيين بإعداد المستندات المتعلقة بالإفراج والتخليص نيابة عن التجار[٥] (World Customs Organization, 2016:18)

العنصر الرابع: التزامات ومسؤوليات وسطاء الجمارك المرخصين

يتعين على وسطاء الجمارك المرخصين، عند الاقتضاء، الوفاء بالعديد من الالتزامات والمسؤوليات حسب التشريعات واللوائح الوطنية للبلد المرخص لهم فيه، وذلك أثناء أداء العديد من الأنشطة نيابة عن التجار. وتتمثل بعض التزاماتهم ومسؤولياتهم في: ضمان الامتثال للجمارك والمتطلبات التنظيمية الأخرى، تقديم المشورة لعملائها بشأن متطلبات الامتثال المختلفة ، إتخاذ التدابير المعقولة لاتباع مبادئ "اعرف عميلك " بما في ذلك التحقق من سجل الإنجاز وهوية موكله. أضف لذلك ممارسة العناية الواجبة للتأكد من صحة أي معلومات وعدم المساعدة في تقديم أي مطالبة أو أي مستند يكون غير صحيح، والمسؤولية بالتضامن والتكافل عن دفع الرسوم والضرائب بناءً على الوثائق المقدمة من قبل عملائها . وزد علي ذلك عدم محاولة التأثير على سلوك أي مسؤول ،عدم السماح باستخدام ترخيصه أو تصريحه أو أسمه من قبل أي شخص غير

[٥] يسمح نحو ٩١% دولة للمخلصين الجمركيين بتقديم الإقرارات والمعلومات الأخرى للجمارك. كذلك يُسمح لمخلصي الجمارك بدفع الرسوم والضرائب نيابة عن التجار في ٨٥% دولة عضوًا. كما يفوض ٦٧ % دولة عضوًا مخلصي الجمارك للتعامل مع المبالغ المستردة والتسويات نيابة عن التجار. ويسمح ٥٩ %من الأعضاء للمخلصين الجمركيين بالمسؤولية عن محاسبة البضائع وإدخال البضائع. في حالة ٦٧% دولة عضوًا ، يقوم سماسرة الجمارك أيضًا بالتنسيق مع الوكالات الحكومية الأخرى للحصول على التراخيص والتصاريح والمتطلبات الأخرى. وفي ٣٥ %دولة يساعد المخلصون المرخصون في عمليات مراجعة ما بعد التخليص. كما يسمح ٥٦ عضوًا للمخلصين الجمركيين بتمثيل عملائهم في تسوية المنازعات. في ٦٣% دولة يقدم المخلصين الجمركيين الاستشارات للتجار من أجل تلبية المتطلبات التنظيمية المختلفة. كما ذكر ٣ أعضاء أنه يجوز لممثلي التاجر أداء أي وظيفة نيابة عن التاجر، اعتمادًا على ما يتم الاتفاق عليه بين التاجر والمخلص، بما في ذلك أخذ العينات قبل تقديم البيان الجمركي.(World Customs Organization, 2016:18)

مرخص له ، بخلاف موظفيه المخولين بالتصرف نيابة عنه في التماس أي عمل أو معاملة جمركية أو الترويج لها أو أداءها ،عدم شراء أو محاولة الحصول على معلومات بشكل مباشر أو غير مباشر من السجلات الحكومية أو المصادر الحكومية الأخرى من أي نوع التي لا تمنحها السلطة المختصة حق الوصول إليها. علاوة علي ضرورة الاحتفاظ بالسجلات المتعلقة بتمثيله لفترة زمنية محددة للتدقيق الجمركي وذلك للحفاظ على المعايير المهنية العالية والشفافية والكفاءة وأخلاقيات العمل ، كذلك أداء واجباته بأقصى سرعة وكفاءة ونزاهة، مع ضمان مستوى عالٍ من معايير تقديم الخدمة، التعاون مع الجمارك والوكالات الحكومية الأخرى في تحسين الامتثال . ناهيك عن ضرورة استيفاء جميع الشروط والأحكام الواردة في العقد المبرم بين المخلص الجمركي والتاجر. (World Customs Organization, 2018:11-12)

ووفقا لاستبيان منظمة الجمارك العالمية ، ذكر ٧٤ عضوًا أن الوسطاء الجمركيين المرخصين لا يجوز لهم التصرف إلا بموجب التفويض أو الاتفاق المناسب من التاجر. كما يلتزم هؤلاء الوسطاء في ٦٢ دولة بتقديم المشورة لعملائهم بشأن متطلبات الامتثال المختلفة.(World Customs Organization, 2016:20)

بعد أن تعرفنا علي إطار عمل المخلصين الجمركيين، هناك أسئلة تطرح نفسها، تتمثل في الآتي:

١- **هل هناك قيود جغرافية علي الوسطاء الجمركيين المرخصين سواء كانوا أفراداً أو شركات في ممارسة المهنة؟** في الواقع غالباً ما يكون لدى مخلصي الجمارك قيود جغرافية حيث يمكنهم تقديم الخدمات. ووفقا لاستبيان منظمة الجمارك العالمية حدد غالبية من الأعضاء وبنسبة ٧٨٪ أنه في بلدهم يُقيَّد مخلصي الجمارك بتقديم الخدمات ضمن الولاية الوطنية، وفي بعض الحالات يُرخص للمخلصين بالعمل فقط في ميناء (موانئ)/ جمارك معينة أو المنطقة (المناطق) الجمركية ، ويمكن تمديدها لموانئ أخرى بناءً على تسجيل وتقديم وديعة ضمان محددة. (World Customs Organization, 2016:21)

(ISSN: 2356 - 9492)

٢- هل استخدام وسطاء الجمارك غير الرسميين يعد مشكلة خطيرة جدًا؟ ما الذي يمكن عمله من أجل منع الوسطاء الرسميين من إقراض رخصتهم وتوقيعهم لغير الرسميين؟ في البداية وسطاء الجمارك غير الرسميين هم أولئك الذي يستأجرون ترخيص وسيط مرخص للتعامل مع التخليص الجمركي والأعمال الأخرى ذات الصلة . وقد أظهر البعض أن الأعباء الضريبية تثني الشركات غير الرسمية عن تسجيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة في الكاميرون خاصة في المجال الجمركي (Arnold, J., et al, 2011:). وتوصل البعض الآخر باستخدام مجموعة بيانات تفصيلية عن الشركات التي انتقلت من الوضع الرسمي للوضع غير الرسمي في أربعة بلدان أفريقية هي كوت ديفوار وكينيا ونيجيريا والسنغال، إلي أن الإنتاجية والفساد –مدفوعات غير رسمية من قبل الشركات للمسؤولين الحكوميين – تؤدي بشكل كبير لعودة الشركات للقطاع غير الرسمي. علاوة على ذلك ، تعود الشركات للقطاع غير الرسمي حتى بعد التسجيل في البداية كشركة ناشئة .(Gajigo, O., and M. Hallward-Driemeier 2012). ونذكر علي سبيل المثال في الكاميرون يعمل أكثر من ٢٠٠ وسيط غير رسمي داخل وحول ميناء دوالا مقابل ٢٢٠ وسيطًا رسميًا بما في ذلك الممثلين الرسميين للسفارات (Thomas Cantens& et al.,2014:4). كما يشمل القطاع غير الرسمي في الكاميرون شركات تتراوح من الوسطاء المحترفين للغاية (لكنهم يفتقرون للموارد المالية للحصول على ترخيص) إلى الوسطاء والمخاطرين والمستوردين الذين يحاولون من وقت لآخر التهرب من الضرائب من أجل زيادة الأرباح. وينعكس هذا التباين في أوقات بقاء البضائع في الميناء والتي تتراوح من ٢ إلى ١٤ يومًا) (Thomas Cantens & et al.,2014:1-31

وقد إختلفت الآراء حول كون وسطاء الجمارك غير الرسميين يمثلون مشكلة خطيرة جدًا أم لا. ووفقاً لاستبيان منظمة الجمارك العالمية ، ذكر ما يجاوز نصف الدول الأعضاء وبنسبة ٥٣٪ أنه لا توجد مثل هذه المشكلة في بلادهم. وأشار ٣٢٪ من الأعضاء إلى أنها ليست مشكلة خطيرة جدًا. في حين ١٥٪ من الأعضاء أنها مشكلة خطيرة للغاية في بلادهم. ذكر أحد الأعضاء أن الوسطاء غير الرسميين

يتصرفون بأسلوب المافيا. غالبًا ما استأجروا رقم ترخيص من وسيط مرخص من أجل تقديم البيان الجمركي وأداء الأعمال الأخرى ذات الصلة. (World Customs Organization, 2016:30)

ويمكن لإدارات الجمارك منع وسطاء الجمارك الرسمين من إقراض رخصتهم لوسطاء آخرين غير مرخصين، من خلال إنشاء نظام يمكن بواسطته لمن لديه السلطة القانونية للتصرف في البضاعة (المالك ، المرسل إليه ، إلخ) منح التفويض للمخلص الجمركي الخاص بهم ليكون ممثلاً أمام الجمارك من أجل معالجة عملياتهم الجمركية دون تفوض ذلك الحق للآخرين. علاوة على ذلك ، يجب على رابطة الوسطاء الجمركيين إدراج تدابير في مدوناتها الأخلاقية، تسمح بفرض عقوبات على وسطاء الجمارك الذين ينغمسون في مثل هذه الأنشطة (World Customs Organization, 2018:18)

النقطة الثانية: رابطة الوسطاء الجمركيين Customs Brokers Associations

يعد الوسطاء الجمركيين في الغالب خط الاتصال الأول بين ادارة الجمارك والتجار. ويحتوي المعيار ٨-٥ من الاطار العام لاتفاقية كيوتو المعدلة جنبًا إلى جنب مع المعيار ١-٣على أحكام بشأن إنشاء الجمارك والحفاظ على علاقات استشارية مع التجار ، وذلك من خلال مطالبة الجمارك بإدراج أطراف ثالثة مثل المخلصين في مشاوراتهم الرسمية. ويمكن أن تكون رابطة الوسطاء الجمركيين مورداً قيماً لإدارات الجمارك والوسطاء على حد سواء ، حيث يمكن للرابطة تقديم رؤى من أعضائها وعنهم إلى الجمارك ، مع دعم أعضائها بالمشورة والتدريب. ووفقا لاستبيان منظمة الجمارك العالمية صرح ٦٣٪من الأعضاء أن لديهم اتحادًا مخصصًا للوسطاء الجمركيين والعضوية ليست إلزامية. وأشار ٢٧٪ من الأعضاء أن لديهم جمعية أعمال مهنية تضم أيضًا المخلصين الجمركيين. كما صرح ١٢٪ من الأعضاء أنه لا يوجد لديهم رابطة للوسطاء الجمركيين. (World Customs Organization, 2016:27)

(ISSN: 2356 - 9492)

ورغم وجود رابطة للوسطاء الجمركيين تقوم بدور هام علي النحو سالف البيان، إلا أن السؤال الذي يطرح نفسة الآن: **ماهي التحديات المرتبطة باستخدام وسطاء الجمارك** ؟ تتطلب الاجابة علي هذا السؤال تبيان تلك التحديات، والتي تتمثل في الآتي:(World Customs Organization, 2016:33)

– الامتثال ونزاهة الوسطاء: لاشك أن ظهور الوسطاء غير الرسميين الذين يعملون بدون ترخيص وبطاقة هوية يمثل تحدي، نظرا لأن ممارستهم ليست ضارة فقط للوسطاء والتجار المحترفين ، ولكنها تثير القلق أيضًا من منظور الامتثال. ووفقا لاستبيان منظمة الجمارك العالمية ، لاحظ ٤٧٪من الأعضاء أن هذا يمثل مشكلة، ومن بينهم ١٥٪أشاروا إلى أنها مشكلة خطيرة جدًا.

– تغيير التشريعات المتعلقة بالاستخدام الإلزامي للوسطاء، الافتقار إلى القدرات اللازمة لإصلاح الممارسات الحالية ودمج أفضل الممارسات والتكنولوجيا الجديدة. ويمكن مواجهة هذه التحديات إلى حد ما عن طريق زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطبيق العقوبات الإرشادية والعقوبات في الحالات المناسبة ومن خلال الحوار المستمر مع التجار والوسطاء. ومع ذلك، وبدون تعزيز القدرات، لن تتمكن إدارات الجمارك من فرض العقوبات والجزاءات على الانتهاكات التي يرتكبها الوسطاء وإجراء التغييرات التشريعية / الإدارية اللازمة، حيثما لزم الأمر.

– لا يوجد حل يناسب الجميع في صورة مقاس واحد no one size fits all. ولعل هذا يعني أن معظم الأعضاء أنشأ نظام الوسطاء الجمركيين الملائم بالفعل لمتطلباتهم واحتياجاتهم الوطنية، الأمر الذي قد يتطلب بعض التعديلات للاستفادة من الفرص الجديدة ومواجهة التحديات الناشئة. ومع ذلك ، بناءً على التقييم الذاتي ، قد يستفيد بعض الأعضاء، خاصة أولئك الذين يفكرون في إنشاء نظام وسيط و/ أو إجراء تغييرات في نظام قائم ، من ممارسات الأعضاء الآخرين .

وغني عن البيان أن الخدمات التي يقدمها الوسطاء الجمركيون تشكل حاليًا جزءً من مجموعة أوسع من الخدمات اللوجستية، ولكن التطور إلى بيئة الجمارك الإلكترونية يعني أنه من المحتمل أن يتم تقليصها بشكل خطير في المستقبل في دول الاتحاد

الأوروبي، ويشير هذا إلى أن أفضل الوسطاء الجمركيين فقط هم من يمكنهم البقاء في العمل. من الناحية المثالية ، ينبغي أن يتمتع الوسطاء الجمركيون بالخبرة ليس فقط في الأمور المتعلقة بالجمارك ولكن أيضًا في تسهيل التجارة الدولية وسلاسل التوريد والتمويل والعمليات المالية والمسائل الأمنية والامتثال. وبالتالي تقلص دور المخلص الجمركي لا يعني اختفاءه كما يدعي الاتحاد الدولي لوسطاء الجمارك وممثلي الجمارك[٦]. ويركز الاتحاد الأوروبي على الكفاءة المهنية لممثلي الجمارك في قانون الجمارك للاتحاد، حيث تقدم أحكام هذا الأخير مبدأ موحدًا يسمح للمخلصين الجمركيين بتقديم خدمات جمركية من مقرهم الرئيسي دون الحاجة للاعتراف بمؤهلاتهم في دولة عضو أخرى بشرط أن يكون الوسيط معتمدًا كمشغل اقتصادي معتمد (AEO) فيما يتعلق بالتبسيط الجمركي (AEO –C) أو الأمن والسلامة (AEO–F) .وفقًا لهذا المطلب ، يجوز للوسيط تقديم خدمات جمركية في دول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي على أساس مؤقت فقط.(Ewa Gwardzińska., vol.8 No.1:64)

وقد أشار الاتحاد الدولي لوسطاء الجمارك وممثلي الجمارك ٢٠٠٧– نقلاً عن التقرير المشترك لمؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي – إلى أنه غالبًا ما يكون الافتقار للتدريب والمهنية من قبل المخلص الجمركي مصدر تأخيرات خطيرة في التخليص الجمركي في إعداد بيان البضائع الجمركية. ويمكن أن يساهم الافتقار للمعرفة فيما يتعلق بعملية التخليص ومتطلبات المستندات الخاصة بها ومكان وكيفية الحصول على الشهادات اللازمة وعدم كفاية المعرفة التقنية حول كيفية تصنيف البضائع، في حدوث أخطاء غير ضرورية وتأخيرات كبيرة في إعداد إقرار خالي من الأخطاء للجمارك. ومن الأهمية بمكان أن يقوم أي إصلاح أو تحديث جمركي وتيسير التجارة

٦في عام ١٩٨٢ أنشئ الاتحاد الدولي لوسطاء الجمارك وممثلي الجمارك International Federation of Customs Brokers and Customs Representatives كمنظمة لوكلاء الجمارك الأوروبيين ، بهدف الدفاع عن المصالح المهنية لأعضائها وتنسيقها ، ودعم مواءمة اللوائح التشريعية والمهنية والجمركية على المستوى الأوروبي. كما يمثل أعضائه في مؤسسات الاتحاد الأوروبي والإدارات والمنظمات العامة والخاصة الأخرى.كذلك يضم ٢٠ألف شركة (بشكل رئيسي الشركات الصغيرة والمتوسطة) التي تقدم خدمات جمركية وتوظف حوالي ٢٥٠٠٠ عامل في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي.http://www.confiad.org/about-us/

(ISSN: 2356 - 9492)

بوضع استراتيجية لتحسين الكفاءة المهنية وسلوك الوسطاء الجمركيين. ويمكن معالجة ذلك من خلال برامج التدريب والترخيص المهنية ، وتطبيق العقوبات أو التعليق المؤقت أو الإلغاء الدائم للتراخيص عندما يُعتبر الوسطاء غير محترفين وغير فعالين، أو متورطين في احتيال جمركي أو ممارسة فاسدة أخرى. (International Finance Corporation., 2006:77)

ثالثاً: التعاون بين الوسطاء الجمركيين والادارة الجمركية

تتعدد مصادر التعاون والتشاور بين الجمارك والوسطاء الجمركيين منها مذكرة تفاهم، اتفاقية الشفافية، المخلص – فحص التاجر، برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد، إدارة المخاطر، المراجعة اللاحقة، والتسجيل المسبق للشحنات وغيرها. ويمكن بيان بعض أوجه التعاون هنا مع تبيان البعض الآخر عند تناول الوضع في مصر، وذلك علي النحو التالي:(World Customs Organization, 2018:19-22)

• **مذكرة تفاهم** Memorandum of Understanding :يمكن تعزيز التعاون والتشاور بين الجمارك ومخلصي الجمارك من خلال اشراك الجمارك / لجان التجارة على المستويين الوطني والمحلي ، بما في ذلك المشاركة في الهيئة الوطنية لتيسير التجارة ، ويتم وصف فرص التعاون والأطر المرتبطة بها بالتفصيل في إرشادات الشراكة بين الجمارك والأعمال الخاصة بمنظمة الجمارك العالمية والإرشادات الخاصة بالهيئة الوطنية لتيسير التجارة. على المستوى الوطني، يمكن استكمال هذا التعاون بمذكرات تفاهم رسمية بين الجمارك والمخلصين، ربما من خلال رابطة المخلصين، والتي من شأنها تحديد الأدوار والمسؤوليات والتوقعات المتبادلة . http://www.wcoomd.org/en/topics/facilitation/instrument-and-tools/tools/customs-business-partnership-guidance.aspx

• **اتفاقية الشفافية** Transparency Agreement :هي اتفاقية بين الجمارك ومخلصي الجمارك – من خلال رابطة مخلصي الجمارك على سبيل المثال- تؤكد على الحاجة إلى الالتزام بالشفافية من قبل الجمارك ومخلصي الجمارك والمستخدمين

الآخرين ، وبالتالي تساعد في مكافحة أي نوع من الممارسات السيئة في مجال أي من الطرفين.ويمكن اعتبارهذه الاتفاقية اختيارية.

• المخلص – فحص التاجر Broker –Trader Vetting

تتضمن هذه العملية تبادل / اتصال في اتجاهين بين مخلصي الجمارك والتاجر مما يساعد في إجراء عمليات التحقق من خلفية التجار، وبالتالي تحسين إدارة الامتثال لصالح الطرفين إلى أقصى حد ممكن، يمكن بذل الجهود لتوحيد المعلومات standardize the information التي يمكن أن يطلبها المخلص من التاجر الذي يجب أن يفوض بتقديمها ، من أجل التحقق من هوية المستورد. ومن شأن هذا التوحيد أن يسهم في زيادة الشفافية وأمن سلسلة التوريد.

ويوجد نهج متعدد المستويات لمجالات التعاون بين أعضاء منظمة الجمارك العالمية مع وسطاء الجمارك. ووفقا لاستبيان المنظمة، ذكر ٨٩٪من الأعضاء يتعاملون مع مخلصي الجمرك في مجالات تحديث الجمارك ومبادرات تيسير التجارة، بما في ذلك السياسات والبرامج الجديدة مثل الأتمتة والمشغلين الاقتصاديين المعتمدين والإدارة المنسقة للحدود وتنفيذ نافذة واحدة. بينما أشار ٦٤٪ من الأعضاء إلي العمل جنبًا إلى جنب مع وسطاء الجمارك لضمان الأمتثال لمتطلبات الجمارك والجهات الحكومية الأخرى ، بما في ذلك العناية الواجبة بوجودة البيانات. في حين أشار ٤٠٪ من الأعضاء أنهم يتشاورون مع وسطاء الجمارك من أجل التنفيذ الفعال للاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف، مثل اتفاقيات التجارة الحرة. فيما يتعلق ببناء القدرات وأنشطة التدريب المشتركة، يتعاون ٥٥٪ من الأعضاء مع وسطاء الجمارك لتعزيز أخلاقيات العمل والمهنية لدى الوسطاء. أشار ٥٣٪ من الأعضاء إلى أنهم يتعاونون مع وسطاء الجمارك لتعزيز أمن سلسلة التوريد. في حين أظهر ٢٤٪ من الأعضاء أنهم يتعاونون مع وسطاء الجمارك لإجراء قياس الأداء، على سبيل المثال دراسات زمن الإفراج. ووفقا الي ٥٪ من الأعضاء تشمل مجالات التعاون الأخرى تحديد رسوم خدمات الوساطة، اجتماعات دورية لمناقشة قضايا المعالجة العامة والقضايا ذات الاهتمام المشترك. (World Customs Organization, 2016: 26)

(ISSN: 2356 - 9492)

والجدير بالذكرأن بجانب الإطار القانوني والتنظيمي ، تتطلب البيئة التجارية المتطورة تقديم خدمات محسّنة ومهنية عالية وأخلاقيات وآلية تنظيم ذاتي للمخلصين. ويكون ذلك من خلال وضع إطار نموذجي لتقديم الخدمات كمبدأ إرشادي ، بالإضافة إلى إنشاء هيئة رقابة تقودها رابطة الوسطاء لمراقبة السلوك المهني للمخلصين بمجموعة من القواعد الخاصة بها للتعامل مع المخلصين غير الملتزمين التي قد تتضمن الفصل من عضويتها(World Customs Organization, 2018:25). ويوجد عدة معايير مهنية لتقديم خدمة التخليص الجمركي يمكن استخدامها لترتيب المخلصين الجمركيين. وتختلف الدول الأعضاء بمنظمة الجمارك من حيث اتباعهم لهذه المعايير لترتيب مخلصي الجمرك. ووفقا لاستبيان المنظمة، ذكر ٩٠٪من الأعضاء أنهم لم يجروا أي دراسة لترتيب المخلصين الجمركيين من حيث المعايير المهنية وتقديم الخدمات. بينما ١٠٪ من الأعضاء الذين أجروا مثل هذه الدراسة توصلوا إلي أن وسطاء الجمارك الذين يتبعون المعايير المهنية ويحاولون تقديم خدمة أفضل يكونون عمومًا أكثر امتثالًا ومعرفة بالقواعد واللوائح والإجراءات الجمركية. كما ذكر أحد الأعضاء أنهم صنفوا وسطاء الجمارك بناءً على بيانات الانتهاك التاريخية لتقييم مستوى امتثالهم. بينما قام عضو آخر بنشر نتائج الترتيب وفقا لمستوى مخاطر المخلصين وذلك كدليل للمستخدمين والتجار. كما أفاد أحد الأعضاء بأن تصنيف الوسطاء الجمركيين ونشر نتائج الترتيب أدى بهم إلى تحسين جودة خدماتهم.

وغني عن البيان أن إختلاف الهيئات والموسسات التي تتولي بناء قدرات الوسطاء أوالمخلصين الجمركيين من دولة لأخري داخل الدول الأعضاء بمنظمة الجمارك العالمية. ووفقا لاستبيان المنظمة، تبين أن ٤٧٪ من الإدارات الجمركية في الدول الأعضاء تدعم التدريب وتنمية المهارات المهنية لمخلصي الجمارك من خلال كليات الجمارك ومدارس التدريب. في حين ٤٨٪ من الأعضاء توفر رابطة مخلصي الجمارك برامج التدريب والتطوير المهني. بينما في ٣٢٪من الأعضاء تعمل إدارات الجمارك بشكل تعاوني مع اتحاد مخلصي الجمارك أو مع هيئات القطاع الخاص

الأخرى لتزويد المخلصين بالتدريب. وأشار ٦٪ من الأعضاء لديهم إدارات أو وكالات حكومية أخرى على سبيل المثال إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سيشيل ، تتولي التدريب على إدخال البيانات في نظام إسيكودا ASYCUDA العالمي ؛ الدورات التدريبية الوطنية الخاصة في المجر ؛ لجنة البيئة الوطنية في بوتان ، هيئة ميناء سري لانكا أو وزارة التعليم في برمودا. وأوضح ٢١٪ من الأعضاء إلى أن برامج التدريب تحظى بدعم منظمات القطاع الخاص الأخرى مثل الغرف التجارية في لوكسمبورج وسلوفينيا وترينيداد وتوباجو. في حين ٣٦٪من الأعضاء تقدم الكليات والجامعات وفي بعض الحالات مدارس التدريب المتخصصة مثل مدرسة تدريب الوسطاء الجمركيين في كازاخستان وأوروجواي أيضًا دورات لمخلصي الجمارك. (World Customs Organization, 2016:28)

بعد أن تعرفنا علي مفهوم الوسيط الجمركي، الإطار المؤسسي والتنظيمي لوظيفته، وسبل التعاون بينه وبين والادارة الجمركية، ننتقل الآن إلي التعرف علي المفهوم والأهمية والأهداف والاتفاقيات المرتبطة بتيسيرالتجارة الخارجية، والذي يلعب الوسيط الجمركي دوراً هاماً في تحقيقها.

المطلب الثاني

تيسيرالتجارة الخارجية

(المفهوم – الأهمية -الأهداف -الاتفاقيات)

تمهيد وتقسيم

حققت الدول، خلال العقود القليلة المنصرمة، تقدماً ملحوظاً في خفض الضرائب والرسوم الجمركية، وتفكيك نظم الحصص. وقد ازدادت التجارة وأصبحت أكثر عالمية، بينما أصبح في مقدور الاقتصادات النامية، وتلك التي تمر بمرحلة انتقال، الوصول إلى سلاسل الإمداد. كما أن الفصل بين دورات الانتاج على نطاق العالم، مع آخر ما تُوصّل إليه من الأساليب اللوجستية، ونشوء الأعمال الالكترونية، جعل الشركات تعتمد أكثر فأكثر على حركة السلع بكفاءة، وسرعة، وموثوقية. وقد أظهرت هذه التطورات الحاجة إلى إدارة أكثر كفاءة للتعاملات التجارية. بيد أن عدم الشفافية بشأن النظم

(ISSN: 2356 - 9492)

واللوائح، وعمليات التخليص الطويلة والزائدة عن الحد، وكثرة المستندات المطلوبة بأشكالها العديدة، وعناصر بياناتها المختلفة تؤدي مجتمعةً إلى زيادة تكلفة المعاملات التجارية وأمدها. ويُنظر اليوم إلى هذه الحواجز على أنها أكثر إعاقة للتجارة مما تفعل الضرائب والرسوم الجمركية ونظم الحصص. فهي تجعل الحدود بين الدول "سميكة". ولذا، أضحى من المهم أكثر من أي وقت مضى تحقيق تيسير التجارة عن طريق الفاعلية والكفاءة الإدارية، وخفض التكاليف، وتقصير وقت وصول السلع إلى الأسواق، وزيادة القدرة على التنبؤ بما سيحدث في التجارة العالمية. (https://tfig.itcilo.org/AR/details.html)

يعد تيسير التجارة الدولية من التحديات التى تواجه العاملين في مجال التجارة والحكومات، نظرا لأبعاده السياسية والاقتصادية والتجارية والتنفيذية، ناهيك عن الأبعاد المالية التي تقع ضمن اختصاص الجمارك، والتي يتعين أخذها في الحسبان عند قيام أي دولة يوضع استراتيجيتها لتيسير التجارة. لذا أكدت الانكتاد ضرورة التعاون بشكل دائم بين الحكومات والمجتمع التجاري من أجل تحسين المعاملات التجارية عبر الحدود، وذلك باتخاذ تدابير الاصلاح التي من شأنها تحسين تلك المعاملات من خلال تخفيض زمن الإفراج وتخفيض تكلفة مناولة البضائع وغيرها، بما يؤدي لتيسير مجمل النواحي اللوجيستية في العملية التجارية.(الانكتاد،٢٠٠٦). لذا هدفت عدد من المنظمات الدولية لتقديم اتفاقيات دولية من أجل تبسيط وتسهيل الاجراءات الجمركية و تيسير التجارة الخارجية .

ويعد اطار العمل SAFE (إطار معايير تأمين وتسهيل التجارة العالمية) خطة عمل دولية أصدرته منظمة الجمارك العالمية في ٢٠٠٥ لمواجهة تزايد معدلات المخاطر في التجارة الدولية مثل تهريب الأسلحة والمخدرات والبضائع غير المطابقة للمواصفات والغش التجاري والتعدي علي حقوق الملكية الفكرية، وأيضا وضع معايير تيسيرإجراءات حركة البضائع للأطراف الملتزمة بالقوانين واللوائح المحلية والدولية وتمثل ذلك في انشاء برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد في كل مصلحة جمركية. ويرتكز اطار العمل علي ثلاث ركائز:

الركيزة الأولي: التعاون بين المصالح الجمركية للدول الأعضاء. ويتضمن ذلك احدي عشر معياراً هم : ادارة سلسلة التزويد المتكاملة، صلاحيات تفتيش الشحنات، التكنولوجيا الحديثة في معدات التفتيش، نظم ادارة المخاطر ، الشحنة والحاوية شديدة المخاطر، نقل المعلومات مسبقا عن طريق المعلوماتية، تحديد الأهداف والاتصال، قياس الأهداف، تقييم الأمن، نزاهة الموظفين، التفتيش الأمني في بلد التصدير (المنشأ).
الركيزة الثانية : التعاون بين الجمارك والمجتمع التجاري من خلال إنشاء علاقة شراكة يلتزم فيها فيها كل طرف بتطبيق إطار عمل المنظمة الذي يحتوي علي معايير دولية موحدة للتعاون في مختلف الأمور الجمركية والتجارة الدولية والتي دعت المنظمة جميع أعضائها لتطبيقها. وهناك ست معايير للتعاون: الشراكة، الأمن ، الاعتماد، التكنولوجيا، الاتصالات، التيسير.
الركيزة الثالثة: التعاون بين الادارات الجمركية مع الادارات الأخري.

وتتمثل أهداف اطار العمل في: انشاء معايير توفر وتيسير سلسلة التزويد الدولية، تمكين ادارة سلسلة التزويد المتكاملة لجميع وسائل النقل، تعزيز دور وظائف وقدرات الجمارك لمواجهه التحديات وفرص القرن الواحد والعشرين، تقوية التعاون بين المصالح الجمركية لتطوير قدراتهم لكشف الشحنات عالية المخاطر، تقوية التعاون بين الجمارك والمجتمع التجاري، تعزيز الحركة المتواصلة للبضائع من خلال تأمين سلسة التزويد الدولية.

وتتمثل عناصر اطار العمل في: تعزيز متطلبات المعلومات المرسلة مسبقا الكترونيا عن الشحنة المستوردة والمصدرة والعابرة، التزام كل دولة مشتركة في هذا الإطار بوضع منهج مسبق بتطبيق برنامج مخاطر إدارة ثابت وموحد للتعامل مع التهديدات الأمنية، تستخدم الدولة المستقبلة للشحنة منهجية استهداف مخاطر وتقوم الدولة المصدرة بمعانية الصادر للشحنات عالية المخاطر باستخدام معدات الكشف بدون تدخل (أجهزة الفحص بالأشعة)، تحديد الفوائد التي تقدمها الجمارك للمجتمع التجاري الذي يستوفي الحد الأدني من معايير تأمين سلسة التزويد وهذا أفضل الممارسات. وفي ضوء ما تقدم نتناول الآتي:

(ISSN: 2356 - 9492)

أولاً: تعريف عملية تيسير التجارة وأهميتها.

ثانياً: أهداف تيسير التجارة ومبادئها.

ثالثاً: الاتفاقيات المرتبطة بتيسير التجارة الخارجية.

أولاً: تعريف عملية تيسير التجارة وأهميتها

تتعدد التعريفات لعملية تيسير التجارة وفقا لنطاق التحديد من قبل الجهه التي وضعت التعريف:

– منظمة التجارة العالمية تعرف تيسير التجارة على أنه: "تبسيط وتنسيق إجراءات التجارة الدولية" حيث تكون الإجراءات التجارية هي "الأنشطة والممارسات والإجراءات الشكلية التي ينطوي عليها جمع البيانات وعرضها وإبلاغها ومعالجتها المطلوبة لحركة البضائع في التجارة الدولية" (http://www. wto.org/english/thewto_e/whatis_e/eol/e/wto02/wto2_69.htm#note2)

– يري البعض (Portugal–Perez, Alberto & Wilson, John S., 2012: 1295–1307) أن مفهوم تيسير التجارة يشمل بعدين: الأول، البعد المتعلق بالبنية التحتية ويسمي البعد الصلب مثل الطرق والسكك الحديدية والاتصالات السلكية واللاسلكية. والثاني، البعد المتعلق بالجوانب غير الملموسة ويسمي البعد اللين مثل الشفافية وإدارة الجمارك وإدارة الأعمال وغيرها من الجوانب المؤسسية غير الملموسة. وبمرور الوقت أصبح مصطلح " تيسير التجارة "، يتم توسيعه ليشمل تحسين البنية التحتية للنقل (أي تسهيل النقل) ، وإزالة الفساد الحكومي ، وخفض التعريفات الجمركية ، وإزالة التعريفات غير الملائمة، وإزالة الحواجز التجارية غير الجمركية وتسويق وترويج الصادرات.

– عرف البعض (Person 2013:66) تيسير التجارة بأنها "تسهيل نقل البضائع عبر الحدود، وذلك من خلال جعل الإجراءات التجارية المرهقة على مستوى الحدود أكثر فاعلية.

– لخص البعض(Zaki, C.,2014: 104) الجوانب المختلفة لعملية تيسير التجارة في خمسة عناصر: تبسيط اجراءات التجارة والمستندات، مواءمة الممارسات والقواعد التجارية، الشفافية في المعلومات والإجراءات المرتبطة بالتدفقات الدولية بدرجة أكبر، استخدام التكنولوجي التي تعزز التجارة الدولية ، توافر وسائل الدفع الأكثر موثوقية والأسرع.

في ضوء التعريفات سالفة الذكر يمكن وضع تعريف من وجهة نظر الباحث يتفق مع هدف البحث ويكون جامعاً مانعاً، وذلك علي النحو التالي: تيسير التجارة يعني " **تبسيط وتسهيل الإجراءات المتعلقة بتسوية المعاملات التجارية، من خلال جودة الخدمات المقدمة من قطاعات النقل والمالية والأتصال والتجارة، مع ضرورة عدم التعارض مع المعايير الدولية**". يتضح من هذا التعريف أن أبعاد تيسير التجارة تتمثل في ركنين:

الركن الأول: جودة الخدمات المقدمة، والتي تتمثل في:

– خدمات قطاع النقل: من نقل بحري ونهري وجوي وبري علي الطرق والسكك الحديدية وفي إطار منظومة النقل متعدد الوسائط بصفة خاصة.

– خدمات قطاع الاتصالات:من خلال تكنولوجيا المعلومات أمكن ميكنة الإجراءات الجمركية وجعلها تتم في وقت قصير ، وبما يؤدي لتخفيض التكاليف وانخفاض زمن الافراج الجمركي.

– خدمات قطاع التجارة: وتتضمن المعلومات المتعلقة بالنشاط التجاري والممارسات التجارية.

– خدمات قطاع المالية: وتتضمن الجوانب المتعلقة بالتأمين، والبنوك، والجمارك والتي تعد محور الاهتمام.

الركن الثاني: المعايير الدولية المنبثقة عن منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية والاونكتاد، والتي من خلالها يتم السعي لتخفيض الشكليات وتبسيط مستلزمات التوثيق المتعلقة بالإستيراد والتصدير، وتوحيد قواعد عمل الجمارك.

(ISSN: 2356 - 9492)

وتتمثل **أهمية تيسير التجارة** في تحقيق مكاسب كبيرة محتملة لكل من الحكومات ومجتمعات الأعمال. فالجهات الحكومية سوف تزيد حصيلتها الضريبية، والاستخدام الأمثل للموارد، والامتثال المتزايد للقوانين والنظم التجارية. ويصبح توفير الخدمات العامة على نحو أكثر فاعلية وشفافية، الأمر الذي سوف يمكّن من المحافظة على مستويات عالية من الأمن والرقابة الحكومية، ويقلل من فرص الفساد. أما مجتمع الأعمال سوف تزيد قدرتهم على التنبؤ بما قد يحدث وبفضل سرعة العمليات، وانخفاض تكاليف المعاملات التجارية، وسوف تصبح الصادرات أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق. وبالنظر للدولة ككل، اجتذاب الاستثمارات، ودعم النمو وايجاد فرص العمل بسبب إنخفاض التكاليف . أضف لذلك، تدابير تيسير التجارة، سوف تفيد الدول النامية بصفة خاصة، حيث كثيراً ما يستغرق تصدير البضائع ثلاثة أضعاف المدة المستغرقة في الدول المتقدمة. أما الصادرات من الدول النامية، فتتطلب ما يقارب ضعفي المستندات وستة أضعاف التوقيعات مقارنة بالدول المتقدمة(https://tfig.itcilo.org/AR/details.html). وتصل المنافع الاقتصادية لتيسير التجارة إلى ٤٣ مليار دولار أمريكي في جميع أنحاء العالم مقابل كل تخفيض بنسبة ١٪ في تكاليف المعاملات المتعلقة بالتجارة. كما تقدر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تكاليف المعاملات التجارية بما يتراوح بين ٢٪، ١٥٪ من قيمة السلع المستوردة (Grainger, A., (2011.,51)

ثانياً: أهداف تيسير التجارة ومبادئها

يعد الهدف الأول لتيسير التجارة هو جعل التجارة عبر الحدود أكثر سرعة وأقل تكلفة، مع ضمان أمنها وسلامتها. وفيما يتعلق بالمجالات التي ينبغي التركيز عليها، فهناك المسائل الرسمية والإجراءات، وما يتصل بها من تبادل المعلومات والمستندات بين مختلف الشركاء في سلسلة الإمداد (الانكتاد، ٢٠٠٦). (https://tfig.itcilo.org/AR/details.html).وتتمثل أهم مبادئ الأساسية لتيسير التجارة في الآتي: (Butterly, T, (http://tfig.unece.org/details.html) (2003**الشفافية**: تتم داخل الحكومة وتعزز الانفتاح ومساءلة الحكومات والإدارات عن

الأفعال. وهي تستلزم الإفصاح عن المعلومات[٧] على نحو يمكِّن الجمهور من الاطلاع عليها بيسر واستخدامها. **التبسيط:** هو عملية القضاء على جميع العناصر غير الضرورية والازدواجية في الشكليات والعمليات والإجراءات. **المواءمة:** هي مواءمة الإجراءات والعمليات والوثائق الوطنية مع الاتفاقيات والمعايير والممارسات الدولية. **التوحيد:** هو عملية تطوير الأشكال المتفق عليها دوليًا للممارسات والإجراءات والوثائق والمعلومات.

ثالثاً: الاتفاقيات المرتبطة بتيسير التجارة الخارجية

تعد منظمه التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية من المهتمين الأساسيين بتيسير التجارة الخارجية ، ويمكن بيان ذلك من خلال عرض الآتي:

(١) اتفاقية كيوتو المعدلة.

(٢) اتفاقية تيسير التجارة.

(١) اتفاقية كيوتو المعدلة

تتمثل أغراض اتفاقية كيوتو المعدلة: تطوير ممارسات وإجراءات جمركية موحدة في جميع أنحاء العالم، وتلبية احتياجات التجارة والجمارك الدولية للتسهيل من خلال تبسيط الإجراءات والممارسات الجمركية ، وضمان المعايير المناسبة للرقابة الجمركية، وتمكين الجمارك من الاستجابة للتغييرات الرئيسية في أساليب وتقنيات الأعمال والإدارة، وخفض التكاليف التي يتحملها التجار والحكومات فيما يتعلق بمعالجة الجمارك. ومن المفترض أن يؤدي تنسيق وتبسيط إدارة الجمارك عبر البلدان لإزالة الحواجز غير الجمركية، وبالتالي ستؤدي إزالة الحواجز غير الجمركية لتيسير التجارة الدولية وتحريرها. (The

٧ تتضمن هذه المعلومات القوانين، واللوائح، والقرارات الإدارية ذات الصبغة العامة، والميزانيات، والقرارات المتعلقة بالمشتريات، والاجتماعات. كما ينبغي نشر المعلومات القانونية وبثها، إن أمكن، قبل تطبيقها للسماح للأطراف المعنية بالإحاطة بها وإجراء التغييرات الضرورية وفقاً لها. علاوة على ذلك، يجب دعوة أصحاب المصلحة المعنيين والجمهور للمشاركة في العملية التشريعية بآرائهم ووجهات نظرهم في القوانين المقترحة قبل نفاذها.

(ISSN: 2356 - 9492)

(Revised Kyoto Convention.,2011)
(https://tfig.itcilo.org/AR/contents/revised-kyoto-convention.htm,

وتتمثل المبادئ التي تقوم عليها الاتفاقية في: تطبيق الإجراءات والممارسات الجمركية بأسلوب يتميز بالشفافية والتنسيق يمكن التنبؤ به، وتقديم كل المعلومات اللازمة للأطراف المعنية من قوانين وأنظمة وخطوط إرشادية إدارية والإجراءات والممارسات الجمركية، واعتماد أساليب حديثة كإدارة المخاطر والرقابة القائمة على المراجعة والاستخدام العملي الأمثل لتكنولوجيا المعلومات ، والتعاون مع السلطات المحلية وإدارات الجمارك والمجتمعات التجارية، ناهيك عن تنفيذ المعايير ذات الصلة.وتتكون الاتفاقية من:

١- أكثر من ٦٠٠ قاعدة قانونية تتضمن معايير أساسية[٨]، وإنتقائية[٩]، وإجراء موصى به[١٠]، تضع الخطوط العريضة للمبادئ الأساسية لكل الإجراءات والممارسات الجمركية.

٢- المبادئ العامة للإتفاقية (٥ فصول) تعبر عن مبدأين هما تبسيط وتسهيل الإجراءات بتضمين الملحق العام في التشريعات الوطنية وأن تتعاون الجمارك مع المجتمع التجاري

٣- ملحق عام يتكون من ١٠ فصول[١١] يتضمن المبادئ الأساسية لكل الإجراءات والممارسات الجمركية من أجل ضمان تطبيقها بشكل سليم من قبل الإدارة الجمركية.

٨ المعيارStandard:هو الحكم الذي يجب أن تلتزم الدولة العضو بتنفيذه خلال ٣٦ شهر من إيداع وثيقة الانضمام في مقر منظمة الجمارك العالمية.

٩ المعيار الإنتقالي transitional Standard : هو الحكم الذي يجب أن تلتزم الدولة العضو بتنفيذه خلال ٦٠ شهر من تاريخ إيداع وثيقة الإنضمام مقر منظمة الجمارك العالمية.

١٠ تطبيق موصى به Recommended Practice:هى التطبيقات الواردة في الملاحق الخاصة، والتي تلتزم الدولة العضو بتنفيذها خلال ٣٦ شهر من تاريخ إيداع وثيقة الإنضمام في مقر منظمة الجمارك العالمية ما لم يكن هناك تحفظات على واحد أو أكثر من تلك التطبيقات.

١١ الفصل الأول: مبادئ عامة، الفصل الثاني: تعاريف، الفصل الثالث: التخليص والإجراءات الجمركية الأخرى، الفصل الرابع: الضرائب والرسوم الجمركية ، الفصل الخامس : التأمين، الفصل السادس : الرقابة الجمركية، الفصل السابع: استخدام تكنولوجيا المعلومات، الفصل الثامن: العلاقة بين الجمارك والأطراف الأخرى، الفصل التاسع : المعلومات والقرارات والأحكام الصادرة من الجمارك، الفصل العاشر: الاستئناف في القضايا الضريبية.

وتتكون الملاحق الخاصة من (١٠ملاحق – ٢٥ فصل) تغطى الإجراءات الجمركية للوارد والصادر وحركة الركاب، وتتضمن معايير واجبة التطبيق بعد ٣٦ شهر من التصديق، كما يمكن التحفظ على أي من الفصول أو الإجراء الموصي به ولكن يتعين إرسال المبررات التي تتعارض والتشريعات المحلية. ولا يعد قبول الملاحق الخاصة إجباريا للدخول في الاتفاقية. ومع ذلك توصي منظمة الجمارك العالمية بقبول الملاحق (F, E, D, C, B)على الأقل.

وتقر اتفاقية كيوتو المعدلة بأهمية استخدام وكلاء التخليص في التعامل مع المعاملات الجمركية. ويوفر الفصل ٨ من الاتفاقية "العلاقة بين الجمارك والأطراف الثالثة" معايير حول كيفية العمل مع وكلاء التخليص ومقدمي الخدمات الآخرين. تقر مقدمة هذا الفصل بأن الاستعانة بأخصائي جمركي يمكن أن يسرع مرور البضائع عبر الضوابط الجمركية. ويستطيع المستوردون والمصدرون توظيف متخصصين للتعامل مع الإجراءات الجمركية المعقدة والمفصلة التي قد تكون غير مألوفة لهم ويمكنهم التصرف نيابة عنهم في الأوقات والأماكن التي قد يجدونها غير ملائمة لهم. وتعد شركات النقل وخدمات التوصيل قادرة على تسريع حركة البضائع من خلال الضوابط الجمركية وخدمة النسبة المتزايدة باطراد من الشحنات الحساسة للوقت. الجمارك قادرة على تخليص البضائع بشكل أكثر ثباتًا ويمكن التنبؤ به ، وبالتالي إدارة مواردها بشكل أفضل وأوقات الإفراج عن التجارة. في بعض البلدان ، تستفيد الجمارك أيضًا من التعامل مع الوكلاء والوسطاء الذين غالبًا ما يكونون أكثر خبرة في التعامل مع متطلبات الإجراءات الجمركية من بعض عملائهم (World Customs Organization, (1999:ch8:1) ,(اتفاقية كيوتو المعدلة لمنظمة الجمارك العالمية ١٩٩٩، إرشادات الملحق العام الفصل ٨ ، ص ١). وقد أفادت أغلبية الدول ٧١,٢%أنها تستعمل إتفاقية كيوتو المعدلة كأساس لتشريعاتها الجمركية، الأمر الذي يؤدي لتطبيق إجراءات جمركية متماثلة، وبالتالي إمكانية إجراءعمليات المقارنة لسجلات الجمارك وإحصاءات التجارة الناشئة عنها.(إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية ، ٢٠١٠ :٥)

(٢) اتفاقية تيسير التجارة

(ISSN: 2356 - 9492)

يعد الهدف الأصلي لاتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية خفض تكاليف المعاملات التجارية، نظراً لإرتفاع التكاليف المرتبطة بعمليات مراقبة حركة البضائع عبر الحدود خلال السنوات الماضية، الأمر الذي ترتب عليه إعاقة حركة التدفق التجاري وتكاليف إضافية للشاحنين والمستهلكين خاصة في الدول الأقل نموا خاصة البلدان غير الساحلية أو الدول المغلقة، فمتوسط تكلفة نقل أعلى بنسبة ٤٣% عنه من البلدان النامية الأخرى فما بالك مقارنة بالدول المتقدمة. ووافقا لتقديرات منظمه التعاون الاقتصادي والتنمية، أن تطبيق اتفاقيه تيسير التجارة يؤدي لخفض تكاليف المعاملات التجارية بنسبه ١٣– ١٥,٥ % في الدول النامية، كما أن تكاليف عدم تنفيذ الاتفاقية سوف تكون أعلى من تكاليف تنفيذها، نظراً لأن تيسير التجارة الناتج عن تطبيق الاتفاقية يلعب دوراً كبيراً في تحقيق التنمية. (International Trade Center., 2013).

ويعد تيسير التجارة الدولية آليه تستهدف تسريع النمو الاقتصادي – وليس هدفا في حد ذاته – من خلال مساهمه الدول بالتجارة الدولية وجذب الاستثمار المحلي والاجنبي من أجل خلق فرص عمل جديدة وزيادة الانتاج وتنويعه. ويتطلب تيسير التجارة تحسين الاجراءات والضوابط المنظمة لحركه البضائع عبر الحدود الوطنية بهدف تخفيض اعباء التكلفة المرتبطة بها ورفع كفاءه التجارة ومن هنا تنبع أهميه اتفاقيه تيسير التجارة وضرورتها لأنها تطبيقها قد يكون له تأثير مباشر علي سرعه تخليص البضائع عبر الحدود، وتحسين الشفافية، القدرة على قياس حجم التجارة الفعلي ورصد الصفقات التجارية. مع نمو و انتشار سلاسل التوريد الإقليمية والعالمية فان القدرة على تنبؤ اجراءات تيسير التجارة تشكل احدى المكونات الرئيسية لصنع سلسله توريد تستفيد منها الدول النامية (International Trade Center, 2013 : p.1)).

وقد تعددت المحطات التفاوضية على تيسير التجارة في اطار منظمة التجارة العالمية لتصل إلى ثماني محطات بعد اجراء التعديلات النهائية على الاتفاقية في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمه التجارة العالمية ٢٠١٣. وقد تم الاتفاق على تقديم الدول التزاماتها للمنظمة وفقا لأحكام هذه الاتفاقيات بتاريخ٢٠١٤/٧/١٣ تمهيدا للتنفيذ، وسوف تعمل الدول على المصادقة على هذه الاتفاقية كل وفق لإجراءاته المحلية، و

دخلت حيز التنفيذ عند مصادقه ثلثي الأعضاء عليها في فبراير ٢٠١٧ (أحمد خليل حماد،٢٠١١ :٤،٥)، (إدارة المفاوضات التجارية منظمه التجارة العالمية:٥-٨) ،(عقبة الحاج خليفة:٤٧)

وتشمل الاتفاقية مجموعه من الأحكام تهدف لتعزيز الشفافية وتذليل الصعوبات والعوائق الإدارية أمام المبادلات التجارية الدولية مثل التأخير في عمليات التخليص الجمركي والإفراج عن البضائع، الفحوصات غير الضرورية على الحدود، المبالغة في متطلبات الوثائق والمستندات والبيانات، ضعف التنسيق بين السلطات ووكالات الحدود، ناهيك عن الإجراءات الشكلية المعقدة وغير الفعالة. ويمكن توزيع أحكام الاتفاقية لمجموعتين:(دليل تيسير التجارة: ٢٠١٧)

المجموعة الاولى : تشمل المواد ١- ١٢ المتضمنة للالتزامات المتعلقة بتيسير التجارة. وقد تم وضعها لتعمل على ضبط الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الإدارة الجمركية للدول الأعضاء أثناء عمليات الاستيراد والتصدير وإضفاء الطابع القانوني بشكل أكثر وضوحا على تلك الإلتزامات ومن بين هذه الأحكام نذكر: متطلبات نشر المعلومات ،المشاورات السابقة لوضع القوانين والنظم والاحكام المسبقة الصادرة قبل عمليات الإستيراد والتصدير، إجراءات المراجعة والطعن، تحسين النزاهة وعدم التمييز والشفافية، ضبط الإتاوات والرسوم المستحقة اثناء عمليات التصدير والاستيراد، وظروف الإفراج والتخليص الجمركي التنسيق فيما بين الوكالات الحدودية، حركه البضائع المعدة للاستيراد تحت الرقابة الجمركية، الإجراءات الشكلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والترانزيت ، التعاون الجمركي.

المجموعة الثانية: تشمل المواد (١٣-٢٤) وتتضمن مجموعه من التدابير التي تتيح مرونة كبيرة في تنفيذ الالتزامات المتضمنة بالاتفاقية ليس هذا فحسب، بل تتضمن تقديم المساعدة الفنية في إطار المعاملة التفصيلية لصالح الدول النامية والدول الاقل نموا. كما تشمل الاتفاقية الجوانب المؤسسية والتنفيذية منها إنشاء لجنة تيسير التجارة ضمن أجهزة منظمه التجارة العالمية مكونه من الدول الأعضاء ومعنية بمتابعة ومراقبه تنفيذ الاتفاقية. أضف إلى ذلك إنشاء لجنة وطنيه من قبل الدول الأعضاء مكونه من

(ISSN: 2356 - 9492)

القطاعات والجهات المعنية بتيسير التجارة لتتولى التنسيق و متابعة تنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني.

والجدير بالذكر، أن الاتفاقية أتاحت للدول النامية حق تعيين الالتزامات بشكل اختياري لتتيح مرونة كبيرة في تنفيذ الالتزامات وذلك حسب فترات التنفيذ التي تراها مناسبه لها[١٢].

ويوجد العديد من الآثار المحتملة للاتفاقية علي اقتصاديات الدول النامية والأقل نموا مثل: تنويع الصادرات وإنخراط الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في التصدير، ناهيك عن الآثار المحتملة على تدفقات رأس المال الأجنبي. وفيما يلي نتناول الآثار المحتملة على تكاليف التجارة وتحصيل الإيرادات الجمركية وتدفقات التجارة والناتج المحلي، وذلك علي النحو التالي:

أ- **الآثار المحتملة على تكاليف التجارة:** تعددت الدراسات التي تناولت الآثار المحتملة للاتفاقية على تكاليف التجارة. فقد قدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن كل تخفيض بنسبة ١% في تكاليف التجارة العالمية يساعد في رفع الدخل العالمي بقيمة ٤٠ مليار دولار أمريكي. كما أن هذه الاتفاقية يمكنها تخفيض التكاليف التجارية بنحو ١٤,٥% في الدول منخفضة الدخل، ١٠% في الدول مرتفعة الدخل (International Trade Center., 2013), (United States Trade Representative.,2013). كما توصلت دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2015)أن التطبيق الكامل للاتفاقية من المتوقع ن يؤدي لخفض تكاليف التجارة الكلية بنسبة ١٦,٥% من إجمالي التكاليف للدول ذات الدخل المنخفض،١٧,٤% بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط ،١٤,٦% بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط الأعلى، في حين يتوقع أن

١٢هناك ثلاث فئات للالتزامات هي: فئة (أ): تشمل الالتزامات التي تقرر الدولة تنفيذها مباشره بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ، مع إخطار منظمه التجارة العالمية بقائمة لها.فئة (ب): تشمل الالتزامات التي تقرر الدولة تنفيذها بعد مرور فتره انتقاليه معينه، مع إخطار منظمه التجارة العالمي بقائمه لها والفترة الزمنية الانتقالية المزمع بدء التنفيذ بعدها.فئة (ج): تشمل الالتزامات التي تقرر الدولة تنفيذها بعد فتره زمنيه تحددها وبعد الحصول على مساعده فنية قصد بناء قدرات تمكنها من تنفيذها مع إخطار منظمه التجارة العالمية بقائمة لها.

يؤدي التنفيذ الجزئي للاتفاقية لتخفيض محتمل يصل الى ١٢,٦% بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض،١٣,٧% بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط الأدنى ، ١٢,٨% بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط الأعلى. في حين قامت إحدى الدراسات (Hillberry, R and Zhang, X., (2015)باستخدام مؤشرات تيسير التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك لتبيان تأثير التنفيذ الكامل لأحكام اتفاقية تيسير التجارة على الزمن المستغرق للاستيراد والتصدير في كل بلد. وقد توصلت إلى أن التنفيذ الكامل للاتفاقية سيؤدي لتخفيض زمن الاستيراد بأكثر من يوم ونصف (تخفيض بنسبة ٤٧%) وزمن التصدير لمدة يومين (تخفيض بنسبة٩١%) لأعضاء منظمة التجارة العالمية. بينما توصلت دراسة أخرى (Moïsé, E. and Sorescu, S. :2013) استخدامت مؤشرات تيسير التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى أن التنفيذ الكامل للالتزامات الواردة في الاتفاقية يؤدي لتخفيض التكاليف التجارية المقدرة في جميع أنحاء العالم بنسب تتراوح ما بين ٩,٦%– ٢٣,١% وبمتوسط يعادل ١٤,٥% ، الأمر الذي يؤدي لتخفيض تلك التكاليف لتصل لنسبة ٢١% في الدول النامية، ١٣% في الدول مرتفعة الدخل، وأن أقل تقدير للتخفيض المقدر هو نسبة ٩,٦% سيكون له تأثير أكبر في تدنية تكاليف التجارة من تخفيض جميع التعريفات الجمركية للصفر.

ب- **الآثار المحتملة على تحصيل الإيرادات الجمركية:** تعد الإيرادات التي تحصلها الجمارك والجهات الحدودية المرتبطة بها مصدراً هاماً للدخل الحكومي في الدول النامية والأقل نمواً، لتصل إلى ٤٥% من إيرادات الضرائب ومنها ١٩% ضرائب ورسوم جمركية، وذلك وفقا للمسح الذي أجرته منظمة الجمارك العالمية في ٣٤ دولة من الدول الأقل نمواً. كما بينت المنظمة أن اتفاقية تيسير التجارة يمكن أن تحسن من تحصيل الإيرادات الجمركية بثلاث طرق:

- زياده التدفقات التجارية.
- تحسين إمتثال التجار للقوانين واللوائح وهنا يوجد دور هام للمخلص الجمركي .

(ISSN: 2356 - 9492)

– المساعدة في استرداد الإيرادات الضائعة بسبب الفساد الجمركي، وذلك من خلال الكشف بشكل أفضل عن هذا الفساد الذي يتخذ صوراً وأشكال متعددة منها سوء تقدير الفواتير، وعدم تقديم البيانات الصحيحة، والتصنيف الاختياري الخاطئ والغش في الترانزيت ووثائق بلد المنشأ. وقد قدرت إحدى الدراسات (kar &Spangers, 2014) الخسائر في الإيرادات الضريبية السنوية المحتملة للجمارك بسبب سوء تقدير الفواتير بما يتراوح بين (٧%– ١٣%) من الإيرادات الحكومية في كل من غانا وكينيا وموزمبيق وتنزانيا وأوغندا. كما أدت المراجعة اللاحقة بعد التخليص في تايوان لاسترداد أكثر من ٢٦ مليون دولار من الإيرادات في شكل رسوم وغرامات مهدره وذلك عام ٢٠١٠/٢٠١١ فقط. ولعل هذا يمثل ١٠ أضعاف تكلفه تنفيذ عملية المراجعة اللاحقة.
www.wto.org/english/tratope/e tradfae /e /casestudies .()e/pcatpkme.doc

ج– الآثار المحتملة على تدفقات التجارة والناتج المحلي: يرى البعض (Hufbauer, G. C., & et al., 2010) أن مكاسب التجارة العالمية أو الناتج المحلي الإجمالي العالمي الناتج عن تيسير التجارة يتراوح من ١٠٠ مليار دولار إلى أكثر من تريليون دولار أمريكي. ولعل مرد هذا التباين يرجع الى طبيعة سيناريوهات تنفيذ إتفاقيه تيسير التجارة وقد تم تقدير مكاسب الدول النامية بزياده ٩,٩% في تجارتها، ٤,٥% بالنسبة الدول المتقدمة . كما بينت دراسة كل من مركز التجارة العالمي والممثل التجاري للولايات المتحدة أنه بمرور الوقت وتطبيق الاتفاقية يمكن أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو تريليون دولار. (International Trade Center., 2013),(United States Trade Representative.,2013)

وغني عن البيان أن الآثار سالفه الذكر قامت بها دراسات قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ، الأمر الذي يقلل من وجاهه بعض النتائج التي توصلت إليها. كما أن هذه الدراسات بالغت في تقدير المنافع المتوقعة من تنفيذ اتفاقيه، نظرا لأنها لم تتضمن تكلفة تنفيذ إلتزامات تلك الاتفاقية. وأخيرا ضرورة زياده البحث والتحليل المتعلق بالإجراءات

الجديدة التي ترتبط بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للتخفيف من مخاوف الدول النامية والأقل نموا.

والجدير بالذكر، أنه يمكن تجزئة مؤشرات التجارة العابرة للحدود إلى ثلاثة مكونات: http://tfig.unece.org/AR/contents/doing-business.htm ،

المكون الأول المستندات المطلوبة للاستيراد والتصدير (بالعدد): وتتمثل في مستندات البنك، مستندات التخليص الجمركي، مستندات الميناء ومحطة الحاويات، مستندات النقل. **المكون الثاني** الوقت اللازم للاستيراد والتصدير (بالأيام): وتتمثل في الحصول علي جميع المستندات ، النقل والمناولة الداخلية، ، التخليص والتفتيش الجمركي، المناولة في الميناء ومحطة الحاويات. ولا يشتمل الوقت هنا علي فترة النقل البحري. **المكون الثالث** التكلفة اللازمة للاستيراد والتصدير (بالدولار لكل حاوية): وتتمثل في الحصول علي جميع المستندات ، النقل والمناولة الداخلية، التخليص والتفتيش الجمركي، المناولة في الميناء ومحطة الحاويات، التكاليف الرسمية فقط دون رشاوي.

وقد وجدت مجتمعات الأعمال ضالتها في اتفاقية تيسير التجارة، فقد وجدت مجموعة من القضايا والمسائل المتصلة بتيسير التجارة تثير قلق لأعمالهم وتجارتهم تتمثل في: (إدارة المفاوضات التجارية منظمه التجارة العالمية، قطاع التجارة الخارجية:٥،٤) الضرائب والرسوم الجمركية غير المربوطة في إطار منظمه التجارة العالمية، والضرائب والرسوم الأخرى المتمايزة بين الدول في تطبيقها، واختلاف وتمايز متطلبات الاستيراد والتصدير فيما بين الدول ليس هذا فحسب ، بل اختلاف هذه المتطلبات زمنيا داخل كل دوله، واختلاف وتباين تطبيق المعايير الدولية بين الدول، واختلاف وتزايد متطلبات المستندات والوثائق والاذونات المطلوبة من قبل الدول، وزياده الاجراءات التي تفرض على تجارة البضائع وفقا لمقتضيات العمل لدى كل دولة دون وجود ضوابط واضحة، وعدم الاستجابة لقبول المتطلبات الورقية الكترونيا، وعدم توفر مرجعيات واضحه للحصول على متطلبات الاستيراد والتصدير. أضف للعوامل سالفة الذكر هناك عوامل تفصيليه أخرى كثيرة ، أهمها الجوانب المغطاة تحت المواد ٥، ٨، ١٠ من اتفاقية جات ١٩٩٤. فالمادة (٥) من جات ١٩٩٤ تم تغطية جوانبها في المادة

(ISSN: 2356 - 9492)

(١١) من اتفاقيه تيسير التجارة، والمادة (٨) ثم تغطيتها في اتفاقيه تيسير التجارة في المواد٦، ٧، ٨، ٩، ١٠ في حين المادة (١٠) من جات ١٩٩٤ تم تغطيتها في المواد ١، ٢، ٣، ٤، ٥ .

بعد أن تعرفنا علي مفهوم الوسيط الجمركي، والإطار المؤسسي والتنظيمي لوظيفته، وسبل التعاون بين بينه وبين والادارة الجمركية، والتعرف علي مفهوم وأهمية وأهداف واتفاقيتي تيسيرالتجارة الخارجية. ننتقل إلي تبيان والدورالذي يلعبه الوسيط الجمركي في تيسير التجارة من خلال دوره في تخفيض زمن الافراج الجمركي ومن ثم تكلفة المعاملات التجارية.

المطلب الثالث

الوساطة الجمركية وتيسير التجارة الدولية

يمكن تقسيم معاملة التجارة الدولية لخمس خطوات أساسية رئيسية:الإجراء التجاري: إنشاء عقد بيع، وإصدار أمر شراء / أمر تسليم ، وإصدار إشعار تسليم وإنشاء سند / فاتورة دفع.الإجراء التنظيمي للتصدير في بلد المنشأ: عملية الحصول على رخصة أو إذن تصدير، وتقديم بيان التصدير إلى الجمارك والحصول على حالة الإفراج. إجراءات النقل: إنشاء عقد النقل ، والنقل الداخلي للبضائع ، وتحميل البضائع ، وإصدار بوليصة الشحن الجوي و / أو بوليصة الشحن ، وعملية مغادرة الميناء ، والنقل الدولي ، وعملية الوصول إلى الميناء. الإجراء التنظيمي للاستيراد في بلد المقصد: إيداع تصريح البضائع ، وإجراءات الحصول على ترخيص أو إذن استيراد ، وتقديم بيان الاستيراد إلى الجمارك والحصول على حالة الإفراج .الإجراءات المالية: ضوابط الخصم والائتمان، وعملية متعلقة بالتأمين، ودفع الرسوم والضرائب، ودفع الرسوم والأعمال المتعلقة بالبيان المالي[١٣] (UN/CEFACT Trade Facilitation Implementation Guide Version III.).

١٣ وغالبًا ما تكون هذه الخطوات مترابطة ولكنها قد تكون منفصلة أيضًا. يمكن أيضًا تغيير تسلسل الخطوات اعتمادًا على علاقة العمل وعلى الإجراءات الخاصة مثل تقديم تخليص البضائع لبلد المقصد قبل تحميل البضائع في بلد المنشأ ، وتقديم البيان الجمركي في الاستيراد قبل وصول البضاعة والدفع المؤجل.

ويلعب الوسيط الجمركي دوراً هاماً في الخطوات الخمس لمعاملة التجارة الدولية بصفة عامة، وفي الإجراء التنظيمي للاستيراد في بلد المقصد والاجراءات المالية بصفة خاصة من أجل تيسير التجارة. ويعد أحد أهم مؤشراتها زمن الافراج الجمركي. وتسعى منظمة الجمارك العالمية ، من خلال أدواتها لمساعدة الأعضاء على تعزيز فعاليتهم وكفاءتهم في تيسير التجارة المشروعة وحماية أمن وسلامة المجتمع. وتعمل المنظمة على الترويج لدراسة زمن الافراج الجمركي كأداة رئيسية في حزمة تيسير التجارة ، باستخدام جميع الفرص المتاحة بما في ذلك المناسبات الدولية الرسمية وغير الرسمية. ويتم تقديم المساعدة الفنية للأعضاء من خلال أمانة منظمة الجمارك العالمية والهياكل الإقليمية مثل المكاتب الإقليمية لبناء القدرات.

وتتعدد التعريفات المرتبطة بدراسة زمن الافراج ومنها أنه" أداة إستراتيجية معترف بها دوليًا لقياس الوقت الفعلي المطلوب للإفراج عن البضائع و/ أو تخليصها، من وقت الوصول حتى الإفراج الفعلي عن البضائع ، بهدف إيجاد الاختناقات في عملية تدفق التجارة واتخاذ التدابير اللازمة المقابلة لتحسين فعالية وكفاءة حماية الحدود". وبالتالي يمكن القول أن دراسة زمن الافراج تعد:(Shujie Zhang., 2009:125) أداة تشخيصية توفر بيانات أساسية ملموسة لتحديد أي اختناقات في عملية التخليص واللوجستيات، المساعدة على تقييم أثر مبادرات الإصلاح أو التحديث التي يتخذها القطاعان العام والخاص، وتوفير آلية لزيادة تحسين القدرة التنافسية التجارية الوطنية، كما تعد مؤشر مقنع لإثبات التقدم المحرز، ناهيك عن أنها جزءًا ضروريًا من المراجعة الداخلية للجمارك لتحديد سبب/ أسباب التأخير في معالجة الشحنات والإفراج عنها وتحديد مناطق المشكلات والإجراءات التصحيحية المحتملة لزيادة كفاءة العمليات الحدودية.

وتتمثل الأهداف الرئيسية لدراسة زمن الافراج الجمركي: تحديد الاختناقات في سلسلة التوريد الدولية و/ أو القيود التي تؤثر على الإفراج الجمركي، والمساعدة في إيجاد حلول للتأخير، ويمكن بعد ذلك اتخاذ التدابير اللازمة، وتقييم الإجراءات والتقنيات والبنية التحتية التي تم إدخالها وتعديلها. ويعد الأساس المنطقي وراء تلك الدراسة هو

(ISSN: 2356 - 9492)

دورة التحسين المستمر؛ وبالتالي لا تعد نشاطًا قائمًا بذاته أبدًا. وتمتد الأطراف المشاركة في دراسة زمن الافراج الجمركي لتشمل جميع أصحاب المصلحة مثل الحكومة الوطنية والجمارك والهيئات الحكومية الدولية والجهات المانحة والقطاع الخاص ويعد جزءً لا يتجزأ من التنفيذ السليم .كما يوجد ثلاثة مداخل لدراسة زمن الافراج الجمركي:نهج منسق لإدارة الحدود، نهج الشراكة بين الجمارك والأعمال، نهج التعاون الجمركي.

https://www.unescap.org/sites/default/files/01WCO%20Time%20release%20studyToshihiko%20Osawa.pdf

وتتكون مؤشرات الأداء الرئيسية المدرجة في أدوات قياس الأداء هذه بشكل أساسي من (أ) الوقت ، (ب) التكلفة و / أو (ج) الإجراء (Shingo Matsuda, Procedure vol.6, No. 1., P.85,86) وقد يغطي عنصر الوقت (أ) (١) إجمالي الوقت اللازم للمعاملة التجارية بأكملها، (٢) الوقت اللازم للعمليات المتعلقة بالوثائق أو المستندات، (٣) وقت التخليص على الحدود، (٤) الوقت المستغرق للتدخل، مثل التدخل المادي physical intervention من قبل جهات الحدود بما في ذلك الجمارك. وقد يتناول مكون التكلفة (ب) (١) إجمالي تكلفة الأعمال التجارية total trade cost for business، (٢) التكلفة الاجمالية للاستيراد و/ أو التصدير و/ أو العبور ، (٣) التكلفة الإجمالية للرسوم في ميناء أو محطة أو مطار أو في معبر حدودي بري، (٤) التكلفة الإجمالية للرسوم والضرائب. وأخيرًا ، قد يتضمن مكون الإجراء (ج) (١) العدد الإجمالي للوثائق documents (الخطوات) لإنشاء أو الحفاظ على الأعمال التجارية، (٢) العدد الإجمالي للمستندات المطلوبة لكل معاملة تجارية، (٣) العدد الإجمالي للمستندات الضروري لكل عملية تخليص على الحدود، (٤) العدد الإجمالي لوكالات الحدود التي يتعين على المرء التعامل معها (العدد الإجمالي للتدخلات المطلوبة) لمعاملات محددة (Stephen Holloway 2010:37-54)

وينصب التركيز الرئيسي لدراسة زمن الافراج الجمركي لمنظمة الجمارك العالمية على وقت التخليص على الحدود [(أ)(3)] ، على الرغم من أنه ينطبق أيضًا على

الوقت اللازم للعمليات المتعلقة بالوثائق [(أ) (٢)] والوقت المستغرق للتدخل [(أ)(٤)] اعتمادًا على نطاق وتصميم دراسة زمن الافراج الجمركي. ويمكن تطبيق منهجية دراسة زمن الافراج الجمركي لمنظمة الجمارك العالمية التي تتسم بالبسطة على الوقت من وصول وسائل النقل على الحدود (المطار أو الميناء أو عبور الحدود البرية) إلى وقت الإفراج عن البضائع لأصحاب المصلحة ، مثل وكيل التخليص أو المستورد. وهناك وسيلة أخرى لشحذ تركيز دراسة زمن الافراج الجمركي وهي استخدام نموذج مرجعي لسلسلة التوريد مثل النموذج الذي طوره UN/CEFACT .

وقد تم تصميم منهجية دراسة زمن الافراج الجمركي بشكل أساسي لقياس الوقت اللازم للإفراج عن البضائع. على الرغم من أنه يمكن تطبيق مبادئ الدليل على أغراض أخرى تغطيها الخطوات الخمس المذكورة أعلاه ، فإن دليل دراسة زمن الافراج الجمركي الخاص بمنظمة الجمارك العالمية يركز بشكل أساسي على الإجراءات التنظيمية للاستيراد والتصدير والعبور في بلدان المنشأ والمقصد. ويشتمل الإجراء التنظيمي بشكل عام على أربعة مكونات: (١) إجراءات الميناء ، (٢) الإجراءات الجمركية ، (٣) الإجراءات التي تنظمها وكالات الحدود، (٤) إجراءات العمل business procedures. ولعل هذا يعني أنه لا تقتصر التجارة على الجمارك فحسب ، بل تشمل أيضًا العديد من أصحاب المصلحة الآخرين مثل هيئة الميناء (المطار) ، وسلطة الأمن، وسلطة الحجر الصحي، والسلطة البيطرية، والوكالة الصحية ، وهيئة المعايير ، فضلاً عن الاهتمامات بما في ذلك وسطاءالجمارك ، ووكلاء الشحن ، والمتكاملون ، والناقلون والمؤسسات المالية. وبالتالي ، فإن قانون التجارة الدولية التابع لمنظمة الجمارك العالمية يسلط الضوء على جميع الإجراءات الأربعة.

ويمكن تقسيم الوقت المستهدف للدراسة خلال هذه الإجراءات إلى أربعة مكونات: (١) وقت التحضير ، (٢) وقت الانتظار، (٣) وقت الإرسال،(٤) وقت المعالجة. وقت التحضير، هو الوقت اللازم لإنشاء أو الحصول على معلومات مثل تفاصيل معاملة للإقرار الجمركي أو شهادة الاستيراد / التصدير ولإصدار وثائق للإجراءات الحدودية. يتم أيضًا تضمين الوقت المستغرق للعمليات القياسية للحفاظ على جودة البضائع

(ISSN: 2356 - 9492)

للاستيراد والتصدير والحفاظ عليها في عنصر الوقت هذا. وقت الانتظار، هو الوقت المستغرق في انتظار إجراءات الحدود أو المرحلة التالية من الإجراءات للبدء نتيجة طابور طويل أو ازدحام النقل. أما وقت الإرسال، يشير إلى الوقت المستغرق لإرسال المعلومات أو المستندات إلى وكالات الحدود. ويساهم تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإجراءات الحدودية ، مثل استخدام النافذة الواحدة ، في تسهيل هذا الجزء من العملية. في حين وقت المعالجة، هو الوقت الذي تستخدمه الجمارك ووكالات الحدود الأخرى لمعالجة البضائع ويتضمن الوقت اللازم للفحص المادي للسلع ، وفحص البضائع مقابل المستندات وفحص المستندات.

وقد تتسبب الممارسات التجارية أيضًا في حدوث تأخيرات. على سبيل المثال ، قد يقرر مالك البضاعة الاحتفاظ بها في مرفق ميناء داخل منطقة خاضعة للرقابة الجمركية بعد الإفراج عنها لأنه يمكن تخزين البضائع مجانًا لفترة معينة. كما قد يبحث المستورد عن عميل يمكنه بيع سلعة مستوردة له بعد وصولها لدفع الرسوم. وقد تظل البضائع المفرج عنها من قبل وكالات الحدود في منطقة خاضعة للرقابة الجمركية نتيجة للوقت اللازم لترتيب النقل المحلي للبضائع المحلية (Tadatsugu (Toni) Matsudaira:2011)

ويتناول دليل دراسة زمن الافراج الجمركي الخاص بمنظمة الجمارك العالمية المكونات الزمنية الأربعة المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى عنصر الوقت للعمليات التجارية المتعلقة بالإجراءات الحدودية، مع التركيز بمزيد من العمق على الجوانب الإجرائية الموضحة في وقت المعالجة ، نظرًا لأنه تم تطويره في البداية باعتباره أداة جمركية تشمل الإجراءات من قبل وكالات الحدود بالإضافة إلى الممارسات التجارية Shingo) Matsuda., 2012:85,86)

وقد أجرت الجمارك الفلبينية(Bureau of Customs.,2019:42-46) دراسة زمن الافراج الجمركي في ميناء مانيلا الدولي للحاويات لتحديد الاختناقات في معالجة كل من شحنات الاستيراد والتصدير والإفراج عنها. وقد تم إجراء الدراسة من قبل مجموعة عمل لدراسة زمن الافراج لمدة ٧ أيام عمل باستخدام دليل منظمة الجمارك

العالمية لقياس الوقت المطلوب للإفراج عن البضائع (الإصدار٣)، وبمشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين المستوردين والمخلصين والمصدرين ووكلاء الشحن والجهات الحكومية الأخرى ذات الصلة. وبعد جمع البيانات والتحقق منها وتحليلها والتي تم الحصول عليها يدوياً وإلكترونياً . وقد تبين أن يُعزى التأخير بشكل مباشر إلى مخلص الجمارك/ المستوردين أنفسهم ، وعادة ما تتسبب المستندات غير المكتملة في التأخير في الإيداع. كما أن حوسبة وأتمتة كاملة للأنظمة في الميناء، تنسيق أقوى وربط عبر الإنترنت مع الجهات الحكومية الأخرى، تقييم المخاطر اعتماداً على تكنولوجيا المعلومات ونظام الاستهداف، تنفيذ أكثر قوة للبرامج التي تعترف بالتجار وكلائهم الملتزمين وتكافئهم، جميعها تصب في تخفيض زمن الافراج الجمركي.

بعد أن تعرفنا علي مفهوم الوسيط الجمركي، والإطار المؤسسي والتنظيمي لوظيفته، وسبل التعاون بين بينه وبين والادارة الجمركية، والتعرف علي مفهوم وأهمية وأهداف اتفاقيتي تيسيرالتجارة الخارجية واجراءتها. وتم الربط بين الوسيط الجمركي وعملية تيسير التجارة من خلال دوره في تخفيض زمن الافراج الجمركي ومن ثم تكلفة المعاملات التجارية مع بيان تجربة الفلبين، ننتقل الآن إلي تبيان ذلك في مصر.

المبحث الثاني

الوساطة الجمركية وتيسير التجارة الخارجية المصرية

تمهيد وتقسيم

يمثل الإطار القانوني للعمل الجمركي ركيزة رئيسية وتشريعية من الركائز التي يقوم عليها ويستمد منها شرعيته. ففي الوقت الذي تأخذ فيه مصلحة الجمارك المصرية بالمعايير الدولية التي وضعتها المنظمات الدولية ومنها منظمة الجمارك العالمية من أجل تيسير التجارة الدولية، إلا أن الأمر في الوقت ذاته يتطلب الحاجة لوضع ضوابط ملزمة ومعايير حاكمة تتضمن الالتزام بعدم الإخلال بأحكام الرقابة الجمركية والتي تمثل عنق الزجاجة في العملية الجمركية كلها والتي يجب أن تكون في الوقت ذاته دقيقة وواضحة ومبسطة بحيث لا تؤدي لعرقلة الإجراءات الجمركية أو تأخير زمن الإفراج مما يمثل عبئاً علي الخدمات التي يحتاج إليها المجتمع التجاري. وهذه الرقابة الجمركية لا

(ISSN: 2356 - 9492)

يتناولها فقط قانون الجمارك رقم ٢٠٧لسنة ٢٠٢٠، واللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١، أو قانون الاستيراد والتصدير رقم ١١٨لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ أو قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣١٠لسنة ٢٠١٧.

أضف إلي ذلك، أنه يتناولها ويتنازعها العديد من القوانين وثيقة الصلة بالعمل الجمركي كالقوانين الخاصة بالدمغة والموازين رقم ١٩٩٤/١ وقانون الزراعة رقم ١٩٦٦/٥٣ وقانون الأسلحة والذخائر رقم ١٩٥٤/٣٩٤ وقانون المفرقعات رقم ١٩٤٩/٥٠ وقانون الحجر الصحي رقم ١٩٥٥/٤٤ وقانون الصيدلة رقم ١٩٥٥/١٢٧ وقانون الأغذية رقم ١٩٦٦/١٠ وقانون الطاقة الذرية رقم ١٩٦٠/٥٩ وتعديله بالقانون رقم /٢٠١٠ وقانون الاتصالات السلكية واللاسلكية ٦٦لسنة ١٩٧٩ وتعديله بالقانون ١٥٣لسنة١٩٨٠ ورقم ١٠لسنة٢٠٠٣ وقانون الآثار رقم ١١٧لسنة ١٩٨٣ أو قانون المطبوعات رقم ٨ لسنة ٢٠٠٩ وغيرها من القوانين. مما لا شك فيه أن هذه القوانين والتشريعات لا تمثل عبئاً علي رجال مصلحة الجمارك فقط عند التطبيق وإنما تمثل عبئاً ثقيلاً علي كافة أطراف المجتمع التجارى وتمثل حجر عثرة أمام سهولة الإجراءات وتقليل زمن الإفراج مما يعيق حركة التجارة الخارجية. كما إنضمت مصر لاتفاقية كيوتو المعدلة لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية للاستفادة من المعايير الدولية الجمركية لتحديث واستكمال منظومة التطوير التي بدءتها، وذلك بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٤ لسنة ٢٠٠٧ وموافقة مجلس الشعب على القرار في ٢٠٠٧/١٢/١١، وتم إيداع وثيقة الإنضمام في مقر منظمة الجمارك العالمية في بروكسل في ٢٠٠٨/١/٨. كما تم قبول الملحق العام والملاحق الخاصة، ولم تتحفظ الجمارك المصرية على أي شيء.وتم تخصيص مبلغ عشرة ملايين وستمائة ألف دولار لتنفيذ مشروع ميكنة وتحديث النظم المعلوماتية لمصلحة الجمارك المصرية والذي تم تطبيقه اعتباراً من مارس٢٠٠٩. (https://www.youm7.com/story/2008/4/23).

وقد قامت اللجنة الفرعية لتيسير التجارة المصرية بعد الانضمام لاتفاقية تيسير التجارة بدراسة الالتزامات التي يتضمنها الاتفاق في الفئة(أ) وإعداد الإخطار الخاص بها للمنظمة في يناير ٢٠١٥ بعد الاعتماد من وزارة المالية والتجارة والصناعة. ثم تم إعداد الإختبارات الخاصة بالالتزامات التي تقع تحت الفئة (ب)، الفئة (ج) والاحتياجات اللازمة لتنفيذها من مساعدات فنيه وماليه والاعتماد من وزراء المالية والتجارة والصناعة وتقديمها لسكرتارية منظمه الجمارك العالمية في ١٨ يوليو ٢٠١٨. كما أصبحت مصر ملتزمة أيضا بتطبيق التزاماتها من اتفاق تيسير التجارة في اطار منظمه التجارة العالمية منذ أن صدقت على الاتفاقية في ٢٤ يونيو ٢٠١٩.((www.customs.gov.eg/media/news/details . وفي ضوء ماتقدم، نتناول الآتي:

المطلب الأول: الإطار المؤسسي والتنظيمي للوسيط الجمركي المصري.

المطلب الثاني: دورالوسيط الجمركي في تيسيرالتجارة الخارجية المصرية.

المطلب الأول

الإطار المؤسسي والتنظيمي للوسيط الجمركي المصري

تمهيد وتقسيم

نتناول فيما يلي إطار عمل المخلصين الجمركيين ورابطتهم، وجوانب التعاون بين الجمارك والمخلصين من أجل تبيان دور الوسيط الجمركي في تيسير التجارة الدولية في مصر ، وذلك علي النحو التالي:

أولاً: إطار عمل الوسطاء الجمركيين.

ثانياً: رابطة الوسطاء الجمركيين.

ثالثاً: التعاون بين الوسطاء الجمركيين والادارة الجمركية.

أولاً:إطار عمل الوسطاء الجمركيين

عرفت المادة (١٩/١) من قانون الجمارك ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ المخلص الجمركي بأنه " كل شخص طبيعي أو معنوي مرخص له من المصلحة بالقيام بإعداد البيان الجمركي وتوقيعه وتقديمه للجمارك، وإتمام الاجراءات نائباً عن صاحب البضاعة". وقد

(ISSN: 2356 - 9492)

تم تناول أحكام المخلص الجمركي في الفصل الخامس في المواد ٥١ حتي ٥٧. وقد تم ملاحظة أن المشرع أخذ المواد المرتبطة بالتخليص الجمركى والمخلصين من اللائحة التنفيذية من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الصادرة بقرار رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٦ ووضعها في صلب القانون الجديد مع إجراء بعض التعديلات. ونتناول فيما يلي إطار عمل المخلصين الجمركيين، وذلك علي النحو الآتي:

(١) ضرورة حصول المخلص الجمركي علي ترخيص : نصت المادة (٥١) علي "لا تجوز مزاولة أعمال التخليص الجمركي على البضائع الخاصة بالغير إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من المصلحة، وتكون مدة الترخيص سنتين قابلة للتجديد، وينتهى العمل بالترخيص إذا لم يتم تجديده قبل نهاية مدته، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الضوابط والشروط والنماذج والقواعد الخاصة بتطبيق ذلك. ويجوز للمصلحة إصدار تصاريح لمعاوني المخلص الجمركي طبقا للفئات وبالشروط والضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية في المادة (٢٤٩) لهذا القانون"[١٤]. ويشترط لتجديد الرخصة للاشخاص الطبيعين تقديم صحيفة الحالة الجنائية ، وعدم فقد شروط منح الترخيص كما هو وارد بالمادة (٥٢) من القانون وأكدته المادة(٢٤٤) من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك الصادرة بالقرار الوزاري ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١.

(٢) إلتزم المخلص الجمركي بإمساك سجل خاص، حيث نصت المادة (٥٤) بأنه "يلتزم المخلص الجمركي بإمساك سجل خاص برقم مسلسل يختم بخاتم المصلحة تقيد به البضائع التي يتولى التخليص عليها، كما يلتزم بتقديمه للمصلحة عند طلبها مراجعته، ويحتفظ بهذا السجل والمستندات المؤيدة لما جاء به لمدة ٥سنوات"[١٥]. وقد أكدت اللائحة التنفيذية في المادة (٢٤٥) " تسليم عميله بيانا تفصيليا موقعا عليه ومختوما بخاتم المكتب بالمصاريف وأجر التخليص والضرائب والرسوم المسددة، إخطار المصلحة بأي تغييرات تطرأ علي البيانات أو المستندات التي قدمت للحصول علي الترخيص وخاصة عنوان مقر ممارسة نشاط التخليص". وتلتزم الادارات الجمركية المختصة

١٤ تناظر مادة (٧٠) من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك ٦٦ لسنة ١٩٦٣
١٥ تناظر مادة (٧٤) من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك ٦٦ لسنة ١٩٦٣

بشؤون المخلصين بالمصلحة بمتابعة مكاتب وشركات التخليص للتحقق مما سبق ومن بينها شروط منح الترخيص الوارد بالمادة (٥٢) من القانون. وفي حالة ثبوت مخالفة الاحكام والاشتراطات الواردة بهذه المادة يتم الاحالة إلي اللجان التأديبية الواقع بدائرتها المخالفة لأعمال شئونها ، وذلك كله دون الاخلال بالمسئولية الجنائية للمخلص الجمركي.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن **من الذي يتولي عمليات التخليص الجمركي للوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من الأشخاص الإعتبارية العامة وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام وغيرها من الشركات والسفارات والقنصليات ؟** نصت المادة (٥٥) علي أنه " يجوز للوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من الأشخاص الإعتبارية العامة وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام وغيرها من الشركات والسفارات والقنصليات إتخاذ إجراءات التخليص الجمركي على بضائعها بواسطة العاملين فيها وذلك بناء على تفويض كتابي منهم بعد إجتياز الدورات التدريبية التي تعدها المصلحة"[١٦]. وقد أكدت ذلك اللائحة التنفيذية في المادة (٢٤٦) وأضافت مجموعة من الضوابط والشروط الآتية: ألا يكون التخليص الجمركي من ضمن أنشطة أي من الجهات الموضحة سلفاً، وحصول العاملين بهذه الجهات علي الدورات التدريبية التي تعدها المصلحة، وألا يمثل المندوب أكثر من جهة من الجهات الوارد ذكرها بهذه المادة، ويثبت ذلك بموجب كتاب معتمد من الجهة وشهادة صادرة من التأمينات الاجتماعية.

وقد بينت المادة (٢٤٧) من اللائحة التنفيذية الاشتراطات لاستخراج بطاقات المندوبين العاملين بالجهات سالفة الذكرممثلة في المستندات التالية:"أن يكون حصلا علي مؤهل متوسط علي الأقل، تفويض معتمد من الجهة أو الشركة التابع لها، ما يفيد قيده بالتأمينات الاجتماعية علي الجهة أو الشركة التابع لها ويستثني من ذلك السفارات والجهات الأجنبية، شهادة تأدية الخدمة العسكرية أو الأعفاء منها أو ما يفيد موافقة من

١٦تناظر مادة (٧٥) من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك ٦٦ لسنة ١٩٦٣

(ISSN: 2356 - 9492)

التجنيد، صحيفة الحالة الجنائية، شهادة اجتياز الدورة التدريبية التي تعدها المصلحة، الاطلاع علي السجل التجاري والبطاقة الضريبية وشهادة تسجيل القيمة المضافة".

(٣) الضمانات: نصت المادة (٥٣) من قانون الجمارك علي أنه " يودع كل مكتب تخليص جمركي تأميناً نقدياً بالمصلحة مقداره خمسون ألف جنيه، وبالنسبة للأشخاص الإعتبارية المرخص لهم بمزاولة مهنة التخليص الجمركي يكون التأمين النقدي مقداره ١٠٠ ألف جنيه. يجوز للمصلحة الخصم منه وفاءاً لما يستحق على المكتب أو الشخص الإعتباري من غرامات وتعويضات عن المخالفات التي تقع منهم أو من المخلصين التابعين لهم، على أن يستكمل التأمين بقيمة ما يتم خصمه من غرامات أو تعويضات". وهذا ما أكدت عليه المادة (٢٤٣) من اللائحة التنفيذية للقانون، بل أنها أضافت "أنه يجوز تقسيط مبلغ التأمين النقدي بناء علي طلب المخلص الجمركي علي خمس سنوات بأقساط متساوية تسدد سنويا، علي أن تلتزم مكاتب التخليص التي سبق لترخيص لها قبل صدور هذا القانون بتوفيق أوضاعها بشأن مبلغ التأمين النقدي" .

والجدير بالذكر أن هناك زيادة في عبء الوساطة الجمركية متمثلا في التأمين النقدي وقدره ١٠٠ألف جنيه على الأشخاص الاعتبارية، ٥٠ألف جنيه للأشخاص الطبيعية. بالاضافة لمجموعه الملاحق باللائحة التنفيذية للقانون التي أضافت أعباء أخرى منها الملحق رقم (١) المتعلق بأجور العمل الذي يقوم به موظفو المصلحة لحساب ذوي الشأن في غير أوقات العمل الرسمية أو خارج الدائرة الجمركية ومثال ذلك الملاحظة الجمركية لعمليات الشحن والتفريغ ونقل البضائع وفتح المخازن لكل سفينة تجارية أوغيرها ٥٠ جنيه عن كل ساعه أو جزء منها وبحد أدنى ١٠٠ جنيه. ويبين ملحق (٢) مقابل الخدمات فمثلا خدمه فحص حاويه بالأشعة تعادل ٥٠٠ جنيه للحاوية مقاس ٢٠ قدم الوارد، ١٠٠ جنيه للحاوية مقاس ٢٠ قدم للصادر، ٨٠٠ جنيه للحاويه مقاس ٤٠ قدم للوارد، ٢٠٠ جنيه للحاويه مقاس ٤٠ قدم للصادر. وهناك رسوم علي ١١ بند اخر. في حين بيّن ملحق (٣) نفقات تخزين البضائع بالمخازن والمستودعات والساحات التي تديرها مصلحه الجمارك، فمثلا البضائع العامة لكل طن أو كسره عن كل يوم من أيام الأسبوع الأول ٥٠ جنيه. أما الملحق(٤) يوضح أثمان النماذج

والمطبوعات فمثلا اقرار جمركي عن بضائع مصدرة قيمته ٣٠ جنيه، اقرار جمركي عن بضائع واردة ٣٥ جنيه، ملف الاقرار الجمركي مضاف اليها استمارة تكويد SADقيمتها ٥٠ جنيه.....إلخ. وأخيرا، ملحق (٥) مقابل خدمات نافذة.

ولعل ذلك إنعكس علي زياده تكلفة المعاملات التجارية الناتج عن الأعباء التي حددتها وأضافتها الملاحق باللائحة التنفيذية لقانون الجمركي ، ناهيك عن زياده تكاليف المعاملات التجارية الناتجة عن تكاليف سلاسل الإمداد والتوريد وبصفه خاصه منذ وصول السفينة لميناء الوصول حتى يتم إتمام الإجراءات الجمركية المختلفة وخروج البضائع من المنفذ الجمركي، أي التكاليف الناتجة عن طول زمن الإفراج الجمركي . ووفقا لتقرير ممارسة الأعمال،٢٠٢٠، تتمثل تكلفة الاستيراد وفقا لقواعد الامتثال لقوانين الحدود ٥٥٤ دولار في حين تتمثل تكلفه الاستيراد وفقا لقواعد الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية ١٠٠٠ دولار.(تقرير ممارسة الأعمال،٢٠٢٠: ٣٥،٣٦) وقد استقرت مصر في مؤشر التجارة عبر الحدود عند المرتبة ١٧١ عالميا .

(٤) التأديب: نصت المادة (٥٦)) من قانون الجمارك علي أنه " تشكل بالدوائر الجمركية لجان تأديبية تتولى مساءلة المخلصين الجمركيين عن مخالفة أحكام هذا القانون، برئاسة رئيس إدارة مركزية يختاره رئيس المصلحة أو من يفوضه، وعضوية كل من: مدير عام الشئون القانونية المختص، ومندوب عن المخلصين تختاره شعبة المخلصين المختصة وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية الآراء ويجب أن تكون مسببة. وتكون الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على الوجه التالي: الإنذار، الإيقاف لمدة لا تزيد عن سنة عن المخالفة للمرة الأولى ويضاعف الجزاء في حالة إرتكاب مخالفة أخرى خلال سنتين من تاريخ إرتكاب المخالفة السابقة، إلغاء الترخيص" ، وهذا ما أكدت علية المادة (٢٤٨) من اللائحة التنفيذية للقانون.

وغني عن البيان أنه وفقا للمادة (٢٤٩) من اللائحة التنفيذية للقانون يجوزاستخراج تصاريح لمعاوني المخلص الجمركي للفئات التالية طبقا للاحكام المبينة قرين كل منها:

(ISSN: 2356 - 9492)

أ–المخلص التابع لمكتب: وتسري عليه شروط استخراج رخصة المخلص العمومي عدا شرطي تأسيس مكتب وسداد التأمين النقدي ويعمل المخلص التابع لمكتب التخليص العمومي من خلال المكتب ويقتصر عمله علي عملاء المكتب التابع له فقط.

ب– مساعد مخلص جمركي: تقدم طلبات استخراج تصاريح مساعد المخلص الجمركي لأول مرة للادارة العامة لشئون المخلصين بالعدد المناسب لحجم عملها، ويتم استخراجها بالشروط التالية: أن يكون حصلا علي مؤهل متوسط علي الأقل، ما يفيد قيده بالتأمينات الاجتماعية علي مكتب التخليص الذي يعمل به، تقديم صحيفة الحالة الجنائية، تفويض معتمد من صاحب مكتب التخليص، شهادة تأدية الخدمة العسكرية أو الأعفاء منها، تقديم صور طبق الأصل من مستندات مكتب التخليص الذي يعمل بها (سجل تجاري – بطاقة ضريبية مميكنة–شهادة تسجيل قيمة مضافة – رخصة تخليص المكتب). ويقتصر عمل المساعدين علي الأعمال المساعدة للمكتب ولا يحق لهم التواجد في مراحل الكشف والتثمين.

(٥) التظلمات: أتاحت المادة (٥٧) " للمخلص الجمركي التظلم من قرار لجنة التأديب المنصوص عليها بالمادة السابقة خلال ثلاثين يوما من تاريخ علمه بهذا القرار – أوضحت اللائحة التنفيذية اخطاره بخطاب بعلم الوصول أو بالبريد الالكتروني . وينشأ بالمصلحة لجنة عليا للتظلمات برئاسة رئيس المصلحة وعضوية ممثل عن المصلحة لا يقل مستواه الوظيفي عن رئيس إدارة مركزية ومندوب عن المخلصين تختاره شعبة المخلصين الجمركيين المختصة على ألا يكون ممن سبق توقيع جزاء تأديبي عليه، وفي جميع الأحوال، يجب أن يكون من بين أعضاء اللجنة ممن اشترك في اللجنة التي قررت الجزاء المتظلم منه. وتتولى اللجنة البت في التظلمات المقدمة من المخلصين الجمركيين من قرارات لجنة التأديب خلال مدة لا تتجاوز ١٥ يوماً من تاريخ تقديم التظلم. وتصدر اللجنة قراراتها مسببة بأغلبية الآراء وتكون واجبة النفاذ".

(٦) قاعدة المعرفة والشروط الواجب توافرها في الوسطاء الجمركيين : حددت المادة (٥٢) من قانون الجمارك الجديد الشروط الواجب توافرها في من يزاول مهنة التخليص الجمركى على البضائع، وذلك مع عدم الإخلال بالمراكز القانونية للمخلصين الجمركيين

الذين سبق الترخيص لهم بمزاولة المهنة قبل العمل بأعمال هذا القانون. وحددت المادة ١١ شرطا يجب توافرهم فى المخلصين الجمركيين؛ وهي:" أن يكون متمتعا بجنسية جمهورية مصر العربية، أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية أو أُعفى منها أو تقديم الموقف من التجنيد، ألا يقل سنه عن ٢١ سنة، أن يكون حاصلا على مؤهل عال، ألا يكون قد سبق الحكم عليه بحكم نهائى فى جناية أو جنحة مُخلة بالشرف أو الأمانة أو فى إحدى جرائم التهريب الجمركى أو الضريبى ما لم يكن قد رُد إليه اعتباره، ألا قد يكون سبق فصله من الخدمة فى الحكومة أو الهيئات العامة أو سبق شطب اسمه من جدول المخلصين الجمركيين لسبب مخل بالشرف أو الأمانة، ما لم يكن قد رد له اعتباره، ألا يكون عاملا فى أى من الجهات الحكومية أو مؤسساتها أو الهيئات العامة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام، ويُشترط لمن سبق وكان موظفا بمصلحة الجمارك المصرية أن يكون مضى على تركه العمل بها ٣ سنوات، أن يحضر الدورات التدريبية التى تعدها مصلحة الجمارك وأن يجتاز بنجاح فى نهايتها امتحان الصلاحية لمزاولة المهنة، ويُعفى العاملون السابقون بالمصلحة الحاصلون على مؤهلات عليا من حضور الدورات التدريبية بشرط اجتياز امتحان الصلاحية المُشار إليه، اجتياز فترة الصلاحية المُحددة بمدة ستة أشهر تحت التمرين، وذلك فيما عدا موظفى المصلحة السابقين ممن كانت لهم صفة الضبطية القضائية، أن يتخذ له مكتبا مُستقلا فى جمهورية مصر العربية، تقديم بطاقة ضريبية مميكنة مثبت وأضافت اللائحة التنفيذية للقانون تقديم سجل تجاري مثبت به نشاط التخليص الجمركي، تديم ما يفيد الاشتراك بالتأمينات الاجتماعية، تقديم شهادة تسجيل القيمة المضافة". وأجازت المادة (٥٢) من القانون الترخيص للأشخاص الاعتبارية بمزاولة مهنة التخليص الجمركى بثلاثة شروط، وهى تقديم السجل التجارى، أن يكون للشركة مقر مستقلا، ألا يمارس عمليات التخليص إلا من ينطبق عليهم شروط مزاولة المهنة الإحدى عشر الذين سبق ذكرهم في نص القانون[١٧].

١٧ تناظر مادة (٧١) من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك ٦٦ لسنة ١٩٦٣

(ISSN: 2356 - 9492)

ثانياً: رابطة الوسطاء الجمركيين

لا يوجد علي مستوي جمهورية مصر العربية رابطة للوسطاء الجمركيين، ولكن توجد نقابة للمخلصين في كل من الاسكندرية وبورسعيد والقاهرة، ولكنها لا ترقي لمستوي نقابة التجاريين أو المحاميين مثلا. ولعل ذلك يرجع لوجود اصطدام بأحد مقومات كيان النقابات المهنيه متمثل فى القانون ٢٠٧ لسنه٢٠٢٠ والقرار الوزارى ٤٣٠لسنة ٢٠٢١ الخاص باللائحة التنفيذية اللذان أقرا أن الحاصل على مؤهل عالى هو شرط إستخراج ترخيص مزاولة نشاط التخليص الجمركى، ومن ثم فانه لايتفق المؤهل فى كون الجميع خريجى كلية التجارة أو الحقوق أوخلافه وذلك أسوة بنقابة المهندسين الحاصلين على بكالوريوس الهندسة أونقابة المحامين الحاصلين على ليسانس حقوق وهكذا. وبالتالى أصبح الأصل الوحيد فى ذلك هو الاتساق مع قانون النقابات العمالية وهو ما تم فى بورسعيد رغم أن الاصل كان يجب أن يكون نقابة مهنيين تأسيساً على قرار وزير المالية رقم ٥٣١ لسنة٢٠٠٥ والقاضى بأن مهنة التخليص الجمركى إحدى المهن غير التجارية . كما أن هناك بعض الكيانات الممثلة لمهنة التخليص الجمركي داخل الغرف التجارية ولا سيما غرفة الاسكندرية والقاهرة وبورسعيد ودمياط تحت مسمى شعبة المستخلصين، ولكن تلك الكيانات لا تمثل جميع العاملين في مهنة التخليص الجمركي، بل تمثل أصحاب السجلات التجارية والانضمام اليها يكون اختيارى وليس اجبارى.

وقد يأخذنا مبدأ الإختيارية لإشكالية كبيرة تخص السلوك الاجتماعى لممتهنى مهنة التخليص الجمركي. وتتمثل المشكلة الرئيسية في قلة الوعى الاجتماعى والثقافى بشأن قيمة الاتحادات والكيانات الممثلة للمهنة وأهميتها إجتماعيا وعملياً وعلمياً. الا أنه بالتطبيق العملى لإنشاء تلك الكيانات تم الاصطدام بافتقار الوعى المشار اليه وقد يكون أكبر دليل على ذلك أن إجمالى ممتهنى التخليص الجمركي ممن هم مسجلين لدى مصلحة الجمارك يبلغ عددهم ٣٢١٥٠ منهم ١٠٨٢٠ مخلص صاحب مكتب، ٥٢٢٠ مخلص تابع لمكتب، ٤١٢٥ مخلص مندوب عن الجهات والشركات، ١١٩٥٨ مساعد

مخلص[١٨]. كما تبين أن عدد المخلصين حتي نعاية أغسطس بميناء الاسكندرية ٢٣١٤ مخلص جمركي . لذا نقترح أن يتم تصحيح مسار السلوك الاجتماعى الخاص بممتهنى التخليص الجمركى من خلال عقد لقاءات ثقافية من شأنها توعية الأفراد وبيان مهام تلك الكيانات وتصدر تلك الكيانات للمشهد خلال تلك الفترة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد المصري، وضرورة وجود دور للدولة بالالزام لممتهنى التخليص الجمركي بتقديم مايفيد الاشتراك بأى من الكيانات الرسمية لامكانية استخراج تصريح مزاولة المهنة وذلك يتطلب تعديل تشريعى في نص قانون الجمارك.

ثالثاً: التعاون بين الوسطاء الجمركيين والادارة الجمركية

تتعدد صور التعاون بين الجمارك والوسطاء الجمركيين منها المشغل الأقتصادى المعتمد، إدارة المخاطر ، المراجعة اللاحقة، النافذة الواحدة القومية للتجارة الخارجية، التسجيل المسبق للشحنات. وفيما يلي نتناول تلك الأشكال بصورة مختصرة علي النحو التالي:

(١) المشغل الأقتصادى المعتمد.

(٢) إدارة المخاطر.

(٣) التدقيق والمراجعة اللاحقة.

(٤) النافذة الواحدة القومية للتجارة الخارجية.

(٥) التسجيل المسبق للشحنات.

(٦) التخليص المسبق.

(١) المشغل الأقتصادى المعتمد

يمكن تعريفه بأنه " أي طرف مشارك في سلسلة إمداد التجارة الدولية سواء كان (مستورد – مصدر– مستخلص– مستودع – ناقل دولي– ميناء ....الخ) وكان نشاطه

١٨مذكرة من رئيس مصلحة الجمارك رداً علي رئيس شعبة المستخلصين الجمركيين بالغرفة التجارية بالقاهرة فيما يتعلق بعدد المستخلصين وذلك في ٢٠٢٠/١٢/٢٩.

(ISSN: 2356 - 9492)

صناعيا أو تجاريا أو خدميا، ويتم اعتماده لدي برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد في المصلحة"، وذلك وفقا للمادة (٢٣/١)[١٩].

وتتمثل **المزايا والتيسيرات**[٢٠] المنصوص عليها وفقا للمادة الرابعة لقرار وزير المالية ٢٧٦لسنة ٢٠٢٠ ، والتي يحصل عليها المشغل الاقتصادي المعتمد، وبغض النظر عن نوع القائمة ذهبية أم فضية في الآتي: التمتع بمزية أولوية الدور في قيد البيان الجمركي، المعاملة ذات الأولوية في خضوع الشحنات للفحص الفعلي، تخصيص لجنة جمركية بالمواقع الجمركية الرئيسية لإنهاء إجراءات الإفراج عن رسائل الشراكات المعتمدة، التمتع بأقل نسبة فحص فعلي لرسائلة (المسار الاحمر) وفقا لنوع القائمة وعلي أسس نظم إدارة المخاطر، الأولوية في استرداد وتسوية المبالغ المطالب بردها وفقا القانون، إمكانية إجراء المعانية الجمركية بمقر المشغل الاقتصادي المعتمد بالتنسيق بالتنسيق من مرك الإفراج، الأولوية في التعامل من خلال التدابير الخاصة بفترات إغلاق الموانئ أو إعادة العمل بالموانئ بعد إغلاقها نظرا لظروف طارئة، تخصيص منسق عمليات للتواصل ومتابعة تمتع المشغل الاقتصادي المعتمد بمزايا البرنامج في المواقع الجمركية، استكمال الإجراءات الجمركية عنالشحنات بعد مواعيد العمل الرسمية، الحصول علي المنشورات التي تصدر عن الجمارك ذات الصلة نشاط المشغل المعتمد، الاستفادة من المزايا غير المباشرة مثل إمكانية استعمال شغار المشغل الاقتصادي المعتمد علي مستندات المشغل مما يضيف مصدقية وثقة تعاملاته مع الشركاء التجاريين والجهات الحكومية الأخري، التمتع بمعاملة تفضلية فيما يخص الإجراءات الخاصة بالجهات الحكومية الحكومية الأخري المعنية، التمتع بالمزايا الناتجة عن

١٩وفق المادة (٩٠) من قانون الجمارك الجديد يجوز للمصلحة أن ترخص بالعمل بنظام المشغل الاقتصادي المعتمد باعتباره طرفا في سلسلة التجارة الدولية سواء كان منتجاً أو مصدراً أو مستورداً أو مخلصاً أو ناقلاً أو شاحناً أو مستودعاً وذلك بالتنسق مع الجهات المعنية ذات الصلة، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الشروط اللازم توافرها للترخيص بالعمل بهذا النظام ، كما تحدد المزايا التي يتمتع بها المشغل المرخص له بهدف تيسير الإفراج عن رسالته الواردة والصادرة.

٢٠ تمنح المميزات المقررة لعملاء المشغل الاقتصادي المعتمد من خلال نظم وتطبيقات إدارة المخاطر من خلال مسارات إفراج إلكترونية خاصة بعملاء المشغل الاقتصادي المعتمد، وذلك وفقا للمادة (٣٣٥)من اللائحة التنفيذية للقانون ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠.

اتفاقيات الاعتراف المتبادل بالمشغل الاقتصادي المعتمد الثنائية أو الأطراف التي يتم إبرامها مع الشركاء التجاريين علي أساس مبدأ المعاملة بالمثل. وقد أكدت علي ذلك المادة (٣٤٣) من اللائحة التنفيذية[٢١].

وتتمثل معايير تعليق وإلغاء الصفة بالمشغل الاقتصادي المعتمد في:الاخلال بمعيار أو أكثر من معايير اعتماد الصفة بالمشغل الاقتصادي المعتمد، امتناع المشغل الاقتصادي عن تقديم أي بيانات أو مستندات تطلبها لجنة التدقيق (المراجعة اللاحقة) ولجنة اعادة التقييم أو المنسق الجمركي (مدير)، تقديم المشغل الاقتصادي طلب لتعليق الصفة لعدم قدرتة علي الوفاء بالتزامته (أن تكون المدة ثلاث أشهر فقط) ، تحرير محضر ضبط المشغل الاقتصادي، اتهام المشغل الاقتصادي في جريمة تهدد أمن وسلامة المجتمع، تغيير في الشكل القانوني للمشغل الاقتصادي أو تغيير من يمثله أو مجلس ادارته أو قيادته أو في العنوان أو النشاط دون اخطار للادارة المختصة للبرنامج خلال ١٥ يوم من اجراء تاريخ التغيير(نموذج رقم ٢ عام –AEO ، والمادة التاسعة من قرار وزير المالية ٢٧٦لسنة ٢٠٢٠)[٢٢]. في حين تتمثل معايير الالغاء (

٢١ يتمثل السند القاوني لنظام المشغل الاقتصادي المعتمد في مصر: قرار وزير المالية رقم٢٠٤ لسة ٢٠١٣، قرار رئيس المصلحة رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٣، تعليمات رئيس المصلحة رقم ٥ لسنة ٢٠١٨ في شأن الاتفاقيات التفضيلية للمشغل الاقتصادي المعتمد، تعليمات رئيس المصلحة رقم ٣١ لسنة ٢٠١٩ بشأن الزام المواقع التنفيذية بتطبيق المزايا المفررة للمشغل الاقتصادي المعتمد، تعليمات رئيس المصلحة رقم ١٣ لسنة ٢٠٢٠ في شأن تخصيص لجنة جمركية بكل موقع جمركي لانهاء اجراءات الافراج لشركات المشغل الاقتصادي المعتمد، منشور اجراءات رقم ٥١ لسنة ٢٠١٣، منشور اجراءات رقم ١٢٦ لسنة ٢٠١٤، منشور اجراءات رقم ٣ لسنة ٢٠١٧، منشور اجراءات رقم ١١ لسنة ٢٠١٧، منشور اجراءات رقم ٥ لسنة ٢٠١٨ الخاص بالمسارات، منشور اجراءات رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٩، منشور اجراءات رقم ١٥ لسنة٢٠٢٠ بشأن المعايير الحاكمة لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد ، المادة ٩٠ من قانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠، فصل خاص بالمشغل الاقتصادي المعتمد والمزايا المقرر له باللائحة التنفيذية لقانون الجمارك، قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٥ لسنة ٢٠١٦ بشأن الموافقة علي اتفاق الاعتراف المتبادل Mutual Recognition Agreement(MRA) بالمشغل الاقتصادي المعتمد بين الدول الأعضاء في الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر(اتفاقية أغادير: تضم الاتفاقية كل من مصر والاردن والمغرب وتونس بمدينة اغادير بتاريخ ٢٠٠١/٥/٨ بشأن إقامة منطقة للتبادل الحرتضم الدول العربية المتوسطية) . ويتمثل السند القاوني لنظام المشغل الاقتصادي المعتمد في التشريع الدولي في نص المعيار ٣٢/٣ من الفصل الثالث من الملحق العام لاتفاقية كيوتو المعدلة الصادرة عن منظمة الجمارك العالمية، اطار عمل منظمة الجمارك SAFE، المادة ٧ البند ٧ من اتفاقية تيسير التجارة.

٢٢نموذج رقم ٢ عام -AEO ، والمادة التاسعة من قرار وزير المالية ٢٧٦لسنة ٢٠٢٠

(ISSN: 2356 - 9492)

الشطب) لصفة المشغل الاقتصادي في: الاخلال الجوهري بمعايير الاعتماد بالبرنامج، صدور حكم قضائي بالادانة في جريمة تهريب جمركي أو جريمة تهدد أمن وسلامة المجتمع، افلاس أو اعصار المشغل الاقتصادي المعتمد أو انهاء نشاطة أو تصفية أو اندماجه في كيان آخر، انقضاء مدة التعليق المؤقت دون ازالة أسباب المخالفة، انقضاء مدة التعليق بناء علي طلب المشغل الاقتصادي بحد أقصي ثلاث أشهر دون التوامه بمعايير الاعتماد، تقديم طلب رسمي بالغاء اعتماد بالبرنامج[٢٣].(نموذج رقم ٢ عام – AEO ، والمادة العاشرة من قرار وزير المالية ٢٧٦لسنة ٢٠٢٠) ، وقد أكدت ذلك المادة (٣٤٨)، (٣٤٩) من اللائحة التنفيذية.

ويتم منح صفة المشغل الاقتصادي المعتمد وفقا لأحد التصنفيين الآتيين :القائمة الفضية (تبسيطات جمركية): تشمل كل مشغل اقتصادي معتمد مستوف المعايير المنصوص عليها في المادة الثالثة لقرار وزير المالية ٢٧٦لسنة ٢٠٢٠ بنسبة ٨٠% فأكثر. وأكدت علي ذلك المادة (٣٤١) من اللائحة التنفيذية للقانون بإستيفاء المعايير من (أ) إلي (ز)[٢٤] من المادة (٣٤٢) من اللائحة. أما القائمة الذهبية (السلامة والأمن): تشمل كل مشغل اقتصادي معتمد مستوف المعايير المنصوص عليها في المادة الثالثة لقرار وزير المالية ٢٧٦لسنة ٢٠٢٠ بنسبة ٩٠% فأكثر. وأكدت علي ذلك المادة (٣٤١) من اللائحة التنفيذية للقانون بإستيفاء المعايير من (أ) إلي (ح) من المادة (٣٤٢) من اللائحة.

وتتمثل معايير الاعتماد بالخدمة وفقا لاطار العمل[٢٥] SAFE في الآتي:

---

٢٣ نموذج رقم ٢ عام -AEO ، والمادة العاشرة من قرار وزير المالية ٢٧٦لسنة ٢٠٢٠

٢٤ أن يتخذ طالب الاعتماد شكل شركة، ب-أن يقر بالاطلاع علي التشريعات والنماذج والمستندات الخاصة ببرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد، ج- عدم وجود أي مخافلة جسيمة أو انتهاكات متكررة للتشريعات الجمركية والقواعد الضريبية خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقدم لطلب الاعتماد، د- عدم سبق إدانته في جريمة تهريب جمركي خلال السنوات الخمس السابقة علي تاريخ التقدم بطلب الاعتماد ما لم قد رد إليه اعتباره، هـ- توفر الملاءة المالية للمشغل الاقتصادي بحسب طبيعة وخصائص النشاط وبما يحقق الوفاء بالالتزامات ، و- أن يكون مطبق النظام رقابة داخلية، ز- توفر المعايير العملية للكفاءة أو المؤهلات المهنية المرتبطة مباشرة بالنشاط محل الاعتماد، ح- توفر معايير الأمن والسلامة المناسبة.

٢٥ نموذج رقم ٢ عام -AEO طبقا لقرار مصلحة الجمارك ١٣٤ لسنة ٢٠٢٠.

• استيفاء الشركة (البطاقة الاستيرادية ، بطاقة التعامل مع الجمارك، القيمة المضافة، سجل تجاري، سجل صناعي، بطاقة الاحتياجات) ، الهيكل التنظيمي للشركة، بيان بالموظفين (نموذج ٢ تأمين، الاشخاص المسئولين بالشركة ، نوع النشاط استيراد تصدير) ، ، أن تكون الشركة قد مارست نشاطها قبل ٣ سنوات من الانضمام.

• السجل التاريخي لالتزام الشركة: وأهمها الا تكون الشركة قد ارتكبت أي مخالفة جوهرية خلال الثلاث سنوات السابقة علي الالتزام، عدم ادانة رئيس الشركة والمسئول المالي للشركة ومسئول الجمارك بالشركة بأي جريمة جنائية من شأنها أن تؤثر علي نزاهته.

• نظام الرقابة الداخلية لادارة السجلات التجارية والمحاسبية واللوجستية: لابد من توافر أنظمة محاسبية تتفق مع أحدث المعايير المحاسبية العاملية، وجود أنظمة كمبيوتر لحفظ السجلات الخاصة بالشركة لمدة ٥ سنوات طبقا للقانون، المراجعة اللاحقة للشركة طبقا للقانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠.

• الملاءة المالية للشركة: يتم إثبات ذلك بتقديم القوائم المالية والاقرار الضريبي وتقرير مراقب الحسابات وذلك خلال الثلاث سنوات السابقة علي ضم الشركة.

• معايير الأمن والسلامة: من حيث المعلومات العامة عن اجراءات الأمن والسلامة بالشركة والتقييم الذاتي لنظام ادارة الأمن، الأمن وامين الملائم للمرافق، أمن البضائع من حيث سلامة تخزينها وتأمينا وتقييد الدخول إلي مناطق الشحن والتخزين، الأمن اللوجستي الخاص بالنقل، أمن تكنولوجيا المعلومات، التدابير المناسبة لادارة الأزمات ، أمن الموظفين وتدريبهم، متطلبات الأمن والسلامة بشأن الشركاء التجاريين، ممارسة مرضية لعمليات المتابعة والرصد والقياس والتحليل والتطوير.

وتتمثل **أهداف** المشغل الاقتصادي المعتمد[٢٦] وضع مصر فى مكانتها الدولية التى تستحقها اقليميا ودوليا ، وتطبيق أحدث نظم تأمين البضائع من خلال تطبيق نظام إدارة

٢٦ أن هناك فروق جوهرية بين خدمة كبار العملاء والمشغل الاقتصادي المعتمد. خدمة كبار العملاء Accounting Management Service هي برنامج قومي مكثف لخدمة كبار المستوردين الملتزمين بهدف تقليل زمن الافراج الجمركي بالرسائل الواردة وتعزيز وتنمية الالتزام للمستوردين المستهدفين من خلال مجموعة واضحة من عمليات الالتزام وإدارة المخاطر والمراجعة اللاحقة. وقد

(ISSN: 2356 - 9492)

المخاطر، وزيادة تدفق حركة تداول البضائع الواردة والصادرة من خلال خفض زمن الافراج، ودعم الاقتصاد الوطنى من خلال دعم المصدرين المصريين فى عمليات التصدير، وتفعيل التعاون بين الجمارك والشركات المميزة فى مستوى الالتزام بالقوانين واللوائح الجمركية والقوانين واللوائح الاخرى ذات الصلة، وتوحيد تطبيق المعاملة الجمركية على مستوى جميع المنافذ الجمركية.

ويمكن النظر **لأهمية** المشغل الاقتصادي المعتمد من ثلاثة زوايا :(أحمد عبدالباسط،٢٠٢١)

أ- **بالنسبة للدولة:** تحسين التنافسية للاقتصاد الوطني، تعزيز تدغف حركة التجارة الدولية مما يسهم في التنمية الاقتصادية الدولية، تحقيق أعلي التزام بالقوانيين والاتفاقات التجارية الدولية، دعم الاستثمارت وتنشيط البيئة التجارية ، زيادة أمن تداول البضائع عبر سلسلة التزويد الدولية، خلق التعاون الفعال بين الأطراف الفعالة في عملية التجارة الدولية.

ب- بالنسبة لمصلحة الجمارك: تقوية الشراكة والثقة بين الجمارك والمجتمع التجاري، تنظيم الرقابة من خلال استخدام نظم إدارة المخاطر، تحسين وتطوير اجراءات العمل الجمركي، تحسين آليات تحصيل الرسوم والجرائم الجمركية، التنفيذ الأمثل للقوانين والتشريعات الوطنية، دعم التعاون بين الجمارك والهيئات والجهات الحكومية الأخري بالدولة لتحقيق الأهداف الوطنية، تعزيز التعاون بين المصالح علي مستوي الدول لتأمين وتيسير التجارة الخارجية من خلال شبكة العلاقات بين المصالح الجمركية، مواكبة تحديات البيئة للتجارة الدولية الجديدة وازدياد حجم تدفق البضائع، تحقيق مزيد من الشفافية والمصدقية بين مصلحة الجمارك والعملاء لتيسير حركة التجارة الخارجية

أنشئت بقرار وزاري رقم ٥٥١ لسنة ٢٠٠٦، وصدور قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٦١ لسنة ٢٠٠٥، وتم افتتاحها رسمياً من قبل وزير المالية ٢٠٠٥/١٠/٢٩. وتعد الفئة المستهدفة المستورد، كما تعد مصر هي خامس دولة علي مستوي العالم تطبق برنامج خدمة كبار العملاء تالية للدول التالية أمريكا ، كندا، السويد، الأردن ، مصر.(محمود محمد أبو العلا،٢٠٠٩ ،٢٠٠٨-٢٠١٠).

ج- بالنسبة للشركات: التعامل مع الرسائل بنظام الحساب وليس شحنة بشحنة، سرعة الافراج عن الشحنات من خلال تقليص الاجراءات، التحسين الذاتي من خلال الفحص الذاتي، توفير تكاليف التخزين بالموانئ ومصاريف الارضيات، ضمان سرعة انسياب وتأمين البضائع، تخصيص منسق جمركي (مدير الحساب يتولي رعاية حساب الشركة ورسائلها، أولوية الدور في الاجراءات الجمركية والفحص بمعرفة جهات العرض، تقديم الدعم التدريبي للكوادر العاملة بالشركة، الافراج بالمسار الأخضر مع تطبيق نظام متكاملللمخاطر باستخدام الاختيار الالكتروني العشوائي، الافراج بعد مواعيد العمل الرسمية، نشر أسماء الأعضاء علي موقع مصلحة الجمارك وتقديم خطاب شكر لأعلي شركة ملتزمة في اليوم العالمي للجمارك.

وقد أوضحت المادة (٣٥١) علي مصلحة الجمارك استخدام نظام الكتروني لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد، وامداده بالموارد البشرية اللازمة والقدرات والامكانيات التقنية والمادية واللوجسيتية لمباشرة اختصاصاته، وتمكينه من تخزين وتبادل المعلومات بشأن طلبات الحصول علي صفة المشغل الاقتصادي المعتمد. كما يتعين علي مصلحة الجمارك إتاحة جميع المعلومات اللازمة للبرنامج، وربطة الكترونيا مع الجهات والهيئات الادارية الاخري ذات الصلة.

ويوضح جدول (١) التطور في أعداد عملاء المشغل الاقتصادي المعتمد خلال الفترة (٢٠١٥/٢٠١٦-٢٠١٩/٢٠٢٠)

السنة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
العدد	٥٤	٦٥	٧٢	٧٣	٧٩	١٢٤

وقد تم إبرام بروتوكول التعاون بين مصلحة الجمارك المصرية والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات لتفعيل برنامج المشغل الإقتصادى المعتمد، حيث تعطى الهيئة أولوية لعملاء خدمة المشغل الاقتصادى المعتمد لتيسير وسرعة الانتهاء من الاجراءات التنفيذية المتبعة. كما تقوم الهيئة بالاشتراك مع المصلحة بدراسة وتفعيل أفضل الحلول الممكنة لتوفير التقنيات والوسائل المتاحة لضمان مناخ تبادل معلوماتى جيد وسريع فى مجال العمل بما فى ذلك ربط بيانات الهيئة اللازمة المتفق عليها

(ISSN: 2356 - 9492)

بالموانى مع امكانية التصحيح السريع للاخطاء الادراجية.
https://www.goeic.gov.eg/ar/pages/default/view/id/189/m/6-119

(٢) إدارة المخاطر

لما كان نظام المشغل الاقتصادي يهدف لضرورة سرعة الافراج عن البضائع والتيسير علي المتعاملين، الأمر الذي يعني خفض الرقابة المالية علي الحدود ونقل هذه الرقابة بشكل تدريجي داخليا لتتم في مقر المتعاملين. وتنفيذا لهذا ولسرعة الافراج عن البضائع من الدوائر الجمركية كان يتعين علي الجمارك تيسير الاجراءات الجمركية والتي من بينها تطبيق تقنيات إدارة المخاطر وإدارة المراجعة المحاسبية اللاحقة.

ويمكن تعريف الخطر الجمركي بأنه: "احتمالية وجود خرق أو تجاوز للقوانين والأنظمة الجمركية والقوانين الأخرى المتعلقة بعمل إدارة الجمارك بقصد :التهرب من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى، إلحاق الضرر السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، انتهاك الحقوق الملكية والفكرية، تهريب بضائع محرمة أوعليها حجز تحفظي أو ممنوعة، تقديم مستندات مزورة، الغش التجاري، جلب بضائع مغشوشة أو مقلدة، جلب بضائع بهدف إغراق السوق، محاربة المنتج المحلي، تهريب الأموال، غسيل الأموال".

وتوجد عدة مسارات للإفراج، تتمثل في الآتي: (المادة (١٢/١) من اللائحة التنفيذية للقانون)

- **مسار أخضر** : يتم الإفراج بدون معاينه أو كشف للرسالة. ويكتفي في هذه الحالة بالفحص الظاهري من الخارج للحاويات والطرود العلامات والأرقام وسلامة الأختام .
- **مسار أصفر** : في حالة عدم كفاية المستندات، وعند اكتمال المستندات يتم إخضاعه لباقي المعايير ويتحدد المسار أخضر أو أحمر.
- **مسار أبيض** : في حالة الشحنات المتوسطة الخطورة يتم فحصها عن طريق عرضها على جهاز الأشعة .
- **مسار أحمر** : يتم السير في الإجراءات الجمركية العادية، حيث يتم فتح الحاويات أو الطرود ومعاينة البضائع والتحقق من الوصف الموجود في الإقرار الجمركي بالنسبة للقيمة والمنشأ والبند والرسوم.

ويمكن أن تتعدد مسارات الإفراج إلى عدة مسارات، فمثلا يتم تقسيم المسار " أخضر " لعدة مسارات تتراوح بين عدم الفحص للبضائع والمستندات، وفحص مستندات فقط، وفحص بأجهزة الأشعة . كما يمكن تقسيم المسار "أحمر" أيضاً إلى عدة مسارات ما بين كشف أو فحص نسبة من المشمول إلى كشف الجميع أو سحب عينات. ويمكن أن يرفق مع المسار رسالة تظهر على الإقرار الجمركي تتضمن تعليمات للقائمين على الصرف والمعاينة وعلى سبيل المثال : "يراعى أن المستورد له سابقة تهريب ، "يتم الكشف بحضور مندوب من مكافحة التهرب الجمركي" وهكذا يتم إضافة أي رسالة أو تعليمات تكون ضرورية أو لازمه عند الكشف والمعاينة عن طريق إدارة المخاطر .

وتلتزم مصلحة الجمارك في تطبيق أحكام قانون الجمارك بنظام إدارة المخاطر الذي تضعه وفقا للمادة (٨٤) من قانون الجمارك، ويتمثل في جميع الإجراءات التي تمكنها من الحصول علي المعلومات المسبقة واللازمة لتحديد الأخطار لمعالجة تحركات البضائع استيراداً أو تصديراً أو عبوراً لتحديد الإجراءات الجمركية واجبة الاتباع، وذلك وفق الشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون في المواد من (٣٢٨) إلي المادة (٣٣٥). وتتولي إدارة أنظمة المخاطر بالمصلحة تقييم مخاطر الشحنة المسجلة إلكترونيا وفقا لنظام البيانات المسبق للشحنات، كما تتولي التنسيق مع الجهات ذات الصلة للوصول لمنظومة المخاطر الشاملة ليس هذا فحسب، بل تحديد مسارات الافراج إلكترونيا طبقا لمعايير مجردة تقوم بتغذيتها بالحواسب الآلية لتحديد مسارات الافراج السابقة واللاحقة للإفراج الجمركي لكل عناصر سلسلة الإمداد. وتتولي إدارة أنظمة المخاطر التنسيق مع الإدارة المركزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمصلحة الجمارك تفعيل الربط الالكتروني مع جميع الإدارات الجمركية والمؤسسات والمنظمات الخارجية ذات الصلة، وجميع الإدارات داخل المصلحة ، وذلك وفقا للمادة (٣٣٣) من اللائحة التنفيذية.

وقد أجريت إحدي الدراسات التي هدفت للتعرف علي أثرأساليب تحليل المخاطر الجمركية علي تحقيق الرقابة والحد من المخاطر، وتم استخدام المنهج الوصفي واستمارة استقصاء وتوزيعها علي عينة عشوائية من المديرين والعاملين بالجمارك

(ISSN: 2356 - 9492)

المصرية، وتم استخدام ابرنامج التحليل الاحصائيSPSS . وتوصلت الدراسة إلي أن استخدام أساليب تحليل المخاطر لها تأثير علي تحقيق الرقابة والحد من المخاطر الجمركية، ويساعد علي متابعة وقياس المخاطر المحتملة وإدارج النتائج ضمن خطة الإدارة، وأن الاعتماد علي قواعد ونظم المعلومات تساعد في مجال استخدام أساليب تحليل المخاطر الجمركية لكشف المخالفين والحد من المخاطر وتحقيق الرقابة الجمركية. لذا أوصت الدراسة بأنه علي العاملين في مجال تحليل المخاطر الاعتماد علي قواعد البيانات الجمركية مع ضرورة تحدثيها بشكل دائم، كما يجب أن تعطي الأولوية للمخاطر التشغيلية في مجال العمل الجمركي، وتطبيق معايير الإنتقاء لفحص الواردات للحد من المخاطر المحتملة(حسن عبدالنبي السيد حلوسه، ٢٠١٨ أ:٤٣٥).

وقد أجريت إحدي الدراسات التي هدفت للتعرف علي أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات علي عمل فريق فحص الواردات الجمركية، وتم استخدام المنهج الوصفي واستمارة استقصاء وتوزيعها علي عينة عشوائية من المديرين والعاملين بالجمارك المصرية، وتم استخدام ابرنامج التحليل الاحصائيSPSS . وتوصلت الدراسة إلي إستخدام تكنولوجيا المعلومات في الجمارك المصرية يؤثر بشكل إيجابي علي مستوي أداء وعمل فرق فحص الواردات الجمركية، وأن أكثر العوامل تأثيرا في إيجابية تلك العلاقة وجود هيكل لتكنولوجيا المعلومات يتضمن معدات وأفراد مؤهلين وعلي إستعداد دائم للأداء، وأن يكون لدي فريق العمل وعي ثقافي ومهني بأهمية عمل إدارة المخاطر وفحص الورادات. لذا أوصت الدراسة بضرورة باستخدام النظم التكنولوجية للمعلومات في مجال المخاطر الجمركية لتطوير أداء وزيادة فعالية عمل فرق فحص الواردات الجمركية، وضرورة دعم الإدارة للعاملين بمركز المعلومات ومناطق فحص الواردات من خلال الدعم المادي واللوجستي والاهتمام ببيئة العمل والمكافأت المادية للعاملين، والعمل علي تنسيق الدائم بين إدارات ومراكز تكنولوجيا المعلومات ومناطق الفحص والتأكيد علي سلامة وفعالية قنوات الاتصال.(حسن عبدالنبي السيد حلوسه، ٢٠١٨ب : ٤٣٧– ٤٦٠)

(٣) التدقيق والمراجعة اللاحقة

بموجبها قد يتم الإفراج علي الرسائل من الدوائر الجمركية وفقا للإقرار والمساندات المقدمة من المتعاملين مع الجمارك دون فتح أو معاينة للطرود أو الحاويات وبالتالي كان من الضروري أن يكون هناك إدارة للمراجعة اللاحقة. ويعرفها قانون الجمارك ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ في المادة (٢٥/١) بأنها " التدابير التي تتخذها المصلحة للتثبت من صحة ومصداقية الإقرارات والمستندات عن طريق فحص الدفاتر والسجلات ونظم الأعمال التي بحوزة المتعاملين مع المصلحة وغيرهم بما يتفق مع القوانين واللوائح الجمركية وغيرها من القوانين واللوائح ذات الصلة وكذا معاينة البضائع (إن وجدت)".

ولعل هذا يعني أنه بموجب المراجعة اللاحقة قد يتم الإفراج علي الرسائل من الدوائر الجمركية وفقاً للإقرار والمساندات المقدمة من المتعاملين مع الجمارك دون فتح أو معاينة للطرود أو الحاويات. وتهدف للتحقق من التزام المستورد بالقوانين والتشريعات الجمركية والتحقق من الرقابة الداخلية للشركات. لذا فهي احدي الخطوات الرئيسية التي تقوم بها الجمارك لمواجهة بأسلوب مخطط ومنظم لتقييم الأنظمة والإجراءات والرقابة الداخلية المتبعة بالشركة محل المراجعة، ومدي كفاءة هذه الأنظمة لضمان الالتزام الطوعي المستمر، والتأكد من عملية سداد الضرائب والرسوم الجمركية ودقتها، ولمساعدة المجتمع التجاري لرفع مستوي التزامه ومساعدته علي التغلب علي المصاعب بتقدم التوصيات مستوي الالتزم. وتتمثل السجلات والمستندات التي يجب أخذها في الحسبان عند القيام بعملية المراجعة في: مستندات وسجلات حسابات المخازن، المستندات والسجلات والحسابات المالية، اعداد التقارير النهائية للمراجعة[٢٧](محمود محمد أبو العلا،٢٠٠٩: ١٨٣-١٨٨)

٢٧تعد المرجعية القانونية لإجراء المراجعة اللاحقة، المادة ٣٠ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة، المواد رقم ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢ من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك الصادرة بالقرار بالقرار الوزاري رقم١٠ لسنة ٢٠٠٦. ودوليا تنص اتفاقية كيوتو نصا يعطي الادارات الجمركية الحق في تبني إستراتيجيات لقياس الالتزام بالقوانين ويجب ان تشمل الرقابة الجمركية علي إجراءات رقابية إلي المراجعة. (محمود محمد أبو العلا،٢٠٠٩ ،١٨٣-١٨٦)

(ISSN: 2356 - 9492)

ونذكر علي سبيل المثال، اذا خرجت تقارير من جهة ما توضح أن مستوردو الأخشاب كثفوا من واردتهم من تركيا مع أن السويد تقوم بتصدير أخشاب ذات جودة أعلي، وبالتالي قد تتخذ مصلحة الجمارك قراراً بإجراء مراجعة لاحقةعلي مستوردي الأخشاب خلال فترة معينة للوقوف علي الأسباب وراء هذا التحول والتأكد من من شرعيتها وعدم وجود أي مخالفات ورائها. ويكون ذلك من خلال متابعة التحويلات التجارية.

(٤) النافذة الواحدة القومية للتجارة الخارجية (نافذة)

يمكن تعريفها بأنها "منصة الكترونية متكاملة تقدم جميع الخدمات المتعلقة بالإفراج عن البضائع بما في ذلك المعاملات التي تخص المصلحة والهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات وهيئات الموانئ والهيئة العامة علي الاستثمار والمناطق الحرة وجميع الجهات المعنية بهذا الشأن"، وذلك وفقا لنص المادة (٢٩/١) من قانون الجمارك ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠. وتعرفها المادة (٣١/١) من اللائحة التنفيذية بأنها " منصة معلوماتية لتحقيق التكامل وتنسيق الإجراءات والمعلومات بين الجهات المعنية بالتجارة الخارجية والمجتمع التجاري". وتعمل المنصة وفق الضوابط والمعايير الدولية الخاصة بتيسير إجراءات الإفراج عن البضائع، ومن ثم تحويل مصر بأكملها إلى منطقة لوجيستية موحدة .ويرتكز تطوير منظومة النافذة الواحدة القومية للتجارة "نافذة" العمل علي محورين هامين:إعادة هندسة الإجراءات، وتطوير عناصر المنظومة (البوابة الرقمية / التطبيقات اللوجيستية / النظام المركزية للتكامل / آليات لتغذية مستودعات بيانات الجهات ذوو العلاقة / مراكز خدمات لوجيستية / البنية التحتية المعلوماتية.
https://www.nafeza.gov.eg/media/files/create-electronic-
https://www.nafeza.gov.eg/media/files/create-،account.pdf)
electronic-account.pdf

وتتمثل أهمية التسجيل في البوابة الإلكترونية لنافذة في :الاستخدام الآمن من خلال نظام تسجيل موحد لهوية واحدة للحصول على العديد من الخدمات الإلكترونية المتاحة، ومتابعة خطوات الطلبات المقدمة في أي وقت ومن أي مكان، والتكامل مع منظومة

التطبيقات لتوفير الاستفادة القصوى من الخدمات اللوجيستية لمنصة نافذة، واستقبال اشعارات لحظية من خلال تطبيق الخدمات اللوجيستية. ويحق لكافة المتعاملين من المجتمع التجاري والصناعي، سواء كان وسيط جمركي أو متعامل (مستورد/مصدر)، الاستفادة من الخدمات الإلكترونية التفاعلية التي تقدمها منصة (نافذة) عبر موقعها الإلكتروني علي شبكة الانترنت. في المؤسسات الفردية، يحق لمالك المنشأة أو المدير العام بالسجل التجاري الحصول علي حساب المستخدم الرئيسي(Root Account) . بينما في الشركات، يحق لمن له صفة الإدارة من المدونين في السجل التجاري الحصول على حساب المستخدم الرئيسي. وفي حالة تقديم طلب تفعيل الخدمات الإلكترونية عن طريق مندوب المنشأة، يتحتم تقديم تفويض رسمي، شاملاً صحة توقيع بنكي من المنشأة للشخص المنوط له بالتعامل مع المنصة نافذة في اجراءات تسجيل وتفعيل الحسابات الإلكترونية على الموقع الإلكتروني للمنصة.(https://www.nafeza.gov.eg/)

والجدير بالذكر أن نظام النافذه الواحدة معترف به دولياً ومدعوم من قبل العديد من المنظمات العالمية المعنية بتيسير حركة التجارة. ومن بين هذه المنظمات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الأوروبية(UNECE) ، ومركز تسهيل التجارة والأعمال الإلكترونية (UN/CEFACT)، ومنظمة الجمارك العالمية. وقد دعم ذلك التوصية رقم (٣٣) للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال الالكترونية، لإنشاء نافذة واحدة لتعزيز التبادل الفعال للمعلومات بين التجارة والحكومة. https://unece.org/fileadmin/DAM/cefact/recommendations/rec33/rec33_trd352e.pdf كما قدمت إحدي الدراسات متطلبات تطبيق نظام النافذة الواحدة في الجمارك المصرية في ضوء التجارب الدولية (محمد جلال خطاب، شيماء أمين بديوي،٢٠١٦).

والجدير بالذكرأن الجهات المتعاملة مع مصلحة الجمارك هي: الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات ويتبعها ادارياً وليس فنياً المعامل ، الاشعاع الذري، دمغة وموازين، حماية البيئة ، المطبوعات، وعرض الواردات وغيرها . وكذلك الهيئة القومية لسلامة الغذاء والتي تعد المسؤولة عن كل ما يتناول عن طريق الفم فيما عدا الجبوب

(ISSN: 2356 - 9492)

والعلف تدخل في إطار الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات. وتم ربط الهيئتين بمنظومة نافذة ويتبعهما نحو ٩٠% من الواردات ، بينما الجهات الأخري العاملة مع مصلحة الجمارك رفضت الانضمام لمنظومة نافذة بدعوي سرية المعلومات مثل المفرقات والمخدرات وخلافه. أضف إلي ذلك لم يتم الربط بمنظومة نافذة بوابات العبور، قاعدة بيانات الجمارك، الدفع الالكتروني، والمنافستو المركزي الخاص بدخول وخروج البواخر وحمولتها.

(٥) التسجيل المسبق للشحنات(Advance Cargo Information (ACI

يمكن تعريفه بأنه " نظام يستقبل بيانات ومستندات الشحنة إلكترونيا من المستورد والمصدر والناقل قبل شحن البضائع من الخارج وذلك للموافقة علي الشحن وبدء الإجراءات بمعرفة جميع الجهات المعنية"، وذلك وفقا للمادة (٣٠/١) من اللائحة التنفيذية.

ويهدف هذا الإجراء لدرء أية مخاطر محتملة عن البضائع الواردة بأسلوب استباقي من خلال توفر معلومات الشحن قبل وصول البضائع ، بالإضافة لحوكمة الإجراءات وتسهيل إجراءات الإفراج عن البضائع لدى وصولها إلى البلاد. ويمتاز هذا النظام بإبلاغ المستوردين أو االوسطاء الجمركيين إذا كانت هناك بضائع محظور دخولها مصر قبل شحنها من المُصدِّر الأجنبى مما يوفر الوقت والجهد والتكلفة. لاشك أن هذا يؤدي لقرارات أكثر استنارة فيما يتعلق بمنع البضائع الخطرة من خلال التمكين من فصل شحنات البضائع لفئات مختلفة من حيث المخاطر، وبالتالي السماح بتخفيف المخاطر الأمنية قبل التحميل أو قبل وصول البضائع، وذلك من خلال إتاحة بيانات المُصدِّر والمستورد والبضائع قبل شحنها، وتقييم المخاطر الأولية للشحنات،الأمر الذي يؤدي لتقليل زمن الإفراج ومن ثم تكلفة الإفراج عن البضائع، وإستخدام البيانات والمستندات الإلكترونية والإستغناء عن المستندات الورقية. علاوة علي إنخفاض تكاليف وكلاء الموانئ، ومتابعة فورية للمعاملات، سلاسل إمداد أكثر كفاءة وأمانًا، وتحقيق النمو الاقتصادي بمرور الوقت. ناهيك عن إدارة المخاطر ومراقبة الاحتيال،والمساعدة

فى القضاء على ظاهرة البضائع المهملة والرواكد بالموانئ . https://www.icao.int.pdf

https://www.sgs.com.eg/en/public-sector/monitoring--services/advance-cargo-information-aci ,

وتبدأ إجراءات نظام التسجيل المسبق للشحنات بقيام المستورد المصري بتسجيل البيانات الأساسية عن الشحنة المزمع استيرادها، ذلك قيام مصلحة الجمارك والجهات الأخرى ذات العلاقة بتقييم المخاطر المحتملة خلال مدة لا تزيد عن ٤٨ساعة. وفي حال القبول، يتم آليا إصدار رقم تعريف موحد للشحنة(ACID) . ويقوم الناقل –خلال مدة لا تزيد عن ٢٤ ساعة قبل مغادرة السفينة من ميناء التصدير – بإرسال قائمة إلكترونية (متضمنة رقم البوليصة– رقم تعريف الشحنة – رقم تعريف المصدر – رقم تعريف المستورد) بالشحنات المزمع شحنها لمنصة نافذة لكي يتم تدقيق البيانات آليا. ثم يقوم المصدر الأجنبي – فور مغادرة السفينة من ميناء التصدير– بإعداد بيانات ومستندات الشحنة وإرسالها إلكترونية إلى المستورد المصري عبر منصة نقل البيانات والمستندات البلوكشين[٢٨] (Block Chain) المؤمنة من الجهات المعنية. وبعد تلقي المستورد المصري البيانات والمستندات الإلكترونية للشحنة ومراجعتها ثم اعتمادها بإستخدام وحدة التوقيع الإلكتروني. وفي حال رغبته، يقوم بطلب السير في إجراءات التخليص المسبق ويتم السماح بتعديل بيانات الشحنة بعد إصدار رقم تعريف الشحنة فيما عدا بيانات طرفي التعامل التجاري (المستورد – المصدر الأجنبي) وذلك قبل تاريخ الشحن. ويقوم **الوكيل الملاحي** بمصر بتقديم قائمة الشحن (المانيفست) إلكترونية إلى منصة نافذة قبل وصول وسيلة النقل بزمن قدره ٤٨ساعة على الأقل . وقد بينت ذلك تفصيليا المادة (١٩٨) من اللائحة التنفيذية للقانون الجمركي الجديد. https://www.gov.br/agricultura/pt-br/assuntos/inspecao/produtos-

٢٨هي تقنية تسمح لشخص (أو شركة) ما بنقل بيانات أو مستندات ذات قيمة إلى شخص آخر بأمان ودون تدخل أيّ وسيط. فهي ببساطة هي سلسلة من السجلات أو الكتل الثابتة من البيانات، وتتم إدارتها من قِبل مجموعة من الحواسيب غير المملوكة لأي كيان. ويتم تأمين كتل البيانات (باختصار كتلة- block) وترتبط ببعضها البعض باستخدام مبادئ التشفير .

(ISSN: 2356 - 9492)

vegetal/pasta-destaquesdipov/2.2021.EGITO.1.1.1.50/aci_user_guide_english_final.pdf

والجدير بالذكر، أن البلوكشين تعد طريقة بسيطة ومبتكرة لتمرير المعلومات من شخص أ إلى شخص ب بطريقة آلية وآمنة بالكامل. ويبدأ أحد الأطراف المعاملةَ عن طريق إنشاء كتلة. ثم يتم التحقق من تلك الكتلة من قبل الآلاف وربما الملايين من الحواسيب المُوزّعة في جميع أنحاء الشبكة. ثم تتم إضافة الكتلة التي تم التحقق منها لسلسلة مُخزّنة في الشبكة، الأمر الذي يؤدي لإنشاء سجل فريد مرتبط بغيره من السجلات. ويتطلب تزوير سجل واحد ضرورة تزوير السلسلة بأكملها على ملايين الحواسيب وهذا مستحيل عمليًّا. وتمثل كارجو إكس CargoX مزودي الخدمة المعتمدين الخاصة بتكنولوجيا البلوكشين. فقد قامت الشركة بتطوير منصة نظام معاملات توثيق سلسة الكتل وقدمت نظامًا مفتوحًا يعتمد على تقنية البلوكشين وتخزين البيانات اللامركزي المشفر والذي سوف يمكن من إنشاء و تبادل المعلومات والمستندات. وغني عن البيان،القول بأنه بموجب القرار الوزاري رقم ٣٨لسنة ٢٠٢١ يبدأ التنفيذ التجريبي في الأول من أبريل ٢٠٢١ والإلزام في الأول من أكتوبر ٢٠٢١. والنظام يعمل على الوارد بحريًا فقط. وينبغي التنويه أن مد فترة التجريب من أول يوليو لأول أكتوبر دليل علي وجود معوقات تقابل تطبيق النظام سواء من جانب وسطاء الجمرك أو أصحاب البضائع، بالاضافة لمشاكل فنية مرتبطة بالنظام ذاته فكثيراً ما يسقط النظام في مرحلة التجريب، فماذا يمكن أن يحدث عند تعميمه. http://www.wcoomd.org/-/media/wco/public/global/pdf/topics/facilitation/instruments-and-tools/tools/safe-package/aci_implementation-guidance.pdf?la=en

وتتمثل متطلبات العمل بنظام التسجيل المسبق للشحنات في الآتي: بالنسبة **للمستورد** المصري، تسجيل حساب للشركة المستوردة علي البوابة الإلكترونية نافذة . وكذلك حسابات للأشخاص المفوضين عن الشركة للتعامل علي البوابة الإلكترونية

نافذة، مع حصولهم علي شهادة التوقيع الإلكتروني[٢٩](e-token). أما بالنسبة **لشركات التخليص**، تسجيل حساب لشركة التخليص علي البوابة الإلكترونية نافذة . وكذلك حسابات لمندوبي شركات التخليص للتعامل علي البوابة الإلكترونية نافذة، مع حصولهم علي شهادة التوقيع الإلكتروني. أما بالنسبة **للمصدر االأجنبي**، تسجيل حساب للشركة المصدرة علي منصة نقل البيانات (البلوكشين) المعتمدة والمؤمنة من الجهات المعنية، وكذلك الأشخاص المفوضين عن الشركة المصدرة. وإثبات رقم تعريف الشحنة Advance Cargo Identification(ACID) علي جميع مستندات الشحنة وأرقام تعريف المصدر الأجنبي والمستورد المصري وأرقام تعريف الأصناف الواردة بالفاتورة التجارية. وإرسال بيانات ومستندات الشحنة الكترونياً إلى منصة نافذة من خلال منصة نقل البيانات والمستندات المعتمدة والمؤمنة من الجهات المعنية. أما بالنسبة **للناقل/ وكلاء الشحن**: يجوز إرسال قائمة الشحنات المزمع شحنها من ميناء التصدير للموانئ المصرية من خلال آلية التكامل التي توفرها منصة نافذة وذلك قبل مغادرة وسيلة النقل بقدر زمني ٢٤ ساعة على الأقل بهدف التأكد من سلامة البيانات وأرقام تعريف الشحنة وأطرافها. وكذلك إرسال قائمة الشحن (المانفيست) للجمارك المصرية من خلال منصة نافذة قبل وصول وسيلة النقل بقدر زمني ٤٨ ساعة علي الأقل.
http://www.wcoomd.org/-/media/wco/public/global/pdf/topics/facilitation/instruments-and-tools/tools/safe-package/aci_implementation-guidance.pdf?la=en

وغني عن البيان أن التوقيع الإلكتروني يمتاز بإثبات هوية مُوَقِع المستندات بدقة غير قابلة للنفي، وتأمين البيانات داخل المستندات ضد التغيير أو التلاعب أثناء عملية التداول بين مستخدمي النظام باستخدام أسلوب "التشفير" ومقارنة بصمة الرسالة المُرسَلة

٢٩هو آلية إلكترونية تسمح بتذييل المستند ببيانات تثبت شخصية مُوَقِع المستند بدقة وبأسلوب غير قابل للتلاعب يُستخدَم التوقيع الإلكتروني ضمن نظم الميكنة لتوثيق المستندات التي يتم تداولها بين مستخدمي النظام يُستخدَم أسلوب التوقيع الإلكتروني في المعاملات المالية والتجارية والإدارية والخدمات الحكومية عبر الإنترنت.https://www.nafeza.gov.eg/ar/site/digital-signature

(ISSN: 2356 - 9492)

ببصمة الرسالة المُستقبلة. ناهيك عن منع غير المُصَرَح لهم بالتعامل مع المستندات الموقَعَة إلكترونياً.https://www.nafeza.gov.eg/ar/site/digital-signature

والجدير بالذكر، أن هناك مشكله مرتبطة بالتسجيل المسبق للشحنات تتمثل في الشحنة المصدرة فعلياً ،حيث جرت العاده بأن يكون هناك وقف للشحن الصادر cut outقبل مغادره السفينه بوقت ٤٨ ساعه، في حين واقعياً أن هذا الاتفاق يمكن إلغاؤه وتعديله بأن يتم الشحن إلى ساعه المغادرة أو قبل المغادرة بساعة واحده طبقا لحجم الملاءمه الماليه للعميل بالخطوط الملاحيه وحجم التعاملات، ومن ثم فان الشحنة المصدرة فعلياً لاتظهر جليا الا بعد تمام الشحن on board، وبالتالي يتعارض قرار وزير الماليه مع التطبيق علي أرض الواقع، ويكون التعديل قبل الوصول وليس قبل الشحن.

(٦) التخليص المسبق

وفقا للمادة (٣٩) يلتزم المستورد أو وكيله بتقديم المستندات الخاصه بالبضاعه إلى المصلحه قبل شحنها إلى البلاد لتتولى التأشير عليها برقم قيد جمركى مبدئى ،كما يلتزم بإخطار الشاحن بهذا الرقم لقيده لمستندات شحن البضاعه.....ويجوز للمستورد أو وكيلة اتخاذ إجراءات التخليص الجمركي المسبق وسداد الضرائب والرسوم المقدرة مبدئياً قبل وصول البضاعة وفقا للتعريفة الجمركية النافذة وقت الإفراج. وقد أكدت علي ذلك المادة(١٩٩) من اللائحة التنفيذية، وكذلك المادة (١) من قرار وزير المالية ٣٦٧ لسنة ٢٠٢١ ليس هذا فحسب، بل يجوز للمستورد أو وكيله اتخاذ إجراءات التخليص الجمركي المسبق عن البضاعة وسداد ٣٠% من الضرائب والرسوم المقدرة مبدئياً وذلك قبل وصول البضاعة علي أن يتم إجراء التسوية النهائية بعد وصول البضاعة وفقا للتعريفة الجمركية النافذة وقت الإفراج

كما أوضحت المادة (٢٠٠) من اللائحة التنفيذية أنه "يقوم المستورد أو وكيله بالقيد الالكتروني للبيان الجمركي وفقا لإجراءات التخلص المسبق في أي موقع جمركي بخلاف جمرك الإفراج ، وتتم الاجراءات الجمركية بجمرك الوصول مع مراعة الأتي: يجب أن تكون البضائع جديدة فيما عدا السلع المسموح إستيرادها مستعملة وفقا للائحة

القواعد المنفذة لاحكام قانون الاستيراد والتصدير وأن تكون واضحة الوصف والمراقيم بالمستندات الرقمية المقدمة، أن تكون البضائع قد تم شحنها فعلا، تقديم صور المستندات الخاصة بالرسالة في حالة عدم توافر المستندات علي أن تقدم أصول المستندات وإذن التسليم الملاحي بجمرك الوصول، تقديم أصل بولصة الشحن أو صورة منها".

في حين وفقا للمادة (٢٠١) من اللائحة التنفيذية يتم اتباع الاجراءات الجمركية التالية: **أولاً:** بعد الشحن وقبل وصول البضاعة، يتقدم المستورد أو وكيله لقيد البيان الجمركي وفقا لإجراءات التخليص المسبق مرفقا به ما يثبت شحن البضاعة من الخارج بتقديم أصل بوليصة الشحن أو صورة منها وذلك بعد التأكد من وجود رقم القيد الجمركي المبدئي والمثبت بمستندات الشحن قبل شحن البضاعة، ثم بعد قيد البيان الجمركي تتم مراجعة المستندية والإجراءات ويتم اخفاء مسار الافراج لحين ربط بوليصة الشحن بجمرك الوصول ويسلم المستوردأو وكيله بعد أداء كافة الضرائب والرسوم المستحقة اذن الافراج ونسخة إلي جهات العرض وصورة طبق الأصل من الفواتير وبيان العبوة. **ثانياً:** بعد وصول البضاعة، في حالة التأكد من وجود رقم القيد المبدئي ومستندات البضاعة يتم السير في الإجراءات، ويتقدم المستورد أو وكيله إلي جمرك الوصول بمستندات الافراج بالاضافة إلي اذن التسليم الملاحي وصورة ضوئية منه وأصول المستندات في حالة عدم تقديمها عند اتمام الاجراءات الأولية، ويقوم جمرك الوصول بمطابقة رقم القيد الجمركي المبدئي علي كل من المستندات الخاصة بالبضاعة وعلي مستندات الشحن(قائمة الشحن وبوالص الشحن) وذلك من خلال ادارة المنافستو المركزي التابع لها الجمرك، ويتم استدعاء البيان الجمركي علي النهاية الطرفية وربط المنافستو بالاقرار الجمركي(تسديد رقم بدفتر ٤٦ ك م ويتم تحديد مسار الافراج طبقا لمعايير إدارة المخاطر.

وفي حالة الإفراج بالمسار **الأخضر**: يسلم المستورد أو وكيله بعد استيفاء جهات العرض أصل إذن الإفراج مرفقا به صور طبق الأصل من الفواتير وبيان العبوة وإذن التسليم ليتوجه لصرف الرسالة وترسل صورة من إذن الإفراج ومرفقاته لباب الصرف

(ISSN: 2356 - 9492)

ويختم أصل وصورة إذن الإفراج" لا مانع من الصرف" ويصبح السداد نهائي. وفي حالة الإفراج بالمسار **الأحمر**: يسلم المستورد أو وكيله الإفراج للجنة المعاينة لإتمام الإجراءات الجمركية الرقابية والأمنية في آن واحد، وفي حالة المطابقة وموافقة هذه الجهات يسلم لصاحب الشأن أو من ينيبه أصل إذن الإفراج بمرفقاته ليتوجه لصرف الرسالة بعد ختمه " لا مانع من الصرف" ويصبح السداد نهائياً ويخطر باب الصرف بصورة من إذن الإفراج الموضح عليها لا مانع من الصرف. وفي كلا الحالتين يقوم جمرك الإفراج بأرسال أصل المستندات ونسخ إذن الإفراجإلي الجمرك الذي تم به قيد البيان الجمركي لإجراء المراجعة.

وفي حالة وجود اختلاف في الكميات أو الأصناف يسحب أصل إذن الأفراج ويت جرد الرسالو بالكامل، ويعاد احتساب الضرائب والرسوم حسب الوارد الفعلي مع اتخاذ الإجراءات القانونية. وفي حالة رفض الجهات الرقابية الإفراج عن الرسالة يسحب أصل إذن الإفراج ويرفق به نسخة جهات العرض موضحا بها الرفض وتتخذ الإجراءات المتبعة سواء بإعادة التصدير أو الإعدام وترسل إلي الجمارك الذي تم فيه قيد البيان الجمركي لاتخاذ إجراءات رد الضرائب والرسوم، وهذا ما أكد عليه قرار وزير المالية رقم ٣٦٧ لسنة ٢٠٢١ في المادة الثانية.

وغني عن البيان، أن نظام التخليص المسبق يختلف عن نظام الإفراج المسبق، والذي تقوم فلسفته علي بدء الإجراءات الجمركية على البضائع التي تم شحنها من الخارج وقبل وصولها إلى البلاد، وهو ما يهدف إلى تخفيض زمن الإفراج عن الرسائل المستوردة إلى أقل زمن ممكن وبالتالي تخفيض تكاليف وفترة بقاء البضائع داخل الموانئ المصرية، مما يساعد على إنعاش معدل دوران حركة البضائع والتجارة الدولية.وقد ولد الإفراج المسبق في الجمارك المصرية على يد اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٦ مادة ٩٤ محددة الإجراءات الجمركية على الوارد النهائي في حالة الإفراج المسبق ليكون مولوداً عملاقاً قد يسهم بيد من حديد في تقليل زمن الإفراج وتسهيل التجارة وخدمات المجتمع التجاري، حيث يساعد الإفراج المسبق المستوردين على زيادة معدل دوران رأس المال وبالتالي تحقيق أرباحاً أكثر. وقد أوضح

تقريراً لصندوق النقد الدولي حدوث تطورات إيجابية في قطاع الجمارك المصرية وإنفتاح الاقتصاد المصري على الاقتصاد العالمي، حيث إنعكس الأمر بشكل كبير على زيادة حجم التبادل التجاري[٣٠] .

المطلب الثاني

دورالوسيط الجمركي في تيسيرالتجارة الخارجية المصرية

تمهيد وتقسيم

تتمثل أهم الخدمات التي يقدمها الوسطاء الجمركيون في : **النقل** من المخازن داخل وخارج مصر للموانئ الجمركية. و**خدمات الاستيراد والتصدير لحساب الغير** من خلال توفير بطاقات الاستيراد والتصدير ومساعدة العميل بتزويده بكافة المعلومات الخاصة بذلك عن طريق تجهيز المستندات والتواصل مع الموردين لضمان نجاح العملية. و**التخليص الجمركي الوارد / الصادر**: ويتم على كافة أنواع الشحن (بري بحري جوي) ولكن بهدف إدخال البضائع للدائرة الجمركية سواء صادرات و/أو واردات حتى يتم الإفراج عن البضائع. و**خدمات الشحن الدولي** بتقديم خدمات لوجيستية متكاملة من خلال الاختيار السليم لافضل طرق الشحن باقل تكلفة وأسرع وقت فيما يناسب حجم ونوع البضائع من خلال تملك نظام الكتروني ترتبط بشبكة الجمارك والخطوط الملاحية والوكلاء في الخارج والعملاء. **التأمين** تفاديا للحوادث المفاجئة. و**فحص ومراقبة الجودة** مطابقة المواصفات اثناء الشحن والاستلام والتسليم. **المخازن والمستودعات** حيث يتم تجهيز معدات تتناسب مع نوعيه الطرود لتحميلها وتفريغها ووصولها لمخازن العميل دون حدوث أي تلفيات تضر البضاعه. أضف لما تقدم، تقديم **خدمة من الباب إلى الباب** وهي الخدمة الجامعة لكل الخدمات، حيث يتم التعاقد مع العميل على استلام الشحنة الخاصة به في مكانه، لذا تقوم الشركة بالحجز والشحن وأعمال التخليص

٣٠ يقوم المركز الجمركي المطور بالقاهرة والذي تم إنشاءه بالتعاون مع الغرفة التجارية بالقاهرة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع التجاري بتقديم خدمة الإفراج المسبق على البضائع المستوردة مما يساهم بشكل كبير في تقليل تكلفة المنتجات في الأسواق مما ينعكس على الاقتصاد القومي ككل وعلى المستهلك النهائي للسلعة بصفة خاصة. لمزيد من التفصيل فضلا راجع
محمد جلال خطاب، " اقتصاديات الجمارك بين النظرية والتطبيق"،دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ،٢٠١٦، ص ص١٢١-١٤٩ .

(ISSN: 2356 - 9492)

والتأمين والتفتيش وكافة الإجراءات الجمركية انتهاءً بخدمة النقل حتى يتم تسليم البضائع للعميل بشكل سليم وسريع و دون أي تعب أو تفاصيل أو بحث عن أطراف أخرى لتغطية كافة الجوانب. وأخيراً، **خدمات الاستشارات الجمركية** يقدم الوسطاء الجمركيون خبراتهم على شكل استشارات جمركية لجميع العملاء حيث يتم عرض حالة شحنة العميل على الشركة حتى قبل البدء في شحنها وتقوم الشركة بدراستها والبت فيها وإعطاء العميل كافة التوجيهات التي من شأنها أن تساعد على سهولة سير عملية الشحن والتخليص وصولاً للإفراج النهائي عن البضائع بدون أي مشاكل أو عقبات. وفي ضوء ما سبق نتناول الآتي:

أولاً: مهام الوسيط الجمركي المصري.

ثانياً: المشاكل التي تحد من دور الوسيط الجمركي.

ثالثاً: الدور الحالي والمتوقع للوسيط الجمركي.

أولاً: مهام الوسيط الجمركي المصري

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هل المهام السابق ذكرها يقوم بها المخلص الجمركي المصري؟ تتطلب الاجابة علي هذا السؤال تناول مقارنه فيما بين نص المواد ٣٩، ٥٠،٥١ من قانون الجمارك ٢٠٧ لسنه ٢٠٢٠. وفقا للمادة (٣٩) يلتزم المستورد أو وكيله بتقديم المستندات الخاصه بالبضاعه إلى المصلحه قبل شحنها إلى البلاد لتتولى التأشير عليها برقم قيد جمركى مبدئى، كما يلتزم بإخطار الشاحن بهذا الرقم لقيده لمستندات شحن البضاعه..... ويجوز للمستورد أو وكيلة اتخاذ إجراءات التخليص الجمركي المسبق وسداد الضرائب والرسوم المقدرة مبدئياً قبل وصول البضاعة وفقا للتعريفة الجمركية النافذة وقت الإفراج.وذلك كله وفقا للشروط والضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون. ووفقا للمادة (٥٠)، " يلتزم مالك البضاعه أو وكيله من المخلصين الجمركيين بتقديم بيان جمركى عن البضائع التى تدخل إلى البلاد أو تخرج منها ولو كانت معفاه من الضريبه الجمركية..... ". كما نصت المادة (٥١) علي "لا تجوز مزاولة أعمال التخليص الجمركي على البضائع الخاصة بالغير إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من المصلحة.....".

وبالنظر لتعريف المخلص الوارد بالقانون الجمركى وكلا من المادة (٥٠)، المادة (٥١) نجد أن القانون جعل دور المخلص الجمركى دور وجوبى وإلزامى باعتبار أن ما يقوم به من أعمال لحساب الغير يدخل فى إطار "مهنه" آلا وهى مهنه التخليص الجمركى، وكذلك نظم تلك المهنه ضريبيا القرار الوزارى ٥٣١ لسنه ٢٠٠٥ . ومما سبق يتضح أن مهنه المخلص الجمركى بالمفهوم **الضيق** تبدأ من مرحله إعداد البيان الجمركى لحين الافراج عن الشحنة خارج الدائره الجمركيه وربما الحصول على الافراجات الرقابيه النهائيه للبضائع الوارده كل حسب حالته . أما بالمفهوم **الواسع** ووفقا للمادة (٣٩) نجد إن المشرع عندما ذكر المستورد أو وكيله جعل لفظ وكيله على الاطلاق اتساعا مع المبدء القانونى فى إن الأصل فى القانون هو الاباحه ولم يقيد النص، وبالتالى يكون للمخلص دوراً هاماً قبل وصول البضاعه، الأمر الذي يعني أن دور المخلص الجمركي يمكن أن يقوم بكافة الأنشطة سالفة الذكر قبل وصول البضاعة وقبل القيام بالاجراءات الجمركية عليها. ولعل هذا يعني أنه من المتوقع في الأجل الطويل أن يشمل دوره دور مرحلي البضائع[٣١].

وتتمثل مهام ووظائف مرحل البضائعِ في: تحديد الفراغات المطلوبة على السفن، التفاوض على أسعار النقل بالسفن، إعداد الفواتير التجارية، الحصول على تراخيص التصدير، إصدار بيان التصدير للشاحن، إعداد شهادة المنشأ، الحصول على الفواتير القنصلية consular invoices وإعدادها، تجميع بوالص الشحن البحرية، تجميع بوالص الشحن الجوي، الحصول على التأمين، الحصول على فراغات داخل المستودعات، تقديم المستندات إلى البنك، تعقب وتعجيل الشحنات، تحصيل وتقديم

٣١ يعرف مرحل البضائع بأنه "الشخص/ الشركة التي تخطط للأفراد أو الشركات لنقل بضائعهم من المصنع أو المنتج إلى نقطة الوصول النهائية ممثلة في الأسواق أو العملاء". ويطلق عليه أيضا متعهد النقل متعدد الوسائط، حيث يقوم بإبرام عقد متعدد الوسائط متحملا مؤولية التنفيذ كما لو كان ناقلا. كما أن الناقل هو الشخص الذي ينفذ عملية النقل فعلا أو يتعهد بأداء النقل أو جزء من عملية النقل بصرف النظر عما إذا كان هذاالشخص هونفسه متعهد النقل منعدمه. ويقوم الشاحن shipper أو الراسل Consignor بإبرام عقد النقل متعدد الوسائط مع متعهد نقل أو مرحل بضائع من أجل تسليمها للمستفيد أو المرسل إليه Consignee أو المستورد، والمخول له إستلام البضائع من متعهد النقل متعدد الوسائط.(UNCTAD/ICC Rules for Multimodal Transport Documents)

(ISSN: 2356 - 9492)

مقابل الشحن للشاحنين، تقديم المشورة للشاحنين فيما يتعلق بالاختيار في شئون التصدير، الاستشارات القانونية، تعبئة الصادرات، تدعيم الشحنة ، توصيات بالمسارات التى تسلكها الشحنة، تجزئة الشحنة. (جان رامبرج، ٢٠١٢ :٢١-٢٦).

ثانياً: المشاكل التي تحد من دور الوسيط الجمركي

أما فيما يخص دور الوساطة الجمركية فى تيسير التجارة ، فان الأصل فى ذلك هو قياس الفاعلية عندما تكتمل الأدوات والمقومات وإلى هذه اللحظة لم تكتمل، والدليل على ذلك هو التحديث المستمر فى منظومة نافذة التى من شأنها الربط الالكترونى فيما بين مجتمع الميناء والجهات الحكومية العاملة، لذا ظهرت العديد من المشاكل التي أثرت علي زمن الافراج الجمركي ومنها ما يلي:

• منذ تطبيق تلك المنظومة فى ميناء مثل ميناء الاسكندرية قد تم فى ٢٠٢٠/١١ وإلى الآن لم يصدر دليل إجرائى واحد يحدد واجبات من يمتهن الوساطة الجمركية وحقوقهم، حيث أن الأصل في أي مهنة هي تحديد المسؤلية القانونية لمزاولى المهنة. وقد تعددت الآراء حول تحديد المسؤولية القانونية لمزاولى المهن المختلفة في ظل المنظومة اللوجيستية مثل الناقل البحرى ومالك السفينة وخلافه. وجدير بالذكر، أن تحديد المسؤلية محدد أساسى في وضع حلول للمشاكل اللوجيستية والرجوع على المسؤول عن أداء الأعمال وخاصة بعد توقيع مصر على إتفاقية النقل المتعدد الوسائط.

• الاصطدم باتفاقيات دولية موقع عليها من جمهورية مصر العربية، وكذلك إجراءات قد يصعب تنفيذها طبقا لاتفاقية كيوتو المعدلة، حيث ظهرالصدام في الواقع العملى للاتفاقيات الدولية الخاصة بالبوالص البحرية مثل اتفاقية هامبورج والنقل متعدد الوساط وخلافه وبوالص الشحن، حيث الأصل صدور البوالص باحدى الاشكال التالية : لحامله to order ، لأمر البنكto order bank ، لأمر الشاحن to order shipper ، بوالص اسميةto order company . وبناء عليه فإن تطبيق نظام التسجيل المسبق للشحنات سوف يصطدم ببعض هذه البوالص ولاسيماto order والتى لايجوز الغاءها لاسباب اقتصادية وتجارية وقد يتضح ذلك جليا فى حال السلع الاستراتيجة والبواخر

المؤجرة charter حيث تكون جميع المستندات to order وتكون واقعة الشراء على ظهر السفينة أثناء إبحارها، وذلك لتحقيق هدفين رئيسين :

أ–هو خدمة البائع حينما يكون المشترى غير جاهز لسداد ثمن البضاعة، نظرا لأن ثمن البضاعة قد يتعدى مبالغ طائلة لا تكون في حوزته، ومن ثم يطلب البائع تحويل الباخرة ربما من دولة الى أخرى لضمان مستحقاته من خلال البيع لمشتري آخر يتوافر لديه إمكانية الدفع.

ب– سد العجز فى بعض السلع الاستيراتيجية والوقود عندما يحدث عجز فيهما من خلال الاتصال بالموردين الأجانب،الأمر الذي يترتب عليه تحويل إحدى البواخر فى البحر الى الدولة الطالبة ولتكن مصر.

• مشكلة اصطدام نظام التسجيل المسبق للشحنات مع نظم البوالص المجمعة، حيث أن البوليصة الأصلية تصدر باسم مرحلى البضائع ومن ثم لا يمكن أن يقوم هو بعمل التسجيل المسبق للشحنات وإن قامت الأطراف بذلك فإن المستورد فى البوليصه الأصليه هو مرحلى البضائع وليس المستورد.

• الاصطدام مع إتفاقيات نظم العبور خاصة الترانزيت غير المباشر، بأن يتم شحن بضائع من دولة ولتكون دولة من دول جنوب شرق آسيا لوصولها إلي ليبيا، وفى تلك الحاله يكون المستورد أجنبى والمورد أجنبى، الأمر الذي يعرقل الاجراءات الجمركيه الخاصه بالترانزيت ، وبالتالي تحول تجارة الترانزيت دول أخرى (تركيا) تستغل تلك العراقيل فى سحب نصيب مصر فى التجاره الدوليه في الترانزيت. وعليه كان يجب تبسيط وتسهيل الاجراءات الجمركيه الخاصه بالترانزيت حتي لا يتم استغلال تركيا وتكون هى المورد الرئيسى لبلدان مثل ليبيا وسوريا والعراق واليمن وخلافه .

• عدم احتواء نظام نافده لبعض النظم ومنها على سبيل المثال، الدفع الالكترونى، قاعده بيانات الجمارك، المنافستو الخاص بالبواخر وقد تم ضمه يوم الاربعاء ٢٠٢١/٨/١٢، بمعنى أنه لا يتم ربط فما يتم دفعه الكترونيا ومنظومه نافذه مباشره بل يتم نقل البيانات عبر برنامج تكامل لحين الربط، ومن ثم قد يظهر الدفع بعد فترة تقدر بما لا يقل عن ساعتين خلال اليوم. وكذلك قاعده بيانات الجمارك، حيث يتم الافراج عن وسائل لا

(ISSN: 2356 - 9492)

تظهر بقاعد بيانات جمارك ألا خلال ٤٨ ساعة من تاريخ الافراج لنقل البيانات عبر برامج التكامل. أما المنافستو الخاص بالبواخر فقد تم الربط مؤخرا يوم ٢٠٢١/٨/١٢، حيث أن المنافستو المركزى كان من أحد عناصر التكامل التى تحدث فيها العديد من مشاكل الربط ولا سيما ربط بوالص الإيداعات الخارجية والموانئ الأخرى خارج نطاق الموانى الرئيسيه. وقد أبرزالتطبيق العملى وجد بعض المعوقات أهمها:التزاحم وتأخير إنجاز العمل ولاسيما قيد ٤٦ك.م، وعدم انتظام حركه التعديلات والتنازلات والتأشير لحالات الافراج المسبق، وعدم التنسيق فيما بين الشركة المصرية لتكنولوجيا التجارة الالكترونية MTS وفيما بين عمل المنافستو المركزى.

• عدم ربط غرف الملاحه والتوكيلات الملاحيه وشعبه النقل الدولى مع نافذة، الأمر الذي ترتب عليه عدم العمل بنظام الاذن الالكترونى، حيث تستغرق مرحله الحصول على الأذن وقت قد يتعدى اليومين من خلال إيدعات البنوك وتدبير العملة الأجنبية وخلافه وبعد ذلك يتم إستلام إذن التسليم ورقيا وهو ما نسعى لتقليل مستندات البيان الجمركى وتقليص عددها. كذلك عدم إرسال بيان التعديلات والتنازلات الكترونياً، الأمر الذي لا يؤدي لتقليص عدد المستندات الورقية ، ولا يضمن عدم التلاعب وصحة المستند.

• مشكلة تكرار الإجراء الجمركى من خلال وجود مثمن مستندى وآخر للبضاعة، وفى بعض الاحيان إختلاف البند المطبق فيما بين المثمن المستندى والمثمن للبضاعة بالساحة. وفى حال حدوث هذا الخلاف ولاسيما فى حال وجود جهات عرض مختلفة يترتب على ذلك فتح طلبات فحص جديدة طبقا للبند السابق تغيره واذا تم ذلك بعد تمام سحب العينات يتسبب في تعطيل الافراج عن الرسائل لمدة قد تقارب ١٥يوم وهناك حالات ثابته بذلك. ولاشك أن يتسبب فى تعطيل زمن الافراج ومن ثم حدوث المنازعات الجمركية. والحل المقدم من قبل الشركة المصرية لتكنولوجيا التجارة الالكترونية هو تطبيق تصويب للوضع يسمي انقل وقارن، وهذا التصويب قد يتم في مدد متفاوته ولكن من شأنه تأخير زمن الافراج الجمركي.

• مشكلة المراقب المالى وهو استحداث لوظيفة لم تكن موجودة قبل ذلك، وقد تسببت فى تعطيل زمن الافراج وقلة عدد مراقبى الدفع (مدراء التعريفة)

• مشكلة مقاومة العنصر البشرى من موظفى الجمارك للتحديث والتطوير والتمسك بالروتين وعدم استيعاب عمل المنظومة، مما يعطل سرعة الافراج وتخفيض زمن الافراج. لذا نقترح إحكام الرقابة على موظفي الجمارك وإجراء المتابعة الفعالة لمستوى الأداء وكذلك معايير تقييم الأداء من خلال إدارات متخصصة وسؤال ك من تعطل عن أداء العمل عن أسباب التعطيل ومدى تماشيه مع القانون ولائحته التنفيذية. وكذلك النقل الدورى فيما بين المواقع وذلك لعدم تواجد الشخص لفترة كبيرة في نفس المكان ينتج عن ذلك بعض المشكلات ومدى توطين هذا الموظف في ذلك المكان مما يجعل له الحق في إحكام السيطرة غير القانونية. كذلك فتح الموانى على إدارتها الفنية بحيث يكون هناك استراتيجية تخص التشغيل فيما بين الموانى بأن يتم القيام باعمال اسكندرية بالسخنة والسخنة ببورسعيد وهكذا. أيضا تقوية نقط الاتصال فيما بين المتعاملين والإدارات الجمركية لمتابعة أعمالهم وكيفية العمل ومساره وتصحيحه إن لزم الامر .ناهيك عن تدريب جيل جديد من موظفي الجمارك حديثى التخرج .

ثالثاً: الدور الحالي والمتوقع للوسيط الجمركي

لاشك أن تخفيض زمن الافراج الجمركي ينعكس علي تيسير التجارة الخارجية ، وبالتالي تخفيض تكلفة التجارة. وتعد جميع الآليات التي تبنتها مصلحة الجمارك المصرية من الفاعل الاقتصادي المعتمد، وادارة المخاطر، والمراجعة اللاحقة، ومنظومة نافذة، والتسجيل المسبق للشحنات، وغيرها التي تهدف لتخفيض زمن الافراج الجمركي، والذي يتم إحتسابه بالفترة الزمنية التي تستغرقها الإجراءات الجمركية على الرسائل الواردة إلى جمهورية مصر العربية من تاريخ وصول السفينة محملة بالبضائع إلى تاريخ الإفراج عن البضائع.

ولمعرفة تأثير الآليات التي إتبعتها مصلحة الجمارك المصرية علي زمن الافراج الجمركي وتيسير التجارة الخارجية المصرية ومن ثم علي تكلفة المعاملات التجارية ، فقد تم أخذ عينة عشوائية من المجتمع التجاري للوصول لاستكشاف أثر تلك الآليات

(ISSN: 2356 - 9492)

وخاصة التسجيل المسبق للشحنات علي زمن الافراج الجمركي، ويمكن بيان ذلك علي النحو التالي:

١- تم أخذ عينة عشوائية مكونة من ٧٨ شهادة من الواردات مختلفة الأصناف من السلع الغذائية مثل عجينة كاكاو، بودرة كاكاو، شرش منزوع، شرش لبن، صويا لثيثين، ، شيدر، دهنلبن، تونة، فول صويا، لبن منزوع، خميرة، مركز بروتين، بديل زبدة، خوخ، جبن،سردين، شرش منزوع الاملاح، دهن لبن، مكسبات طعم وخلافه علي النحو الوارد في الملحق. وتم تحديد زمن الافراج قبل استخدام منظومة نافذة وبعده.

٢- تبين أن متوسط زمن الافراج قبل استخدام استخدام منظومة نافذة والتسجيل المسبق للشحنات والتخليص المسبق ، أنه يعادل ٩,٦ يوم، وقد كانت أكبر قيمة لزمن الافراج تعادل ٤٣ يوم ، وأصغر قيمة لزمن الافراج يومين.

٣- تبين أن متوسط زمن الافراج بعد استخدام استخدام منظومة نافذة والتسجيل المسبق للشحنات والتخليص المسبق ، أنه يعادل ١٠,١ يوم، وقد كانت أكبر قيمة لزمن الافراج تعادل ٢٨ يوم ، وأصغر قيمة لزمن الافراج يومين.

يتضح مما سبق، أن زمن الافراج زادت قيمتة، وإن كانت الزيادة بنحو نصف يوم في المتوسط ، مما يؤدي إلي زيادة تكلفة المعاملات التجارية، الأمر الذي يبين أنه في ظل المشاكل سالفة الذكر يظهر ضعف دور الوسيط الجمركي في تيسير التجارة الخارجية المصرية وذلك علي الأقل في الأجل القصير. لذا يتعين إجراء تحليل نوعي لمعرفة نقاط الاختناق المعرقلة من أجل التفكير في طرق حل سريعة. أما في الأجل المتوسط والطويل، فمن المتوقع مع معالجة المشاكل سالفة الذكر، وعندما تكتمل الأدوات والمقومات –والتي لهذه اللحظة لم تكتمل، والدليل هناك التحديث المستمر فى منظومة نافذة التى من شأنها الربط الالكترونى فيما بين مجتمع الميناء والجهات الحكومية العاملة– فإنه يمكن قياس الفاعلية في تحقيق الأهداف والكفاءة في استخدام الموارد المتاحة، ولكن يتعين اعتماد نهج شامل للتصحيح والتحسين، والشراكة والتعاون بين جميع اللاعبين الرئيسيين على طول سلسلة التوريد التجارية والتعامل مع دراسة زمن

الافراج الجمركي كمؤشر للأداء. وأخيراً ضرورة توافر الإرادة السياسية والالتزام، موافقة أصحاب المصلحة في كل مرحلة.

والجدير بالذكر أن تقرير ممارسة الأعمال لعام ٢٠٢٠ ، توصل للوقت اللازم للاستيراد وفقا لقوانين الحدود ٢٤٠ ساعة أي نحو ١٠ أيام. في حين الوقت اللازم للاستيراد وفقا لقواعد الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية ٢٦٥ ساعة أي ١١ يوم ، أما بحثنا من خلال العينة العشوائية توصل لزمن افراج١٠,١ يوم.

النتائج والتوصيات

تسعي الدراسة لتبيان دور الوساطة الجمركية في تيسير التجارة الخارجية المصرية في ضوء التجارب الدولية. وقد تم التوصل لمجموعة من النتائج والتوصيات يمكن بيانها علي النحو التالي:

أولاً: النتائج

**** تتمثل أهم النتائج التي تم التوصل إليها من آدبيات وبعض تجارب الوساطة الجمركية وتيسير التجارة في الآتي:**

(١) رغم قيام رابطة للوسطاء الجمركيين بدورهام ، إلا أن هناك تحديات مرتبطة باستخدامهم منها الامتثال ونزاهة الوسطاء خاصة في ظل وجود الوسطاء غير الرسميين، وتغيير التشريعات المتعلقة بالاستخدام الإلزامي للوسطاء، والافتقار للقدرات اللازمة لإصلاح الممارسات الحالية ودمج أفضل الممارسات والتكنولوجيا الجديدة.

(٢) لا يوجد حل يناسب الجميع في صورة مقاس واحد ومعظم أعضاء منظمة الجمارك العالمية أنشأ نظام الوسطاء الجمركيين الملائم بالفعل لمتطلباتهم واحتياجاتهم الوطنية.

(٣) تتطلب البيئة التجارية المتطورة تقديم خدمات محسّنة ومهنية عالية وأخلاقيات وآلية تنظيم ذاتي للمخلصين. كما يوجد عدة معايير مهنية لتقديم خدمة التخليص الجمركي يمكن استخدامها لترتيب الوسطاء الجمركيين منها تصنيف وسطاء الجمارك بناءً على بيانات الانتهاك التاريخية لتقييم مستوى امتثالهم، نشر نتائج الترتيب وفقا لمستوى مخاطر الوسطاء وذلك كدليل للمجتمع التجاري.

(ISSN: 2356 - 9492)

(٤) إختلاف الهيئات والمؤسسات التي تتولي بناء قدرات الوسطاء الجمركيين من دولة لأخري داخل الدول الأعضاء بمنظمة الجمارك العالمية ما بين الإدارات الجمركية ، رابطة وسطاء الجمارك ، إدارات الجمارك بشكل تعاوني مع رابطة وسطاء الجمارك أو مع هيئات القطاع الخاص، منظمات القطاع الخاص مثل الغرف التجارية في لوكسمبورج وسلوفينيا وترينيداد.

(٥) قامت دراسات عديدة قبل دخول إتفاقيتي تيسير التجارة وإجراءتها حيز النفاذ بتقديرأهم المكاسب المحتملة من تيسير التجارة لكل من الحكومات ومجتمعات الأعمال، الأمر الذي يقلل من وجاهه بعض النتائج التي توصلت إليها، كما بالغت في تقدير المنافع المتوقعة من تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة ، نظرا لأنها لم تتضمن تكلفة تنفيذ إلتزامات تلك الاتفاقية.

(٦) تبين من تجربة الفلبين أن يُعزى التأخير بشكل مباشر لوسيط الجمارك/ المستوردين أنفسهم ، وتتسبب المستندات غير المكتملة في التأخير في الإيداع. كما أن حوسبة وأتمتة كاملة للأنظمة في الميناء، تنسيق أقوى وربط عبر الإنترنت مع الجهات الحكومية الأخرى، تقييم المخاطر اعتماداً على تكنولوجيا المعلومات ونظام الاستهداف، تنفيذ أكثر قوة للبرامج التي تعترف بالتجار وكلائهم الملتزمين وتكافئهم، وجميعها تصب في تخفيض زمن الافراج الجمركي.

**** تتمثل أهم النتائج التي تم التوصل اليها من دراسة الوساطة الجمركية وتيسير التجارة في مصر:**

(٧) تبين من دراسة إطار عمل الوسطاء الجمركيين في مصر الآتي:

– هناك العديد من القوانين والتشريعات تمثل عبئاً علي مصلحة الجمارك وعبئاً ثقيلاً علي كافة أطراف المجتمع التجارى وتمثل حجر عثرة أمام سهولة الإجراءات وتقليل زمن الإفراج مما يعيق حركة التجارة الخارجية.

– اقتصر القانون الجمركي علي تعريف المخلص الجمركي ولم يعرف مهنة التخليص الجمركي.

– تضمن قانون الجمارك إلتزم المخلص الجمركي بإمساك سجل خاص، وضرورة حصوله علي ترخيص، والضمانات الواجب دفعها من المخلصين، ومع ذلك لم يحدد المشرع حقوق المخلصين مقابل الالتزامات التي حددها القانون.

– يعد الحصول على مؤهل عال أحد قاعدة المعرفة والشروط الواجب توافرها في المخلصين الجمركيين، ولم يتم تحديد هذا المؤهل (تجارة –حقوق– معاهد عاليا للفن التجاري)، وبالتالي أتاح لجميع المؤهلات العليا إمكانية الحصول علي ترخيص مزاولة مهنة التخليص الجمركي.

– زيادة عبء الوساطة الجمركية متمثلا في التأمين النقدي وقدره ١٠٠ألف جنيه على الأشخاص الاعتبارية، ٥٠ألف جنيه للأشخاص الطبيعية. بالاضافة لمجموعه الملاحق من (١) إلي (٥) باللائحة التنفيذية للقانون التي أضافت أعباء أخرى لم تكن موجودة من قبل.

(٨) تبين من دراسة رابطة الوسطاء الجمركيين الآتي:

– لا يوجد علي مستوي جمهورية مصر العربية نقابة للوسطاء الجمركيين رغم أن الأصل وجوب أن تكون هناك نقابة مهنيين تأسيساً على قرار وزير المالية رقم ٥٣١ لسنة٢٠٠٥ والقاضى بأن مهنة التخليص الجمركى إحدى المهن غير التجارية.

– أصبح الوسطاء الجمركيين يعملون بالإتساق مع قانون النقابات العمالية وهو ما تم فى بورسعيد.

– قلة الوعى الاجتماعى والثقافى بشأن قيمة الاتحادات والكيانات الممثلة للمهنة وأهميتها إجتماعيا وعملياً وعلمياً. الا أنه بالتطبيق العملى لإنشاء تلك الكيانات تم الاصطدام بافتقار الوعى المشار إليه وأكبر دليل على ذلك أن إجمالى ممتهنى التخليص الجمركي ممن هم مسجلين لدى مصلحة الجمارك يبلغ عددهم ٣٢١٥٠ .

(٩) تبين من دراسة أوجه التعاون بين الجمارك والوسطاء الجمركيين الآتي:

– من دراسة المشغل الأقتصادى المعتمد، تبين ضعف أعداد عملاء المشغل الاقتصادي المعتمد بالمقارنة بالمزايا والتيسيرات التي يتم منحها، حيث وصل عددهم إلي ١٢٤ شركة في عام ٢٠٢٠.

(ISSN: 2356 - 9492)

– من دراسة إدارة المخاطر، تبين أن استخدام أساليب تحليل المخاطر لها تأثير علي تحقيق الرقابة والحد من المخاطر الجمركية، ويساعد علي متابعة وقياس المخاطر المحتملة وإدارج النتائج ضمن خطة الإدارة، وأن الاعتماد علي قواعد ونظم المعلومات تساعد في مجال استخدام أساليب تحليل المخاطر الجمركية لكشف المخالفين والحد من المخاطر وتحقيق الرقابة الجمركية.

– تبين أن إستخدام تكنولوجيا المعلومات في الجمارك المصرية يؤثر بشكل إيجابي علي مستوي أداء وعمل فرق فحص الواردات الجمركية، وأن أكثر العوامل تأثيرا في إيجابية تلك العلاقة وجود هيكل لتكنولوجيا المعلومات يتضمن معدات وأفراد مؤهلين وعلي إستعداد دائم للأداء، وأن يكون لدي فريق العمل وعي ثقافي ومهني بأهمية عمل إدارة المخاطر وفحص الورادات.

– تبين من دراسة النافذة الواحدة القومية للتجارة الخارجية

– منذ تطبيق تلك المنظومة فى ميناء مثل ميناء الاسكندرية قد تم فى ٢٠٢٠/١١ وإلى الآن لم يصدر دليل إجرائى واحد يحدد واجبات من يمتهن الوساطة الجمركية وحقوقهم، حيث أن الأصل في أي مهنة هي تحديد المسؤولية القانونية لمزاولى المهنة. وقد تعددت الآراء حول تحديد المسؤولية القانونية لمزاولى المهن المختلفة في ظل المنظومة اللوجيستية مثل الناقل البحرى ومالك السفينة وخلافه. وجدير بالذكر، أن تحديد المسؤلية محدد أساسى في وضع حلول للمشاكل اللوجيستية والرجوع على المسؤول عن أداء الأعمال وخاصة بعد توقيع مصر على إتفاقية النقل المتعدد الوسائط.

– رفضت الجهات الأخري العاملة مع مصلحة الجمارك الانضمام لمنظومة نافذة بدعوي سرية المعلومات مثل المفرقات والمخدرات وخلافه. أضف لذلك لم يتم الربط بمنظومة نافذة بوابات العبور، قاعدة بيانات الجمارك، الدفع الالكتروني، والمنافستو المركزي الخاص بدخول وخروج البواخر وحمولتها وقد تم الربط مؤخرا يوم ٢٠٢١/٨/١٢. ويرتبط بنافذة الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات، الهيئة القومية لسلامة الغذاء.

– تبين من دراسة التسجيل المسبق للشحنات، أن هناك مشكله الشحنة المصدرة فعلياً، حيث جرت العادة بأن يكون هناك وقف للشحن الصادر قبل مغادرة السفينه بوقت ٤٨ ساعة، وواقعياً هذا الاتفاق يمكن إلغاؤه وتعديله بأن يتم الشحن إلى ساعه المغادرة أو قبل المغادرة بساعة واحده طبقا لحجم الملاءمه الماليه للعميل بالخطوط الملاحيه وحجم التعاملات، ومن ثم فان الشحنة المصدرة فعلياً لاتظهر جليا الا بعد تمام الشحن ، وبالتالي يتعارض قرار وزير الماليه مع التطبيق علي أرض الواقع، ويكون التعديل قبل الوصول وليس قبل الشحن.

– من دراسة التخليص المسبق، تبين أنه يجوز للمستورد أو وكيله إتخاذ إجراءات التخليص الجمركي المسبق عن البضاعة وسداد ٣٠% من الضرائب والرسوم المقدرة مبدئياً وذلك قبل وصول البضاعة علي أن يتم إجراء التسوية النهائية بعد وصول البضاعة وفقا للتعريفة الجمركية النافذة وقت الإفراج، وهذا لا يمثل حافز للمستورد، نظرا لأنه يمكنه استثمار ٣٠ % من الضرائب والرسوم التي يدفعها مقدما وتحقيق عائد ودفع قيمة الضرائب والرسوم المستحقة عند ورود الشحنة.

(١٠) من دراسة دورالوسيط الجمركي في تيسيرالتجارة الخارجية المصرية، تبين الآتي:

–أن مهنه المخلص الجمركى بالمفهوم الضيق تبدأ من مرحله إعداد البيان الجمركى لحين الافراج عن الشحنة خارج الدائره الجمركيه وربما الحصول على الافراجات الرقابية النهائية للبضائع الوارده كل حسب حالته . أما بالمفهوم الواسع ووفقا للمادة (٣٩) نجد أن المشرع عندما ذكر المستورد أو وكيله جعل لفظ وكيله على الاطلاق اتساعا مع المبدء القانونى فى إن الأصل فى القانون هو الاباحه ولم يقيد النص، وبالتالى يكون للمخلص دوراً هاماً قبل وصول البضاعه.

– يمكن قياس الكفاءة والفاعلية في تطبيق منظومة نافذة عندما تكتمل الأدوات والمقومات الخاصة بالمنظومة. وحتي الآن لم تكتمل الأدوات والمقومات، والدليل على ذلك هو التحديث المستمر فى منظومة نافذة التى من شأنها الربط الالكترونى فيما بين مجتمع الميناء والجهات الحكومية العاملة.

(ISSN: 2356 - 9492)

(١١) تتمثل المشاكل التي تحد من دور الوسيط الجمركي فى تيسير التجارة الدولية المصرية في الآتي:

–الاصطدم باتفاقيات دولية موقع عليها مصر، وعليه فإن تطبيق نظام التسجيل المسبق للشحنات سوف يصطدم ببعض بوالص الشحن ولاسيما البوالص لحامله والتي لايجوز إلغاءها لأسباب اقتصادية وتجارية، وخاصة فى حال السلع الاستراتيجة والبواخر المؤجرة charter حيث تكون جميع المستندات تكون لحامله to order وتكون واقعة الشراء على ظهر السفينة أثناء إبحارها.

– مشكلة اصطدام نظام التسجيل المسبق للشحنات مع نظم البوالص المجمعة ، حيث أن البوليصة الأصلية تصدر باسم مرحلى البضائع ومن ثم لا يمكن أن يقوم هو بعمل التسجيل المسبق للشحنات وإن قامت الأطراف بذلك فإن المستورد فى البوليصه الأصليه هو مرحلى البضائع وليس المستورد.

– الاصطدام مع إتفاقيات نظم العبور خاصة الترانزيت غير المباشر، بأن يتم شحن بضائع من دولة ولتكون دولة من دول جنوب شرق آسيا لوصولها إلي ليبيا، وفى تلك الحاله يكون المستورد أجنبى والمورد أجنبى، الأمر الذي يعرقل الاجراءات الجمركيه الخاصه بالترانزيت ، وبالتالي تحول تجارة الترانزيت دول أخرى (تركيا) تستغل تلك العراقيل فى سحب نصيب مصر فى التجاره الدوليه في الترانزيت. وعليه كان يجب تبسيط وتسهيل الاجراءات الجمركيه الخاصه بالترانزيت حتي لا يتم استغلال تركيا وتكون هى المورد الرئيسى لبلدان مثل ليبيا وسوريا والعراق واليمن وخلافه .

– عدم احتواء نظام نافده لبعض النظم ومنها على سبيل المثال، الدفع الالكترونى، قاعده بيانات الجمارك، المنافستو الخاص بالبواخر وقد تم ضمه يوم الاربعاء ٢٠٢١/٨/١٢، بمعنى أنه لا يتم ربط ما يتم دفعه الكترونياً ومنظومه نافذه مباشره بل يتم نقل البيانات عبر برنامج تكامل لحين الربط ، ومن ثم قد يظهر الدفع بعد فترة تقدر بما لا يقل عن ساعتين خلال اليوم. وكذلك قاعده بيانات الجمارك، حيث يتم الافراج عن وسائل لا تظهر بقاعد بيانات جمارك ألا خلال ٤٨ ساعة من تاريخ الافراج لنقل البيانات عبر برامج التكامل. أما المنافستو الخاص بالبواخر فقد تم الربط مؤخرا يوم

٢٠٢١/٨/١٢، حيث أن المنافستو المركزى كان من أحد عناصر التكامل التى تحدث فيها العديد من مشاكل الربط ولا سيما ربط بوالص الإيداعات الخارجية والموانئ الأخرى خارج نطاق الموانى الرئيسيه. وقد أبرزالتطبيق العملى وجد بعض المعوقات أهمها:التزاحم وتأخير إنجاز العمل ولاسيما قيد ٤٦ك.م، وعدم انتظام حركه التعديلات والتنازلات والتأشير لحالات الافراج المسبق، وعدم التنسيق فيما بين الشركة المصرية لتكنولوجيا التجارة الالكترونية وفيما بين عمل المنافستو المركزى.

– عدم ربط غرف الملاحه والتوكيلات الملاحيه وشعبه النقل الدولى مع نافذة، الأمر الذي ترتب عليه عدم العمل بنظام الاذن الالكترونى، حيث تستغرق مرحله الحصول على الأذن وقت قد يتعدى اليومين من خلال إيدعات البنوك وتدبير العملة الأجنبية وخلافه وبعد ذلك يتم إستلام إذن التسليم ورقيا وهو ما نسعى لتقليل مستندات البيان الجمركى وتقليص عددها. كذلك عدم إرسال بيان التعديلات والتنازلات الكترونياً، الأمر الذي لا يؤدي لتقليص عدد المستندات الورقية ، ولا يضمن عدم التلاعب وصحة المستند.

– مشكلة تكرار الإجراء الجمركى من خلال وجود مثمن مستندى وآخر للبضاعة، وفى بعض الاحيان إختلاف البند المطبق فيما بين المثمن المستندى والمثمن للبضاعة بالساحة. وفى حال حدوث هذا الخلاف ولاسيما فى حال وجود جهات عرض مختلفة يترتب على ذلك فتح طلبات فحص جديدة طبقا للبند السابق تغيره واذا تم ذلك بعد تمام سحب العينات يتسبب في تعطيل الافراج عن الرسائل لمدة قد تقارب ١٥يوم وهناك حالات ثابته بذلك. ولاشك أن يتسبب فى تعطيل زمن الافراج ومن ثم حدوث المنازعات الجمركية. والحل المقدم من قبل الشركة المصرية لتكنولوجيا التجارة الالكترونية هو تطبيق تصويب للوضع يسمي انقل وقارن، وهذا التصويب قد يتم في مدد متفاوته ولكن من شأنه تأخير زمن الافراج الجمركي.

– مشكلة المراقب المالى وهو استحداث لوظيفة لم تكن موجودة قبل ذلك، وقد تسببت فى تعطيل زمن الافراج وقلة عدد مراقبى الدفع (مدراء التعريفة)

(ISSN: 2356 - 9492)

– مشكلة مقاومة العنصر البشرى من موظفى الجمارك للتحديث والتطوير والتمسك بالروتين وعدم استيعاب عمل المنظومة، مما يعطل سرعة الافراج وتخفيض زمن الافراج.

(١٢) تبين من دراسة الدور الحالي والمتوقع للوسيط الجمركي الآتي:

– زادت قيمة زمن الافراج وإن كانت الزيادة بنحو نصف يوم في المتوسط، وأبرزت اللقاءات مع بعض الوسطاء المشاكل سالفة الذكر التي تعرقل دورهم في تيسير التجارة الخارجية منذ العمل بمنظومة نافذة والتسجيل المسبق للشحنات والتخليص المسبق.

– ضعف دور الوسيط الجمركي في تيسير التجارة الخارجية المصرية وذلك علي الأقل في الأجل القصير.

– من المتوقع في الأجل المتوسط والطويل مع معالجة المشاكل التي تواجه بيئة العمل في ظل التحديثات التي تجري في مصلحة الجمارك حالياً، زيادة دور الوسيط الجمركي في تيسير التجارة الخارجية المصرية من خلال انخفاض زمن الافراج ومن ثم تكلفة المعاملات التجارية.

ثانياً: التوصيات

(١) ينبغي زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطبيق العقوبات الإرشادية والعقوبات الرادعة. وتعزيز القدرات لتتمكن إدارات الجمارك من فرض العقوبات والجزاءات على الانتهاكات التي يرتكبها الوسطاء، وإجراء التغييرات التشريعية والإدارية اللازمة.

(٢) يتعين دراسة التجارب الدولية وخاصة تلك التي تتشابه مع بيئة الدولة التي ترغب في تفعيل ايجابية دور الوسيط الجمركي في تيسير التجارة الخارجية . وينبغي أن يقوم أي إصلاح أو تحديث جمركي وتيسير التجارة بوضع استراتيجية لتحسين الكفاءة المهنية وسلوك المخلصين الجمركيين من خلال برامج التدريب والترخيص المهنية ، وتطبيق العقوبات أو التعليق المؤقت أو الإلغاء الدائم للتراخيص عندما يُعتبر الوسطاء غير محترفين وغير فعالين، أو متورطين في احتيال جمركي أو ممارسة فاسدة أخرى.

(٣) يجب وضع إطار نموذجي لتقديم خدمات الوساطة الجمركية كمبدأ إرشادي، وإنشاء هيئة رقابة تقودها رابطة الوسطاء لمراقبة السلوك المهني للمخلصين بمجموعة من القواعد الخاصة بها للتعامل مع المخلصين غير الملتزمين التي قد تتضمن الفصل من عضويتها. وضرورة وضع معايير مهنية تصنف الوسطاء بناءً على بيانات الانتهاك التاريخية لتقييم مستوى امتثالهم، ونشر نتائج الترتيب وفقا لمستوى مخاطر المخلصين وذلك كدليل للمجتمع التجاري.

(٤) ضرورة التعاون بين الهيئات والموسسات التي تتولي بناء قدرات الوسطاء الجمركيين داخل الدولة وليس الاعتماد فقط علي الادارة الجمركية.

(٥) يتعين إجراء مزيد من البحوث لتبين الآثار الفعلية بعد تطبيق اتفاقيتي تيسير التجارة وكيوتو المعدلة مع ضرورة تضمينها تكلفة إلتزامات الاتفاقية في ضوء المنافع المتوقعة. وضرورة زياده البحث والتحليل المتعلق بالإجراءات الجديدة التي ترتبط بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للتخفيف من مخاوف الدول النامية والأقل نمواً.

(٦) من دراسة تجربة الفلبين، ينبغي حوسبة وأتمتة كاملة للأنظمة في الميناء، تنسيق أقوى وربط عبر الإنترنت مع الجهات الحكومية الأخرى: تقييم المخاطر اعتماداً على تكنولوجيا المعلومات ونظام الاستهداف، تنفيذ أكثر قوة للبرامج التي تعترف بالتجار وكلائهم الملتزمين وتكافئهم، جميعها تصب في تخفيض زمن الافراج.

(٧) توصيات نابعة من دراسة إطار عمل المخلصين الجمركيين في مصر:

- ضروة إصدار قانون رقابي موحد يضم كل هذه القوانين والتشريعات بين دفتيه أسوه بما هو متبع في العديد من دول العالم المتقدم.
- يتعين أن يتضمن القانون الجمركي تعريف مهنة التخليص الجمركي كماعرف المخلص الجمركي.
- ضرورة أن يحدد المشرع حقوق االوسطاء مقابل الالتزامات التي حددها القانون مثل ضروة إمساك سجل خاص، وضرورة حصوله علي ترخيص، والضمانات الواجب دفعها من المخلصين.

(ISSN: 2356 - 9492)

- يتعين تحديد المؤهل المطلوب للحصول علي الترخيص الجمركي لمزاولة المهنة مثل تجارة، حقوق، معاهد عاليا للفن التجاري، حتي يتسني عمل نقابة للوسطاء الجمركيين.
- ينبغي إعادة النظر في التكاليف التي تزيد من عبء الوساطة الجمركية الواردة في الملاحق من رقم (١) إلي رقم (٥) باللائحة التنفيذية لقانون الجمارك والتي سوف ينقل عبئها علي المستهلك النهائي للبضائع، للأن مصلحة الجمارك جهة خدمية.

(٨) توصيات نابعة من دراسة رابطة الوسطاء الجمركيين في مصر:

- ضرورة وجود نقابة للوسطاء الجمركيين علي مستوي جمهورية مصر العربية تأسيساً على قرار وزير المالية رقم ٥٣١ لسنة٢٠٠٥ والقاضى بأن مهنة التخليص الجمركى إحدى المهن غير التجارية، مع العمل مؤقتا بالإتساق مع قانون النقابات العمالية وهو ما تم فى بورسعيد.
- يتعين زيادة الوعى الاجتماعى والثقافى بشأن قيمة الاتحادات والكيانات الممثلة للمهنة وأهميتها إجتماعيا وعملياً وعلمياً. ونقترح تصحيح مسار السلوك الاجتماعى من خلال عقد لقاءات ثقافية من شأنها توعية الأفراد وبيان مهام تلك الكيانات، وضرورة وجود دور للدولة بالالزام لممتهنى التخليص الجمركي بتقديم ما يفيد الاشتراك بأى من الكيانات الرسمية لامكانية استخراج تصريح مزاولة المهنة وذلك يتطلب تعديل تشريعى .

(٩) توصيات نابعة من دراسة أوجه التعاون بين الجمارك والوسطاء الجمركيين في مصر:

- من دراسة المشغل الاقتصادي المعتمد، يتعين تقديم مجموعة من الحوافز المرتبطة بمحددات قرار الانضمام بنظام المشغل الاقتصادى المعتمد، نظراً لأن المزايا والتيسيرات التي يتم منحها واضح عدم جاذبيتها.
- من دراسة إدارة المخاطر، يتعين علي العاملين في مجال تحليل المخاطر الاعتماد علي قواعد البيانات الجمركية مع ضرورة تحدثيها بشكل دائم، كما يجب أن تعطي

الأولوية للمخاطر التشغيلية في مجال العمل الجمركي، وتطبيق معايير الإنتقاء لفحص الواردات للحد من المخاطر المحتملة.

- ضرورة استمرارية استخدام النظم التكنولوجية للمعلومات في مجال المخاطر الجمركية لتطوير أداء وزيادة فعالية عمل فرق فحص الواردات الجمركية، وضرورة دعم الإدارة للعاملين بمركز المعلومات ومناطق فحص الواردات من خلال الدعم المادي واللوجستي والاهتمام ببيئة العمل والمكافأت للعاملين، والعمل علي التنسيق الدائم بين إدارات ومراكز تكنولوجيا المعلومات ومناطق الفحص والتأكيد علي سلامة وفعالية قنوات الاتصال.
- من دراسة النافذة الواحدة القومية للتجارة الخارجية، يتعين إصدر دليل إجرائى يحدد واجبات من يمتهن الوساطة الجمركية وحقوقهم، حيث أن الأصل في أي مهنة هي تحديد المسؤولية القانونية لمزاولى المهنة.وينبغي ربط الجهات الأخري العاملة مع مصلحة الجمارك بمنظومة نافذة، وبوابات العبور، وقاعدة بيانات الجمارك، والدفع الالكتروني، وتم ربط الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات والهيئة القومية لسلامة الغذاء.
- من دراسة التسجيل المسبق للشحنات، يتعين تعديل قرار وزير المالية الخاص بالتسجيل المسبق للشحنات قبل مغادرة السفينة بوقت ٤٨ ساعة ليكون قبل وصول الشحنة، وذلك للاخذ في الحسبان ما يحدث علي أرض الواقع من استمرار عملية الشحن لساعه المغادرة أو قبل المغادرة بساعة واحده طبقا لحجم الملاءمه الماليه للعميل بالخطوط الملاحيه وحجم التعاملات، وبالتالي فالشحنة المصدرة فعلياً لا تظهر جليا الا بعد تمام الشحن.
- من دراسة التسجيل المسبق للشحنات، ينبغي إعادة النظر في الحافز المرتبط بالسداد المسبق لنسبة ٣٠% من الضرائب والرسوم المقدرة مبدئياً وذلك قبل وصول البضاعة علي أن يتم إجراء التسوية النهائية بعد وصول البضاعة وفقاً للتعريفة الجمركية النافذة وقت الإفراج، نظرا لعدم فعاليتها.

(١٠) توصيات مرتبطة بدورالوسيط الجمركي في تيسيرالتجارة الخارجية المصرية:

(ISSN: 2356 - 9492)

ضرورة تنمية قدرات ومهارات الوسيط الجمركي يقوم بدوره بالمفهوم الواسع، وبالتالي يزيد دوره في تيسير التجارة الخارجية المصرية. وينبغي الاستمرارية في التحديث والتطوير المستمر وإزالة العقبات التي تواجه وسطاء الجمارك وبصفة خاصة العقبات الناتجة عن منظومة نافذه والتسجيل المسبق للشحنات.

(١١) توصيات لحل المشاكل التي تحد من دور المخلص الجمركي فى تيسير التجارة الدولية:

- ينبغي قياس الكفاءة والفاعلية في تطبيق منظومة نافذة عندما تكتمل الأدوات والمقومات الخاصة بالمنظومة. إلا أن التقييم الجزئي يفيد في تتبع تطبيق المنظومة لمعرفة السلبيات ومحاولة معالجتها.
- ينبغي إيجاد حلول للاصطدم باتفاقيات دولية موقع عليها مصر، خاصة تطبيق نظام التسجيل المسبق للشحنات سوف يصطدم ببعض بوالص الشحن ولاسيما البوالص لحامله، ونظم البوالص المجمعة.
- يتعين تفادي جوانب الاصطدام مع إتفاقيات نظم العبور خاصة الترانزيت غير المباشر، حتي لا يتم استغلال تركيا لذلك وتكون هى المورد الرئيسى لبلدان مثل ليبيا وسوريا والعراق واليمن، ناهيك عن ما يتم فقدة من العملات الأجنبية.
- ضرورة العمل علي احتواء نظام نافذة لنظم الدفع الالكترونى، قاعدة بيانات الجمارك، المنافستو الخاص بالبواخر بعض المعوقات وأهمها:التزاحم وتأخير إنجاز العمل ولاسيما قيد ٤٦ك.م، وعدم انتظام حركه التعديلات والتنازلات والتأشير لحالات الافراج المسبق، وعدم التنسيق فيما بين الشركة المصرية لتكنولوجيا التجارة الالكترونية وفيما بين عمل المنافستو المركزى. لذا نقترح على المدى القصير:زياده عدد الشبابيك التى تقوم باستلام الملاحظات والتعديلات والتنازلات والتأشير لحالات الأفراج المسبق، والإعتماد على موظفى المنافستو المركزى ممن لهم خبره فى هذا المجال لسابق العهد قبل قيد المنافستو نافذه مع تدريب أخرين لضمان جوده ومستوى العمل.

- يتعين مخاطبه غرف الملاحه والتوكيلات الملاحيه وشعبه النقل الدولى بضروره الربط مع نافذه لتطبيق نظام الأذن الالكترونى ، وارسال بيان التعديلات والتنازلات الكترونيا، من أجل تخفيض زمن الافراج وتقليص استخدام المستندات الورقية وضمان استيداء حقوق الخزانة العامه للدولة.
- يتعين توحيد المعامله بين المثمن المستندي ومثمن البضاعة من خلال تواجد جميع مأموري التعريفه بمناطق الفحص، وبالتالي يكون البند الموضوع في تلك الحاله هو بند نهائي لا رجعة فيه إلا في حاله اختلاف صاحب الشأن عليه ومن ثم تقليل مشكلة تغير البند. كما أن هذا المقترح قد يكون له دور هام في زياده أعداد مأموري التعريفه، ومن ثم تخفيض العبء عليهم، والتغلب علي مشكله نقص العماله التي تمر بها مصلحه الجمارك في الفتره الراهنه .كما أن تواجد مأموري التعريفه في مناطق الفحص يعطي الفرصه نحو تدريب العديد من مأموري التعريفه الجدد ان وجد وكذلك نقل وتواصل الخبرات فيما بينهم. كما أن هذا المقترح قد يكون سبب في تخفيض زمن الافراج من خلال زياده أعداد مأموري التعريفه ومن ثم تخفيض نصيب الفرد منهم من عدد الشهادات الواجب عليه القيام بها، مما يعطي الفرصه للدراسه الصحيحه للبند والسعر، خاصه وأن اليوم أصبح جميع المعلومات السعريه علي شبكه المعلومات متوفره علي مواقع مصلحه الجمارك. ناهيك عن أن هذا المقترح ق يتماشي مع صحيح القانون الجمركي ولائحته التنفيذيه، حيث أن الأصل في وضع البند الجمركي هو حاله الورود وبالتالي رؤيه المثمن للصنف أكبر دليل ودافع لاقتناعه بالبند المطبق بمعرفته، وكذلك تقليل المنازعات في شأن البند الجمركي وتقليل التظلمات ومن ثم الامانات وعبء رد الامانه فيما بعد.
- مشكلة المراقب المالى وهو استحداث لوظيفة لم تكن موجودة قبل ذلك، وقد تسببت فى تعطيل زمن الافراج وقلة عدد مراقبى الدفع (مدراء التعريفة).
- ضرورة إلغاء مسمى المراقب المالى حيث أنه مسمى وظيفى مستحدث لم يكن موجود أصلا، وكان من يقوم به قبل تطبيق المنظومة هو رئيس قسم حسابات وليس مدير تعريفة. وفي ظل نقص الأعداد في قطاع التعريفة في مصلحة الجمارك وتطبيق

(ISSN: 2356 - 9492)

الجمارك لمنظومة التوقيع الالكترونى، وبالتالي فإن أى موظف يقوم بأدء عمل على نظام نافذة يظهر توقيعه ووظيفته من خلال استخدام فلاشة التوقيع الالكتروني، الأمر الذي يعضد دمج وظيفة مدير التعريفة مع وظيفة مراقب مالي تحت مسمي (مدير تعريفة) بالمراكز اللوجستية علي منصة نافذة.

- لحل مشكلة مقاومة العنصر البشرى من موظفى الجمارك للتحديث والتطوير والتمسك بالروتين وعدم استيعاب عمل المنظومة، نقترح إحكام الرقابة على موظفي الجمارك وإجراء المتابعة الفعالة لمستوى الأداء وكذلك معايير تقييم الأداء من خلال إدارات متخصصة وسؤال من تعطل عن أداء العمل عن أسباب التعطيل ومدى تماشيه مع القانون ولائحته التنفيذية. وكذلك النقل الدورى فيما بين المواقع وذلك لعدم تواجد الشخص لفترة كبيرة في نفس المكان ينتج عن ذلك بعض المشكلات ومدى توطين هذا الموظف في ذلك المكان مما يجعل له الحق في إحكام السيطرة غير القانونية. كذلك فتح الموانى على إدارتها الفنية بحيث يكون هناك استراتيجية تخص التشغيل فيما بين الموانى بأن يتم القيام بأعمال إسكندرية بالسخنة والسخنة ببورسعيد وهكذا. أيضا تقوية نقط الاتصال فيما بين المتعاملين والإدارات الجمركية لمتابعة أعمالهم وكيفية العمل ومساره وتصحيحه إن لزم الامر. ناهيك عن تدريب جيل جديد من موظفي الجمارك حديثى التخرج.

(١٢) من دراسة الدور الحالي والمتوقع للوسيط الجمركي نوصي بالآتي:

- ضرورة أن تكتمل الأدوات والمقومات والتي إلى هذه اللحظة لم تكتمل بصورة سريعة ، واعتماد نهج شامل للتصحيح والتحسين ، والشراكة والتعاون بين جميع اللاعبين الرئيسيين على طول سلسلة التوريد التجارية.
- التعامل مع دراسة زمن الافراج الجمركي كمؤشر للأداء، وضرورة توافر الإرادة السياسية والالتزام، وموافقة أصحاب المصلحة في كل مرحلة.
- ينبغي قياس الفاعلية في تحقيق الأهداف والكفاءة في استخدام الموارد المتاحة بصورة متكاملة وأكثر دقة مع إكتمال المنظومة واشتراك كافة الجهات التي يجب أن تكون علي نافذة والقضاء علي المعوقات سالفة الذكر.

المراجـــــــــــــع

أولاً: المراجع العربية

• الكتب

- محمد جلال خطاب،(٢٠١٦)، "اقتصاديات الجمارك بين النظرية والتطبيق"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.
- محمود محمد أبو العلا، (٢٠٠٩)، "آليات تسهيل التجارة الدولية: منظور جمركي"، الدار المصرية للنشر التوزيع.

• البحوث والتقارير والمؤتمرات والمجلات

- إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية (شعبة الإحصاء)، ٢٠١٠،" إحصاءات التجارة الدولية في البضائع: ملحق لدليل تجميع الإحصاءات "، الأمم المتحدة، نيويورك.
- إدارة المفاوضات التجارية منظمه التجارة العالمية، قطاع التجارة الخارجية، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، "اضاءه على اتفاقيه تيسير التجارة في اطار منظمه التجارة العالمية".
-الانكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠٠٦) دليل تيسير التجارة ، الجزء الثانى : "ملاحظات تقنية على التدبير الأساسية لتيسير التجارة"، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف.
- المركز الاسلامي لتنمية التجارة، (٢٠١٧) ، " تقرير حول المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية"، تركيا ، الدورة ٣٣، الكومسيك، ٢٠١٧.
- أحمد خليل حماد، " تجربة الأردن في مجال تيسير التجارة ومفاوضات تيسير التجارة في منظمة الجمارك العالمية، اجتماع الخبراء حول تيسير التجارة والنقل في منظمه الاسكوا مارس ٢٠١١.
-أحمد عبدالباسط ، (٢٠٢١) " الفاعل الاقتصادي المعتمد"، المعهد الثقافي الجمركي، دورة تدريبية.
- جان رامبرج، (٢٠١٢)، " قانون ترحيل البضائع"، ترجمة طاهر حزين المحامي، مراجعة فاروق ملش، الطبعة الثالثة .

(ISSN: 2356 - 9492)

- حسن عبدالنبي السيد حلوسه، (٢٠١٨أ)، " أثرأساليب تحليل المخاطر الجمركية علي تحقيق الرقابة والحد من المخاطر"، كلية تجارة الاسماعيلية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد التاسع، العدد الثالث،٢٠١٨.
- ----------، (٢٠١٨ب)، " أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات علي عمل فريق فحص الواردات الجمركية "،كلية تجارة الاسماعيلية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد التاسع، العدد الثالث،٢٠١٨.
- خليفه خالدي، عقبه عبد اللاوي، الحاج العربي منصوري ،(٢٠١٩)، "اتفاقيه تيسير التجارة لمنظمه التجارة العالميه وانعكاساتها الاقتصادية على الدول النامية والأقل نموا" ، الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤيه مستقبليه للدول النامية٢، ٣ ديسمبر ٢٠١٩.
- دليل تيسير التجارة ٢٠١٧، قسم منظمه التجارة العالمية ادارة التكامل الاقتصادي، قطاع الشئون الاقتصادية.
- محمد جلال خطاب، شيماء أمين بديوي، (٢٠١٦)، "متطلبات تطبيق نظام النافذة الواحدة في الجمارك المصرية في ضوء التجارب الدولية"مجلة البحوث المالية والتجارية، تجارة بورسعيد، المجلد١٨، العدد٩ ،٢٠١٧.

• القوانين والقرارات الاتفاقيات

- قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣.
- اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الصادرة بقرار رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٦.
- قانون الجمارك ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ .
- اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ الصادرة قرار الوزاري رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١.
- قرار وزير المالية رقم ٥٣١ لسنة٢٠٠٥.
- قرار وزير المالية ٢٧٦لسنة ٢٠٢٠.
- قرار وزاري رقم ٥٥١ لسنة ٢٠٠٦.

– قرار الوزاري رقم ٣٨لسنة ٢٠٢١.
– قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٦١ لسنة ٢٠٠٥.
– منشور إجراءات رقم ٥١ لسنة ٢٠١٣.
– منشور اجراءات رقم ٣ لسنة ٢٠١٧ .
– منشور اجراءات رقم ١١ لسنة ٢٠١٧.
– منشور اجراءات رقم ٥ لسنة ٢٠١٨.
– منشور اجراءات رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٩.
– منشور اجراءات رقم ١٥ لسنة٢٠٢٠.

ثانياً: المراجع الأجنبية

• Periodicals, Articles and Reports

- A. Grainger, (2007), "Customs and Trade Facilitation: From Concepts to Implementation", World Customs Journal, Volume 2, Number 1 OECD.
- A. Grainger, (2011)," Trade Facilitation: A Conceptual Review". Journal of World Trade 45, No. 1.
- Arnold, J., & et al., (2011), "The Role of Clearing and Forwarding Agents in Reforming the EAC Logistics Sector." Africa Trade Policy Note 17, World Bank, Washington, DC.
- Butterly, T., (2003), "Trade Facilitation in a Global Trade Environment", in UNECE (eds), "Trade Facilitation: the Challenges for Growth and Development" , United Nations, Geneva.
- Roberts R.., (2000), "e-Global Logistics, The Engine Powering Globalization. Industry report", Stephens Inc. Internet research.
- Bureau of Customs., (2019), "Time Release Study" , Philippine Bureau of Customs.

(ISSN: 2356 - 9492)

- DJankov, C. & et al, (2010), “Trading on Time”, 29 the Review of Economics and Statistics, 166.
- Gajigo, O., & M. Hallward-Driemeier., (2012), “Why Do Some Firms Abandon Formality for Informality? Evidence from African Countries.” Working Paper Series No. 159, African Development Bank, Tunis, Tunisia.
- Hillberry, R and Zhang, X., (2015), “Policy and Performance in Customs: Evaluating the Trade Facilitation Agreement’’, Washington: DC: World Bank Policy Research Papers 7211.
- Hufbauer, G. C., & et al., (2010), “Figuring Out the Doha Round”, Washington DC, Peterson Institute for International Economics, Policy Analyses in International Economics 91.
- International Finance Corporation., (2006) , “Reforming the Regulatory Procedures for Import and Export: Guide for Practitioners, Small and Medium Enterprise Department” , World Bank Group, Washington, DC.
- International Trade Center, (2013), "The WTO Trade Facilitation Agreement :Business Guide for Developing Countries”, Geneva.
- Kar, D. & Spanjers, J. (2014), "Illicit Financial Flows from Developing Countries: 2003-2012", Washington DC: Global Financial Integrity.
- Moïsé, E. and Sorescu, S. (2013), “Trade Facilitation Indicators: The Potential Impact of Trade Facilitation on Developing Countries Trade”, Paris: (OECD), Trade Policy Papers No. 144.

- OECD, (2015), " Implementation of the WTO Trade Facilitation Agreement : The Potential Impact on Trade Costs", Paris : OECD, Policy Brief.
- Persson, M., (2013), "Trade Facilitation and the Extensive Margin", The journal of international trade & economic development, vol.22, No.5.
- Portugal-Perez, Alberto & Wilson, John S., (2012), "Export Performance and Trade Facilitation Reform: Hard and Soft Infrastructure," World Development, Elsevier, vol. 40(7).
- S.Creskoff, (2008), ''Trade Facilitation: An often overlooked, Engine of trade expansion'', 3 global trade and customs Journal 1
- Shingo Matsuda., (2012), "The Time Release Study as a performance measurement tool for a supply chain and an international corridor", World Customs Journal., vol.6, No. 1
- Shujie Zhang., (2009), "TRS as A Measurment of Trade Facilitation : The Experience of Customs in the Asia Pacific Region", World Customs Journal, vol.3, No. 2.
- Tadatsugu (Toni) Matsudaira, International Trade Department, World Bank, on Time Release Study Guide Review ; for the WCO Permanent Technical Committee, October 2011.
- The Revised Kyoto Convention., (2011), "A Pathway to Accession and Implementation", Asia-Pacific Economic Cooperation Publications. http://www.invest philippines.info

(ISSN: 2356 - 9492)

- UNCTAD, (2016), "Trade Facilitation and Development Driving Trade Competitiveness, Border Agency Effectiveness and Strengthened Governance", published by UNCTAD
- United States Trade Représentatives, (2013), "Fact Sheets on the WTO Trade Facilitation Agreement, December, Bali.
- UN/CEFACT Trade Facilitation Implementation Guide Version III.
-World Bank. 'Doing Business–Trading across Borders'. www.doingbusiness.org/ Explore Topics/Trading Across Borders, 10 April 2010a.
- World Customs Organization, (1999), "International Convention on the Simplification and Harmonization of Customs Procedures (as amended)", (Revised Kyoto Convention), WCO, Brussels. General Annex Guidelines Ch. 8.
- WCO., (2020), "Compendium of Authorized Economic Operator Programmes", World Customs Organization
- Ximena Gutierrez, & et al, (2005)," New Roles for Customs Brokers in The International Supply Chain", The First International Conference on Transportation Logistics, Singapore 27-29 July2005
- Zaki, C. (2014) An Empirical Assessment of the Trade Facilitation Initiative: Econometric Evidence and Global Economic Effects. World Trade Review.

• Internet Reference

- Beijing Re-code Trade Security and Facilitation Research Center., (2017), " Standard and Infrastructure of TRS: The Chinese Experience", Beijing Re-code Trade Security and

Facilitation Research Center 27 September 2017, Hammamet., PP.42-46 https://s3-ap-southeast-2.amazonaws.com/incudocuments/Conference+and+Event+Materials/WCO+PICARD+Conference+2017/Presentations/Xiaoping+Jiang.pdf

- Bryan Lee, (3013), " The Role of Customs Broker in Global Trade World" , Sep 3, 2013. https://www.morethanshipping.com/the-role-of-customs-broker-in-global-trade-world
- Evgeny P. Bondarenko, Fedor P. Tkachyk.," Customs Mediation in Foreign Trade: Scientific and Practical Aspects", Journal of Tax Reform. 2017. T. 3, № 3. C. https://journals.urfu.ru/index.php/jtr/article/view/2996/2570
- Ewa Gwardzińska," The role of customs brokers in facilitating international trade", World Customs Journal, vol.8 no.1. https://worldcustomsjournal.org/Archives/Volume%208%2C%20Number%201%20(Mar%202014)/07%20Gwardzinska.pdf
- Libing Wei," China Customs' reform: approaches to improving the professionalism of customs clearing agents to enhance trade facilitation", World Customs Journal, vol.9 no.1. https://worldcustomsjournal.org/Archives/Volume%209%2C%20Number%201%20(MarApr%202015)/WCJ_V9N1%20Wei.pdf
- R. Karthika & A.Kavipriya, (2017),"A Study on Problems Faced by Custom Brokers in CONCOR - with Special Reference to

(ISSN: 2356 - 9492)

Coimbator", International Journal of Research in Social Sciences ,Vol. 7 Issue 4..
https://www.ijmra.us/project%20doc/2017/IJRSS_APRIL2017/IJMRA-11350.pdf

- Stephen Holloway., (2010), 'Measuring the effectiveness of border management: designing KPIs for outcomes', World Customs Journal, vol. 4, no. 2.
www.worldcustomsjournal.org/media/wcj/-2010/2/Holloway.pdf.

-Thomas Cantens& et al.," Customs, Brokers, and Informal Sectors: A Cameroon Case Study", Policy Research Working Paper 6788, The World Bank, Africa Region, Poverty Reduction and Economic Management Department ,February 2014.
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/17335/WPS6788.pdf?sequence=1&isAllowed=y

- Toshihiko Osawa, "Time Release Study", World Customs Organization
https://www.unescap.org/sites/default/files/01WCO%20Time%20release%20studyToshihiko%20Osawa.pdf

-WCO, (2018), "WCO Customs Brokers Guidelines", World Customs Organization.
http://www.wcoomd.org/-/media/wco/public/global/pdf/topics/facilitation/instruments-andtools/tools/customs-brokers/customs-brokers-guidelines.pdf?db=web

- WCO, (2017), "WCO Customs Brokers Guidelines", World Customs Organization
- World Customs Organization, (2016), "WCO Study Report on Customs Brokers".

http://www.wcoomd.org/-/media/wco/public/global/pdf/topics/facilitation/instruments-and tools/tools/study-report-on-customs-brokers/wco-study-report-on-customs-brokers.pdf?la=en

- WTO,(1998), "WTO: a training package: what is trade facilitation?"

http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/eol/e/wto02/wto2_69.htm#note

- https://www.magltk.com/customs-brokerage/
- https://www.alroshd.com/ar/
- http://tfig.unece.org/details.html
- http://tfig.unece.org/AR/contents/doing-business.htm
- http://www.confiad.org/about-us/
- www.wto.org/english/tratope/e tradfae /e /casestudies e/pcatpkme.doc.
- https://www.youm7.com/story/2008/4/23
- https://www.customs.gov.eg/About/AEO
- https://www.nafeza.gov.eg/media/files/create-electronic-account.pdf

(ISSN: 2356 - 9492)

- https://www.goeic.gov.eg/ar/pages/default/view/id/189/m/6-119
- https://www.nafeza.gov.eg/media/files/ACI-User-Guide-Arabic-Final-4.pdf
-https://enterprise.press/wp-content/uploads/2021/06/LYNX-Business-Bulletin-Advanced-Cargo-Information-System-on-01062021.pdf
- https://www.nafeza.gov.eg/
- https://www.nafeza.gov.eg/media/files/ACI-User-Guide-Arabic-Final-4.pdf
https://unece.org/fileadmin/DAM/cefact/recommendations/rec33/rec33_trd352e.pdf
- www.customs.gov.eg/media/news/details
-https://www.sgs.com.eg/en/public-sector/monitoring-services/advance-cargo-information-aci,
-https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS

ملحق رقم (١) عينة دراسة زمن الافراج الجمركي

	قبل استخدام منظومة نافذة				
اسم العميل	الصنف	الشهاده	تاريخ الوصول	تاريخ الصرف	**زمن الافراج**
متحده زيوت	شرش لبن	168	17-May	21/5/2020	5
متحده زيوت	عجينه كاكاو	95	25-Apr	14/5/2020	20
متحده زيوت	بودره كاكاو	96	Apr-27	15/52020	19
متحده زيوت	صويا لثيثين	64	24-Apr	5/5/2020	12
متحده زيوت	شرش منزوع	13095	6-Apr	27/6/2020	12
متحده زيوت	شرش لبن	914	6-Apr	20-Apr-20	15
متحده زيوت	بودره كاكاو	48	4-Apr	26/4/2020	23
متحده زيوت	صويا لثيثين	332	30-Mar	25-Apr-20	26
متحده زيوت	بودره كاكاو	106	18-May	22-Jun-20	5
متحده زيوت	بودره كاكاو	114	18-May	8-Jun-20	22
متحده زيوت	بودره كاكاو	734	19-May	3-Jun-20	26
متحده زيوت	شرش لبن	169	14-May	21-May-20	8
متحده زيوت	صويا لثيثين	64	22-Apr	5-May-20	14
متحده زيوت	بودره كاكاو	60	11-Apr	10-May-20	30
ام جى كيه	شيدر	153	5-Jun	14-Jun-20	10
ام جى كيه	دهن لبن	152	4-Jun	11-Jun-20	8
ام جى كيه	شيدر	111	2-Jun	21-Jun-20	20
ام جى كيه	شيدر	175	5-Jun	1-Nov-20	28
عماره	تونه	89	26-Apr	5-May-20	10
عماره	تونه	86	26-Apr	5-May-20	10
عماره	تونه	40262	29-Mar	1-Apr-20	4

(ISSN: 2356 - 9492)

عماره	تونه	89	26-Mar	5-May-20	10
عماره	تونه	86	26-Apr	5-May-20	10
مازكس	فول صويا	11942	5-Apr	16-Apr-20	12
مازكس	لبن منزوع	156	4-May	20-May-20	17
مازكس	لبن منزوع	139	12-May	21-May-20	10
مازكس	فول صويا	154	7-Jun	10-Jun-20	4
المراعى	مواد غذائيه	12871	3-Apr	4-Jun-20	2
المراعى	شيدر	120	2-Jun	8-Jun-20	7
المراعى	زبده بلوكات	156	8-May	12-May-20	5
المتحده للزيوت	عيجنه كاكاو	24	1-Feb	5-Mar-20	5
المتحده للزيوت	بودره كاكاو	22	23-Feb	5-Mar-20	11
دار الوفاء	تونه	11	11-Feb	11-Mar-20	29
المتحده للزيوت	بودره كاكاو	25	23-Feb	14-Mar-20	20
مازكس	مفروم فول صويا	21	22-Feb	11-Mar-20	18
الامراعى	شيدر	28954	11-Mar	31-Mar-20	21
المتحده للزيوت	شرش لبن	31639	26-Feb	23-Mar-20	26
ام جى كيه	زبده	20986	26-Feb	22-Mar-20	27
ام جى كيه	زبده	24889	4-Mar	22-Mar-20	19
ام جى كيه	لبن محلى	25550	5-Mar	23-Mar-20	19
المتحده للزيوت	بودره كاكاو	10019	25-Mar	2-Apr-20	9
الهدى	لبن كامل	2399	9-Jan	22-Jan-20	14
المراعى	شيدر	5086	16-Jan	26-Jan-20	11
ام جى كيه	لبن كامل	1590	16-Jan	26-Jan-20	11
باجيرا	شيدر	19112	21-Dec	22-Jan-20	2

المتحده للزيوت	بودره كاكاو	19105	19-Dec	30-Jan-20	43
ام جى كيه	بروتين محلى	6753	21-Jan	29-Jan-20	19
مزارعون	خميره	1219	20-Jan	31-Jan-20	12
ام جى كيه	مركز بروتين	1074	6-Jan	2-Feb-20	28
المتحده للزيوت	شرش	16620	15-Feb	20-Feb-20	6
المتحده للزيوت	لبن منزوع	19513	22-Feb	1-Mar-20	8
ام جى كيه	شيدر	10	11-Feb	22-Feb-20	12
ام جى كيه	بروتين لبن	1856	1-Feb	9-Feb-20	9
مازكس	عجينه كاكاو	19583	22-Feb	27-Feb-20	6
المتحده للزيوت	بودره كاكاو	6310	24-Apr	2-Mar-20	9
ام جى كيه	مركز بروتين	16	18-Apr	3-Mar-20	16
ام جى كيه	لبن كامل	16	18-Feb	3-Mar-20	14
عماره	تونه	20037	23-Feb	5-Mar-20	11
عماره	تونه	20038	23-Feb	1-Mar-20	6
مازكس	بديل زبده	22547	20-Feb	11-Mar-20	23
المتحده للزيوت	بودره كاكاو	11661	3-Feb	12-Feb-20	10
المتحده للزيوت	عجينه كاكاو	10896	1-Feb	17-Feb-20	17
سعيد	لبن منزوع	12214	4-Feb	11-Feb-20	8
دار الوفاء	سردين	12196	4-Feb	20-Feb-20	17
عمريطى	خوخ	13173	6-Feb	20-Feb-20	15
الهدى	دهن لبن	1270	6-Feb	7-Feb-20	2
ام جى كيه	مركز بروتين	5	8-Feb	18-Feb-20	11
المتحده	شرش منزوع	13610	8-Feb	19-Feb-20	12
المتحده للزيوت	بودره كاكاو	5674	19-Feb	24-Feb-20	6

(ISSN: 2356 - 9492)

المراعى	جبنه انواع	107	23-Apr	15-May-20	23
	بعد استخدام منظومة نافذة				752
متحده زيوت	صويا لشيشين	568850	5-Jun	11-May-21	7
متحده زيوت	شرش لبن	10931	Jan-21	5-Feb-21	16
متحده زيوت	لبن كامل	25916	Mar-21	8-Mar-21	19
متحده زيوت	جلوتين قمح	26023	27-Feb	8-Mar-21	10
متحده زيوت	مستلزمات غذائيه	28410	6-Mar	17-Mar-21	12
متحده زيوت	بودره كاكاو	50064	2-Apr	8-May-21	7
متحده زيوت	شرش لبن	51875	15-Apr	4-May-21	20
متحده زيوت	جلوتين قمح	49865	Apr-21	28-Apr-21	8
متحده زيوت	جلوتين قمح	49781	4-Apr	27-Apr-21	24
متحده زيوت	بودره كاكاو	44135	4-Feb	11-Apr-21	8
متحده زيوت	شرش منزوع الاملاح	82971	25-Jun	7-Jul-21	13
متحده زيوت	لبن منزوع	80056	13-Jun	28-Jun-21	15
متحده زيوت	لبن منزوع	100575	22-Jul	4-Aug-21	13
ام جى كيه	لبن كامل	10686	10-Feb	17-Feb-21	8
ام جى كيه	لبن كامل	10660	5-Feb	11-Feb-21	7
ام جى كيه	شيدر	10701	24-Feb	6-Mar-21	11
ام جى كيه	دهن لبن	10631	21-Jan	28-Feb-21	19
ام جى كيه	شيدر	10766	17-Feb	28-Feb-21	12
ام جى كيه	دهن لبن	12465	11-Feb	23-Feb-21	13
ام جى كيه	بروتين لبن	10657	3-Mar	11-Mar-21	8
ام جى كيه	دهن لبن	10704	24-Feb	28-Feb-21	5
ام جى كيه	دهن لبن	10658	21-Feb	11-Mar-21	19

ام جى كيه	لبن كامل	10693	4-Mar	10-Mar-21	7
ام جى كيه	لبن كامل	62387	19-May	24-May-21	6
ام جى كيه	لبن كامل	62266	19-May	24-May-21	6
عماره	تونه	22347	21-Feb	28-Feb-21	8
عماره	تونه	33416	14-Mar	23-Mar-21	10
عماره	تونه	62169	29-Apr	24-May-21	26
عماره	تونه	22347	21-Feb	28-Feb-21	8
المزارعون	لبن كامل	64001	12-May	31-May-21	21
المزارعون	لبن كامل	64045	16-May	30-May-21	15
المزارعون	لبن كامل	56826	5-Jun	11-May-21	7
مازكس	لبن كامل	42353	30-Mar	8-Apr-21	9
مازكس	لبن كامل	43463	31-Mar	9-Apr-21	10
مازكس	بودره كاكاو + زبده كاكاو	44060	6-Apr	13-Apr-21	8
مازكس	عجينه كاكاو	35636	16-Mar	28-Mar-21	13
المراعى	شيدر	91003	26-Jul	27-Jul-21	2
المراعى	شيدر	35643	18-Mar	24-Mar-21	7
المراعى	شيدر	66721	28-Mar	6-Jan-21	10
جوى	اغطيه	47744	14-Apr	8-May-21	25
المتحده خامات	جولد اسبريد	44291	1-Apr	27-Apr-21	27
ممدوح ستين	ريكفورد	32630	20-Mar	27-Apr-21	8
يونيتد جروسرز	جبنه كريمى	38668	23-Mar	1-Apr-21	10
ام جى كيه	محضر غذائى	35283	17-Mar	14-Apr-21	28
المتحده زيوت	مكسبات طعم	29545	8-Mar	13-Mar-21	6

(ISSN: 2356 - 9492)

المتحده زيوت	عجينه كاكاو	28998	7-Mar	10-Mar-21	4
ام جي كيه	عجينة كاكاو	17-Jun	2-Mar	9-Mar-21	8
ام جى كيه	شيدر	10768	3-Mar	10-Mar-21	8
ام جى كيه	لبن كامل	17020	15-Mar	20-Mar-21	6
ام جى كيه	شيدر	18752	7-Mar	18-Mar-21	12
ام جى كيه	لبن كامل	18704	15-Mar	25-Mar-21	11
ام جى كيه	بروتين لبن	18787	15-Mar	6-Apr-21	22
ام جى كيه	زبده بلوكت	20343	8-Mar	15-Mar-21	8
المتحده زيوت	جلوتين قمح	25468	25-Feb	4-Mar-21	8
على فتح الله	زهره زرقاء	22371	21-Feb	16-Mar-21	24
الافريقيه	لبن كامل	22281	21-Feb	27-Feb-21	7
ام جى كيه	شيدر	103830	17-Aug	21-Aug-21	5
متحده زيوت	لبن	103963	18-Aug	21-Aug-21	4
المراعى	اكياس	99386	7-Aug	18-Aug-21	12
ام جى كيه	لبن كامل	99035	7-Aug	11-Aug-21	5
سعيد	جبنه نباتى	98311	4-Aug	10-Aug-21	7
متحده زيوت	لبن منزوع	97663	3-Aug	7-Aug-21	5
المتحده زيوت	لبن منزوع	96386	2-Aug	4-Aug-21	3
المتحده زيوت	لبن منزوع	97656	3-Aug	7-Aug-21	5
متحده زيوت	شرش	94508	27-Jul	2-Aug-21	6
متحده زيوت	لبن منزوع	95141	29-Jul	2-Aug-21	5
يونيتد جروسرز	كريمى	95656	31-Jul	5-Aug-21	6
المراعى	شيدر	95395	31-Jul	2-Aug-21	3
ام جى كيه	شيدر	95421	31-Jul	3-Aug-21	4

ام جى كيه	شرش بروتين	74288	12-Jun	15-Jun-21	4
ممدوح ستين	ريكفورد	4265	12-Jun	16-Jun-21	5
ام جى كيه	شيدر	75496	14-Jun	16-Jun-21	3
المزارعون	لبن نباتى	75471	14-Jun	16-Jun-21	3
ام جى كيه	شيدر	75473	14-Jun	17-Jun-21	4
المراعى	شيدر	78973	21-Jun	27-Jun-21	7
المتحده زيوت	عجينه كاكاو+ذبده كاكاو	79303	22-Jun	27-Jun-21	6
يونيتد جروسرز	موتزريلا	97303	22-Jun	27-Jun-21	6
متحده زيوت	لبن منزوع	80056	23-Jun	28-Jun-21	6
متحده زيوت	لبن منزوع	80605	24-Jun	28-Jun-21	5
					788